نَظَريّةُ التّلَقّي عِنْدَ نُحاةِ العَربيّة

إعداد
ليلى برجس أبو الغنم

المشـرف
الدكتور جعفر نايف عبابنة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في
اللغة العربيـة وآدابهـا

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون الأول ٢٠٠٧م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة (**نظرية التلقي عند نحاة العربية**) وأجيـزت بتـاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
• **الدكتور جعفر نايف عبابنة ، مشرفاً** أستاذ مشارك – النحو والصرف	----------
• **الدكتور نهاد ياسين الموسى ، عضواً** أستاذ – النحو العربي	----------
• **الدكتور جاسر خليل أبو صفية ، عضواً** أستاذ – الأدب الأموي	----------
• **الدكتور شكري عزيز ماضي ، عضواً** أستاذ – الأدب والنقد الحديث (جامعة آل البيت)	----------

الإهداء

إلى...

أبي وأمي الحبيبين

شكر وتقدير

أحمد الله عزّ وجلّ أن يسّر لي إتمام بحثي، وأتوجه بأسمى آيات الشكر إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة، وأخص بالشّكر أستاذي الفاضل الدكتور جعفر عبابنة لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث ومتابعته، ولما أبداه من توجيهات قيمة وآراء سديدة.

كما أقدم خالص شكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الكريمة، أساتذتي الأجلاء:

- الأستاذ الدكتور نهاد الموسى
- الأستاذ الدكتور جاسر أبو صفية
- الأستاذ الدكتور شكري ماضي

لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وإغنائه بنظراتهم وملاحظاتهم وفيض علمهم ، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وما توفيقي إلا بالله

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	و
المقدمة	١-٦
الفصل الأول: منطلقات تأسيسية	٧-٥٣
- في طبيعة النّظام النّحوي للعربيّة	١١
- القاعدة النّحوية ومفهوم الاطّراد	١١-١٥
- في بناء الجملة العربية	١٥-٢١
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي	٢١-٣٩
- الوظيفة التواصلية للغة (التفاهم)	٤٠-٤٣
- أمن اللّبس في العربية	٤٣-٥٠
- اتجاهات التلقّي عند النحويين	٥١-٥٣
الفصل الثاني: أطراف العملية التخاطبية	٥٤-١١٠
– المبحث الأول: منزلة المُتكلم في نظرية النحو العربي	٥٥-٦٧
– المبحث الثاني: منزلة المُخاطَب (المُتلقّي) في نظرية النحو العربي	٦٨-٩٣
– المبحث الثالث: سياق الحال وأثره في التوجيه النحوي	٩٤-١١٠
الفصل الثالث : الوظيفيّة والبراغماتيّة في الدّرس اللّساني الحديث	١١١-١٣٦
الخاتمة	١٣٧-١٣٩
ثبت المصادر والمراجع	١٤٠-١٥٠
الملخص باللغة الإنجليزية	١٥١-١٥٢

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا **ليلى برجس أبو الغنم**، أفـوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي/أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع :

التاريخ :

The University of Jordan
Authorization Form

I, Laila Bargas Abu- Al-Ghanam, authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis / Dissertation to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:
Date:

نظرية التّلقي عند نحاة العربيّة

إعداد

ليلى برجس محمد أبو الغنم

المشراف

الدكتور جعفر نايف عبابنة

الملخص

ارتأت هذه الدراسة أن تنظر في أبعاد "نظرية التلقي" في تراث العرب النحوي، وتقصي ملامحها التفصيلية وحدودها العامة، محاولة أن تترسم ذلك كله بهدي من توجيهات التراث النحوي، وعرض وجوه التقاطع بين هذه النظرية عند العرب والأنظار اللسانية الحديثة التي تُعنى بكل ما يكتنف أطراف "الخطاب"، وبخاصة ما يُعرف بالاتجاه الوظيفي والبراغماتي في الدرس اللساني الحديث.

تفترض هذه الدراسة أن نحاة العربية – في إقامتهم لصرحهم النحوي والتقعيد للغة – صدروا عن وعي عميق بأهمية البعد الاجتماعي للظاهرة اللغوية، وعناصر العملية التخاطبية، وأطراف عملية التلقي الثلاثة: المُنتج (المُتكلم)، والنص (مادة الكلام)، والمتلقي (الذي عبروا عنه بالسامِع أو المُخاطَب)، وأنهم في رسمهم معالم النظام النحوي تجاوزوا حدود النص الذاتية ومادة العبارة الكلامية الخالصة إلى مُحيط الحدث الكلامي أو السياق الخارجي والمتغيرات التي تكتنف مادة الكلام، واعتُبر ذلك أصلاً في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها، كما أن فهمهم للغة بوصفها وسيلة للتواصل، يُشكّل أصلاً من الأصول المهمة لنظرية التلقي (مع مراعاتهم للتباين والاختلاف في مُستويات الخطاب).

وقد قامت هذه الدراسة على استقراء نصوص من التراث النحوي عند العرب في أمهات كتب النحاة متقدمين ومتأخرين، مُتتبعة المصادر تتبعاً تاريخياً، وموازنة بين ما تجمع من نصوص، ومُستنطقة إياها (عند غياب التصريح) بقصد استجلاء أصل جدير بأن يُضاف إلى نظرية النحاة العرب، وتأكيد ضرورة ربط النحو العربي بمحيطه الحيوي وجعله وظيفياً مُقنعاً من خلال درس نظرية التلقي عند نحاة العربية.

وتؤكد الدراسة أن الباحث في التراث النحوي العربي لا تخطئه البصيرة في المثول أمام نصوص – يتعذر تقصيها كثرة واستفاضة – تكشف عن وعي مستبطن لأبعاد نظرية التلقي، فالنحو العربي لم يُحرم من النظر الاجتماعي في دراسة اللغة والتقعيد لها، إذ تداخلت الضوابط اللغوية وغير اللغوية في نصوص النحاة وتحليلاتهم بشكل يخرج اللغة من إطارها الذاتي المجرد ويضفي على النحو صبغة من الحيوية تسهم بدور فعال في رسم تصور دقيق لفهم "طبيعة اللغة" وأبعادها المتنوعة وتجلياتها المختلفة، وهذا التداخل لا يعني اضطراباً في المنهج ولا خطأ في التصور بقدر ما يعكس فهماً صحيحاً للغة في بعديها: الذاتي الداخلي، والوظيفي الخارجي.

وعلى الرغم من أن نحاة العربية لم يظهر أن من همهم صوغ نظرية لسانية يعتمدونها في مقاربة اللغة ووصفها وضبط قواعدها، إلا أن مشابه عديدة قريبة الحدس والفَهْم إلى الأنظار اللسانية في الاتجاه الوظيفي والبراغماتي ظهرت في مصنفاتهم، بل إن منهم من وضحت له الرؤية لتكون أشبه بنظرية متكاملة مستبطنة في حدس العالم المرهف، كشيخ النحاة سيبويه الذي وصف بعض الباحثين جهوده ونظراته – فيما يتعلق بطرفي العملية التخاطبية: المتكلم والمُخاطَب، وكيفية إنجاح التواصل بينهما – بأنها عين المعرفة المشتركة التي نصّ عليها التداوليون، وكذلك ابن جنّي الذي حقق من الفرادة في النظر ما دفع ببعض المحدثين إلى القول بأنه قد سبق "فيرث" إلى نظرية السّياق الاجتماعي.

المقدمة

ليس التلقي في ذاته موضوعاً نقدياً حسب، إذ هو في صميم الدراسات الفكرية والفلسفية والدينية، بل إنه يمثل أُسساً من الأسس الثقافية لأية أمة، كما أنه يمثل اللغة في سياقها الاجتماعي والثقافي تماماً، فهو قائم على تلقي الآخر نَص الذاتِ، وأحياناً على تلقي الذات نصها (الذات التي تُنتج أو تتلقّى)، وعلى ماهية النص في سياقه ومقامه، وكيفية اعتبار الآخر في بناء النص وتفسيره وفَهْمه وتحقيق إنتاج معناه، بما يُحيل على منظومة العلاقات الاجتماعية والمواضعات الفكرية التي تخص أُمة بعينها ويجسدها النص وفهمه.

وثمة تعريف جامع للنص يُبين أهم المعايير التي تعطي للنص نصيته، فالخطاب: حدث تواصلي يلزم لكونه نصياً أن تتوافر له سبعة معايير للنص مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير، وهي:

١. السبك أو الربط النحوي.
٢. الحبك أو الالتحام أو التماسك الدلالي.
٣. القصد (أي هدف النص).
٤. القبول أو المقبولية، وتتعلق بموقف المُتلقي من قبول النص.
٥. الإخبارية أو الإعلام، أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه.
٦. المقامية، وتتعلق بمناسبة النص للموقف.
٧. التّناص

ولا يخفى أن النص ومتعلقاته كلها مُتغير مُتجدد: المُنتج، واللغة، والتركيب، والمعنى، والنص نفسه، والمُتلقي وأحواله وطرق تلقيه النص، فضلاً عن ردة فعله ومدى تجاوبه، وأمام هذه المتغيرات كلها يضحي عسيراً جداً ضبط نسق واحد – أو حتى أنساق متعددة – لعملية "التلقي" الذي هو من أهم القضايا التي نجد آثاراً واضحة عنها في تُراث

العربيّة، في أعمال المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين واللغويين والنحاة والنقـاد والبلاغيين والشراح والفلاسفة والمتكلمين.

وقد ارتأت هذه الدراسة أن تنظر في أبعاد "نظرية التلقـي" فـي تـراث العـرب النحوي، وتقصي ملامحها التفصيلية وحدودها العامة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، محاولة أن تترسم ذلك كله بهدي من توجيهات التراث النحوي، وعرض وجوه التقاطع بين هـذه النظرية عند العرب والأنظار اللسانية الحديثة التي تُعنى بكل ما يكتنف أطراف "الخطاب"، وبخاصة ما يُعرف بالاتجاه الوظيفي والبراغماتي في الدرس اللساني الحديث.

لا شك في أن نحاة العربية جهدوا في ضبط لغتهم وتقعيدها، ووصـف الظـاهرة النحوية وتقرير قواعدها، وذلك بملاحظة الشكل النحوي، وعلاقـات العناصـر اللغويـة باعتبار هيئاتها الشكلية ومواقعها واقترانها وافتراقها، وما "نظرية العامل" إلا من أمثلة هذا المنحى، ومما لا شك فيه كذلك أنهم اعتدّوا "المعنى" ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل وعمل المُعرب (متحدثين عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتهـا)، كما أنهم – على نحو ما يُستشعر في تحليلاتهم – صدروا عن وعي عميق بأهمية البعـد الاجتماعي للغة، وعناصر العملية التخاطبية، وأطراف عملية التلقي الثلاثـة: المُنـتج أو المُتكلم)، والنص، والمُتلقي؛ فالنحو عندهم (صناعة علمية ينظر لها أصحابها فـي ألفـاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالاتهم، لتعرف النسبة بين صيغة الـنظم وجـودة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى)، والكلام (ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظاً، أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال)، (والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، إنما تجنـى من الجمل ومدارج القول)، بل إن منهم من صرح بأهمية دور "المُتلقي" في إنتاج الـنص وفَهْمه، وتنزيله المنزلة الأولى في عملية الاتصال اللغوي، أكد ذلك السهيلي إذ قال: (لولا

المُكلم المُخاطَب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارة أو إشـارة، فعمـدة الكلام الذي هو اللفظ إنما هو المُكلم المُخاطَب).

وليس بخافٍ أن المنهج التعليمي في التأليف النحوي كان قائماً على استحضار المُتعلم (المُتلقّي) في تلقينه النحو، ومراعاة مستويات خطابه، واستحضاره في المنظومات والأراجيز، وفي شروحات النّحويين، وأمثلتهم المصنوعة وتقديمها على الشاهد – لكونها حسّية واقعيّة – بقصد إيصال المعنى دونما عناء كبير ، ولا يُحوجنا النظر في هذا الشأن إلى الانتظار إلى العصور المتأخرة، فابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) في كتابه (تلقين المُتعلم من النحو) والذي راعى فيه أبواب النحو التقليدية جامعاً بين الإجمال والوضوح دون غموض في العبارة، مستبعداً للخلافات النحوية والمناقشات الجانبية، يُعد وبحق رائد المنهج السّهل المختصر لدارسي نحو العربيّة، مما يمثل اتجاهاً من الاتجاهات المتعددة في اعتبار أطراف العملية التخاطبيّة، وغير ذلك كثير مما يُمكن أن يُنظر إليه باعتباره أصلاً يُمكن أن يضاف إلى أصول نظرية النحو العربي، ويُصاغ في مثل هذه التساؤلات:

أ. هل تجاوز نحاة العربية في وصفهم للغة ورسم معايير النظـام النحـوي حدود "النص" الذاتية ومادة العبارة "الكلامية" الخالصة؟
ب. إلى أي مدى جعلوا "محيط" الحدث الكلامـي و "سـياقه" و "المُتغيـرات الخارجية" التي تكتنف الكلام أصلاً في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها؟
ج. ما مدى اهتمام نحاة العربية بدور المُتلقي في نصوصهم فَهْماً وإنتاجاً؟
د. هل كان المُنتج على وعي بالمُتلقي ومستويات خطابه حين أنشأ نـصوصه وصاغها؟ وإلى أي مدى صرح بذلك؟
ه. كيف مايز النحاة الأوائل بين النصوص، وكيف نظروا إلى آلية تلقي كـل منها؟
و. ما اتجاهات التلقي عند نحاة العربية؟
ز. كيف نظر النحاة إلى الاختلاف في فهم المعنى، وبم فسروه؟

في ضوء ما تقدم سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تتبع مفاهيم كل من: المُتكلم والمُخاطَب (المُتلقي) وسياق الحال و "المعنى" في التراث النحوي عند العرب.
٢. إبراز نظرة نحاة العربية لعملية التلقي كيف تتم؟.
٣. إبراز دور المُتلقي في إنتاج النصوص وفَهْمها.
٤. عرض أنظار النحاة المتقدمين والمتأخرين في بيان طبيعة العلاقة بين النص وإنتاجه والمُتلقي (بالنظر في اتجاهات التأويل عندهم، واختلاف طرائق النظر بين نحاة بصريين وكوفيين، وبيان أسباب التعدد في التحليل النحوي، وكل ما من شأنه أن يغني هذا البحث.
٥. استطلاع التراث النحوي عند العرب والإفادة من الأنظار اللسانية الحديثة بقصد استجلاء أصل آخر جدير بأن يضاف إلى نظرية النحاة العرب، وتأكيد ضرورة ربط النحو العربي بمحيطه الحيوي، وجعله وظيفياً مقنعاً، من خلال درس "نظرية التلقي" عند نحاة العربية.

لم يعدم هذا البحث بعض المنطلقات التي تناولها الدارسون في دراساتهم، فقد أفادت الباحثة من تلك الدراسات في تحديد موقع هذا البحث، وأصبحت على بصيرة مما تناولوه وما بقي عليها أن تتناوله، ويشار هنا إلى خمس دراسات مُهمّة:

أولاً: الأعراف أو (نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية للأستاذ الدكتور نهاد الموسى).

ثانياً: الصورة والصيرورة – بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، للأستاذ الدكتور نهاد الموسى، فقد ضم هذا الكتاب بحثاً مهماً في الفصل الرابع بعنوان: منزلة السياق في نظرية النحو العربي.

ثالثاً: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، للأستاذ الدكتور نهاد الموسى.

رابعاً: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابـه، للأسـتاذ الـدكتور نهـاد الموسى.

وهذه الدراسات الرائدة في مجال اللغويات الاجتماعية، تفتح الباب على مصراعيه لدارسي نحو العربية، قدّمها الأستاذ الدكتور نهاد الموسى داعياً إلى ضـرورة التبـصر بالقضايا التي أثارها.

خامساً: السياق وأثره في الدرس اللغوي "دراسة في ضوء علم اللغـة الحـديث، للدكتور إبراهيم خليل، إذ نظر الدكتور إبراهيم خليل في مواقف نحاة العربية من قـضية السامِع والمُتلقي، مُتتبعاً إشاراتهم في بعض القضايا النحوية وما يتصل بأمن اللـبْس، ولا شك أن لهذه الدراسة فضل السبق، فهي إذاً تشكل دعامة أخرى للبحث المنشود.

سادساً: نظرية التلقي عند العرب: دراسة في التراث النقدي والبلاغي، للـدكتور خالد عبد الرؤوف الجبر، ومما لا شك فيه أيضاً أن لهذه الدراسة فضل السبق فيما يخص "نظرية التلقي" بمفاهيمها ومصطلحاتها وأبعادها بصورة عامة.

منهجية البحث:

قامت هذه الدراسة على استقراء نصوص من التراث النحوي عند العـرب فـي أمهات كتب النحاة متقدمين ومتأخرين، متتبعة المصادر تتبعاً تاريخياً، وموازنة بـين مـا تجمع من نصوص، ومُستنطقة إياها (عند غياب التصريح) لاستجلاء أبعاد نظرية التلقـي عندهم، واستظهار مفاصل التغير في اتجاهاته المتعددة، فضلاً عن النظـر فـي تمـايز النصوص وما تمثله في سياقها الفكري والثقافي والاجتماعي، وربط ذلك كله بما اسـتجد في النظر اللساني الحديث.

بناء الرسالة:

اقتضى البحث أن تتوزعه فصول ثلاثة، على النحو التالي:

الفصل الأول: مُنطلقات تأسيسيّة:

- في طبيعة النظام النحوي.
- القاعدة النحوية ومفهوم الاطراد.
- في بناء الجملة العربية.
- منزلة المعنى والدلالة في الدرس النحوي.
- الوظيفة التواصلية للغة.
- أمن اللّبس في العربية.
- اتجاهات التلقي عند النحويين العرب.

الفصل الثاني: أطراف العملية التّخاطبية، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: منزلة المُتكلم في نظرية النحو العربي.
- المبحث الثاني: منزلة المُخاطَب (المُتلقي) في نظرية النحو العربي.
- المبحث الثالث: "سياق الحال" ودوره في التّوجيه النحوي.

الفصل الثالث: الوظيفيّة والبراغماتيّة في الدرس اللساني الحديث:

وفيه عرض وبيان لوجوه الالتقاء والافتراق بين جهود النحويين العرب في درسهم لأبعاد نظرية التلقي، والاتجاه الوظيفي والبراغماتي في الدرس اللساني الحديث.

أما الخاتمة فتعرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

منطلقات تأسيسية

- في طبيعة النّظام النّحوي للعربيّة
- القاعدة النّحوية ومفهوم الاطّراد
- في بناء الجملة العربية
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي
- الوظيفة التواصلية للغة (التفاهم)
- أمن اللّبس في العربيّة
- اتجاهات التلقّي عند النحويين

حظيت العربيّة في عهد التدوين بعلماء بررة، أخلصوا لها، وقدموا خدمات جليلـة حرصاً على القرآن الكريم من شيوع اللحن في أوساط القارئين به، وذوداً عن لغته التـي بدأت تتحول وتتبدل صورها على ألسنة العرب الذين خرجوا بالفتح إلى الأمصار، فضلاً عن اتجاه الأعاجم الداخلين في الإسلام إلى درس العربيّة وتعثرهم في ذلك، يضاف إلـى ما سبق استشعار علمائنا الأقدمين قيمة علمية حقيقية ابتدأت منذ اللحظة التي نظروا فيها إلى اللغة علماً يجدر دراسته في ذاته ولذاته.

من أجل تحقيق هذا المُبتغى مضى اللغويون ونحاة العربيّة يجمعون مـادتهم مـن مصادرها الموثوقة، ممثلة بالقرآن الكريم - المثل الأعلى فـصاحة وبيانـاً وإعجـازاً - والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، للوقوف على أسرار اللغة، ومحاولة ضبطها وتقعيدها، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً مضنية ومتواصلة تـستحق كـل إجـلال وإكبار.

غير أن اللغويين والنحاة وجدوا أنهم قد وردوا على مادة لغوية غزيرة ومتباينـة، تعترض سبيلهم في الوصول إلى قواعد نحوية مطردة يستقيم عليها بناء العربية، فأفرغوا غاية وسعهم كلها في محاولة التقعيد والتخاص من هذا الإشكال المنهجي، "واسـتقام لهـم تدبير سديد ومنهج قويم يحقق لهم الغاية في الوصول إلى صورة منظمة للعربيّة، وكـان منهجهم موجهاً توجيهاً فكرياً مؤداه: نقاء اللغة وصفاؤها من كل الشوائب التي تـداخلها، أما الأسس النظرية لذلك المنهج فهي قيود انتقاء قررها النحاة وصولاً إلى فكرة النقاء"[1]، واقتضت تحديد المكان والزمان والمنهج، إلى جانب اختلاف طرائق النظر تبعـاً لتعـدد المدارس النّحوية (بين نحاة البصرة والكوفة)، وتباين اتجاهات التلقّي عندهم.

---

١) العناتي، وليد، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠١م، ص٤٨.

فالثابت تاريخياً أن اللغة العربيّة عرفت بثرائها وسعتها، وغزارة مادتها، وتنـوع لهجاتها، وميلها إلى الافتنان في التعبير، وصوغ العبارات على أساليب نحوية متعددة، مما جعل النحاة يسايرون ذلك، فكان لاشتغالهم بالفلسفة والمنطق الأرسطي أثـر جلـي فـي الدرس النّحوي، إذ وظفوا معارفهم الفلسفية في دراستهم النّحوية بحثاً عن اطراد القاعدة، ولعل من الإنصاف أن يقال في هذا المقام: إن اهتمام علمائنا القدامى كان موجهـاً إلـى صون اللسان العربي من الخطأ، وحفظ لغة القرآن الكريم من اللحن، وإنّ حرصهم علـى تقنين اللغة وتنظيمها دفعهم إلى التأثر بنظرية "العامل النّحوي"، سعياً لإيجاد قواعد نحوية مطردة، ولا يخفى ما أثارته فكرة العامل مـن ضـجّة كبيـرة قـديماً وحـديثاً، إذ رأى المناهضون لها أنها كانت سبباً في إثقال النحو على كاهل المتعلمين، علمـاً بأنهـا فـي جوهرها جاءت لتخدم اللغة العربيّة الثرية بلهجاتها وأساليبها، إذ لا بد لمثل هذه اللغة من قياس ومنطق يضمن سلامة النطق بها على ألسنة أبنائهـا مهمـا اختلفـت عـصورهم وأماكنهم.

لقد تنبه نحاتنا الأوائل إلى أهيمة إيجاد المعيار الضابط للعربيّـة، فـصنفوا كتبـاً ومؤلفات تجمع بين طياتها قواعد اللغة ومعاييرها عامة والنحو بصورة خاصة، بذلك فقط تثقف الألسن، وقد أدى النحو العربي الوظيفة السابقة على أتم وجه، ولا تخفى جهود نحاة المدرسة البصرية الذين عُرفوا بتشدّدهم في فهم فصاحة القبائل، وأنّها ليست على درجـة واحدة من الفصاحة، وحرصوا على تصفية المـسموع والمـروي لاسـتخلاص أكثـر النصوص دقة، وأصدقها دلالة على خصائص العربيّة، ومعيارهم في ذلك يقبلـه العقـل، وتنطوي عليه اللغة التي تريد الحفاظ على هويتها ودوام الاتصال لفهم نـصها المقـدس (القرآن الكريم)، وفهم تراثها الثقافي العريق، والحفاظ على الصلة بينها وبين أبنائها على مر العصور فضلاً عن استيعابها لما يستجد، ولم يكن أهـل الكوفة أنداداً للقياس، بـل كانوا متمسكين به متسعين في رقعته، فأضافوا إلى مقاييسهـم ما لم يكـن مُباحـاً عنـد البصريين ولا مُرضياً بحكم ما ألزم به هؤلاء أنفسهم من التمسـك بمروياتهم التي تلقوها

عن أهل البوادي التي طوفوا فيها، والأعراب الذين وفدوا عليهـم فـي حاضرتهـ ـم[١]، فاعتد الكوفيون بكثير من اللغات واللهجات التي لم يلتفت إليها البصريون، لأنها تمثل في نظرهم جانباً من العربية.

يستقيم لنا – بعد هذه التوطئة – أن نقارب النحاة في مـشروعهم المتـسمح دون إخلال، الصّارم بلا تضييق، فنذهب ابتداءً إلى النّظر في طبيعة النّظام النّحوي للعربيّـة، والوقوف عند مفهوم القاعدة النّحوية ومفهوم الاطّراد، ومن ثم الجملة العربيّة والنظر إلى جهدهم فيها، لتبين أبعاد فكرهم في بنائهم النّحوي إجمالاً.

١) يُنظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م، ص٥٦، أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتا، دار الفكر، عمان، ط١، ١٩٩٨م، ص١٨٢، الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م، ص٥١، ضـيف، شوقي، المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م، ص١٥٩ وما بعدها.

في طبيعة النّظام النّحوي للعربيّة:

القاعدة النّحوية ومفهوم الاطّراد:

نظر النحاة في طبيعة النّظام النّحوي للعربيّة، والعناصر التي يتشكل منها من حيث الأسس التي تحكمها والمعاني التي تتمثل بها، وبعد أن لاحظوا أن هناك "أنماطاً تركيبية" معينة تتحكم في نظام اللغة التركيبي، جردوا منها هيكلاً نظرياً يعد قواعد نحوية يقاس عليها التوليد والتحليل، وتمثل النّظام المطرد في اللغة.

وتعرف القواعد النّحوية بأنها: "مجموعة من الأحكام المستخلصة من الأنماط التركيبية التي يتشكل منها النّظام النّحوي للعربيّة، وهذه الأحكام تستنبط للقياس عليها في عملية التحليل النّحوي، وفي توليد الكلام عند أبناء اللغة، الأمر الذي جعل كثيراً منها يجرد في مقولات نظرية"[١].

والملاحظ أن هذه القواعد عند النحاة قسمان: الأول متفق عليه عند الجمهور، وهو ما بني على شواهد لا يشك في اطرادها، والمراد بالمطرد "وهو متعلق بالبعد التداولي في اللغة من حيث كثرة الدوران والاستخدام": النمط التركيبي الذي يرد متكرراً في المستويات الأسلوبية المختلفة، في القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي الشريف، وفي كلام العرب شعراً ونثراً، ومن أمثلة ما بني على المطرد قاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر، والمتلازم بين الموصول وصلته، والعامل والإسناد وهلم جرا، ثم إن ما بني على المطرد ينقسم قسمين أيضاً،

---

١) الجاسم، محمود حسن، أسباب التعدد في التحليل النّحوي، كلية الآداب، جامعة حلب، (د.ت)، ص ٩٥.

وذلك بحسب أصل الوضع وعدمه، فهناك قواعد أصول[١]، وأخرى فـروع، ومـن النوع الأول مثلاً أن يقال: إن الأصل في المفعول به التأخر عن فعله[٢]، وبذلك تجرد قاعدة مبنية على أصل الوضع، وقد يخالف هذا الأمر بشواهد مطردة أيضاً، فيقدم المفعول به على فعله لغاية بلاغية، ومن ثم تولد قاعدة فرعية مبنية على مطرد خرج على أصـل الوضع تقول: يجوز تقديم المفعول به على الفعل[٣]، وأصل الوضع في العربيّة أن يذكر الجار قبل "أنْ" المصدرية، وقد خولف هذا الأصل بشواهد مطردة، فحذف الجار عند أمن اللّبس، مما جعل النحاة يجردون قاعدة مبنية على مطرد خرج على أصل الوضع تقـول: يطرد حذف الجار مع "أن" المصدرية إذا أمن اللّبس[٤].

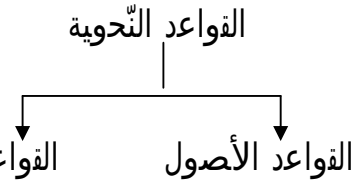

١) يفهم بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة): تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريعات، ولعـل أكبر القواعد الأصلية على الإطلاق: قاعدة الإفادة أو (أمن اللّبس) التي تقول: "الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة"، ثم يليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقق به الإفادة من القرائن، كقولهم:

أ. الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى (قرينة الإعراب).

ب. الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي الخبر أن يكون نكرة، (قرينة بنية).

ج. الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف (قرينة تضام).

د. لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه (قرينة رتبة).

وقاعدة أصل الوضع تجريد قام به النحاة ليصلوا بواسطته إلى الاقتصاد العلمي بتجنب الخـوض في أوابـد المفردات، وتلك نفسها الغاية التي يرمي إليها أصل القاعدة، انظر: حسان، تمام، الأصول (دراسة ابـستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القـاهرة، ١٩٨٢م، ص١٤٠-١٤٤، وعاشـور، المنصف، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ط١، (د.ت)، ص١٧.

٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٠٨هـ). الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ص٢٠٣.

٣) المصدر نفسه، ج١، ص٦٨، ٢٠٣.

٤) أبو حيان النّحوي، البحر المحيط، بعناية صدقي محمد خليل، دار الفكر، ١٩٩٢م، ج١، ص٦٣٢، ٦٥٤.

أما القسم الآخر من القواعد النّحوية فهو ما اختلف فيه، وافتقـر إلـى الإجمـاع، وشكل ملمحاً بارزاً من ملامح الخلاف النّحوي، وهذا ناجم عن تباين مصادر تلقي المادة اللغوية المدروسة عند النّحويين، واختلاف طرائق النظر والتحليل في التقعيـد للعربيّـة، فنحاة البصرة يتشددون في المعيار ولا يقبلون التقعيد إلا للمطـرد، فـي حـين يتوسـع الكوفيون في التقعيد لما لا يطرد، والمطرد في المنادى مثلاً: ألا يـأتي معرفـاً بـالألف واللام، وقد جاءت بعض الشواهد ودخلت أداة النداء فيها على ما عُرف بالألف والـلام، فتناولها البصريون بالتأويل والتقدير، لتنسجم والقواعد المطردة، أما الكوفيـون فتمـسكوا بالظاهر، وعدوا المعرف بالألف واللام هو المنادى، بل جعلوا من هذه الـشواهد القليلـة قاعدة يقاس عليها[١].

إن طبيعة اللغة الإنسانية واجهت نحاة العربيّة بأنماط تقل اطراداً وتعكس شـواهد بمستويات مختلفة شعرية ونثرية، فانبرى النحاة لها بالتحليل، وانقـسموا فـريقين: الأول يوجه في ضوء المطرد، والآخر يجعل من هذه التي تقل عن المطرد قواعد ينقاس عليها، ومن ثم كثر التعدد في تحليل مثل هذه الشواهد التي خرجت علـى الأصـول المطـردة، وتباينت طرائق النظر النّحوي، وتشعبت المواقف من حيث القبول والـرفض والجـواز والتضعيف، وفي ذلك يروي الزبيدي عن ابن نوفل أنه قال: "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[٢].

---

١) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، دار الكتب العلميـة، بـيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص٣٣٥-٣٤٠.

٢) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ)، طبقات النّحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبـراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣م، ص٣٩.

فأبو عمرو بن العلاء فيما وضعه من العربيّة يعمل على الأكثر ويسمي ما خالفه لغات، والذي يفسر هذا المسلك العلمي "المنهجي" هو حرص علمائنا الأقدمين على تقنين اللغة وتنظيمها، ولا يمكن دراسة اللغة العربيّة إلا بهذه الطريقة التي قررها أبو عمرو في قوله: "أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"، وهكذا جاء النحو العربي وفيه قواعد عامة تنتظم أكثر التراكيب النّحوية شيوعاً واطراداً وتداولاً، فتجعلها أساساً ينبغي اتباعه، والشائع المطرد يمكن قياس كل ما لم يعرف عليه إذا كان جارياً في مجراه وفي صورته التركيبية، يقول المازني: "وإنما النحو قياس يتبع"[١]، أي اتباع كلام العرب في صورة التركيب وظواهرها، وما عدا ذلك يحفظ ولا يقاس عليه.

والنحو العربي في مجمله يتسم بخاصيّة قارة، هي أنه علم قياسي نظري، يقوم على قوانين وأحكام تقيد التراكيب والجمل بالاستقامة شكلاً ومعنى، وبه يتجنب المتكلم الاستحالة في تلفظه، ولئن بدا أن نحاة العربيّة لم يصدروا عن نظرية نحوية شاملة محكمة البناء العلمي، فالنظر في تفكير أوائل النحاة ناطق برؤية نموذجية في الدرس النّحوي، يمكن الكشف عن مكوناتها ومنهجها وقوانينها العامة وأهدافها، وذلك متيسر بتعدد القراءة والكتابة بلا انقطاع لتفهم تلك النظرية المتناسقة، وذلك النّظام المحكم البناء الذي على مناهجه وُصفت اللغة العربيّة[٢].

وقد درجت المصنفات النّحوية بداية من كتاب سيبويه وفق محور أول في تحليل النحو وفصوله ووجوهه وفروقه وقوانينه، وذلك للنظر في الكلام ومجاريه النّحوية في إطار نظرية جوهرية تتمثل في العلاقات التركيبية داخل الجملة والملفوظ، بتوخي المعاني النّحوية المتولدة عن نظرية الإعراب والعامل الأساسية، كما كان المنهج قائماً على مبادئ نظرية وقوانين استنباط وقياس استقرائي يكون المعطيات النّحوية الخاضعة للوصف

---

١) القفطي، جمال الدين أبو الحسن (ت ٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ج٢، ص٢٦٧.

٢) عاشور، المنصف، بنية الجملة العربيّة بين التحليل والنظرية، ص١٧.

والتحليل، والقراءة المتأملة والمطالعة في التراث النّحوي توضح أن تفكير النحـاة كـان متصلاً بنظام الجملة أو بالكلام المفيد الذي يحسن سكوت المتكلم والمُخاطَب عليـه، مـع مراعاة فهم السامع (المتلقي) في غير إهمال أو إغفال للكلمة التي اعتبروها من مكونـات الكلام المفيد[١].

ومما يجدر ذكره، وهذا سياقه، أن نحاة العربيّة استشعروا ما للغة من طبيعة كامنة تعكس الطبيعة الإنسانية بأنها لا تخضع للأحكام خضوعاً مطلقاً، بل لا بـد مـن بعـض الظواهر التي تخرق القوانين العامة، فتطوع لتؤدي ما وضعت له اللغة أصلاً من أغراض التواصل والإبانة، فضلاً عن ارتباط اللغة بمحيطها الاجتمـاعي، هـذا الارتبـاط الـذي استشعره النحاة الأوائل في ضبطهم للغة وأصولها، فهم في إقامتهم لـصرحهم النّحـوي استبطنوا بما يشبه الحدس ما للغة من طبيعة اجتماعية تواصلية.

يقول الجاحظ: "لولا حاجة الناس إلى المعاني وإلى التعاون والترافد لما احتـاجوا إلى الأسماء"[٢]، فغاية اللغة هي التفاهم، ونحن نتكلم أو نكتب لبيان أفكارنا وإيصالها إلـى فهم السامع أو القارئ (المتلقي)، ولا بد لنا في هذا من استعمال الجمل، فإنها صور للفكر خطاباً وكتابةً، ذلك لأن الجملة تحتوي على شيئين: ألفاظ منسوقة على ترتيب مخصوص، ومعانٍ تقابل تلك الألفاظ ويدل عليها بها[٣].

في بناء الجملة العربية:

معلومٌ أن نحاة العربيّة في مجملهم اتخذوا من الجملة حقلاً لدراستهم، وحلقة رئيسة في صيرورة علمهم، والجملة العربيّة لا تروم إلا أن تتخذ نسقاً مخصوصاً تمضي عليـه في البناء اللغوي المطرد، هذا النسق القار هو الذي اعتمده النحاة في توصيفهم للأبواب

---

١) المرجع نفسه، ص١٧.

٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بـيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ج٥، ص٢٠١، ضومط، جبر، الخواطر الحسان في المعاني والبيان، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٨٦٩م، ص٦.

٢) انظر: الجاحظ، الحيوان، ج٥، ص٢٠١، وضومط، جبر، الخواطر الحسان، ص٦.

النّحوية المختلفة، وذلك حين لحظوا أن للجملة – بشكليها الاسمية والفعلية – سـنة فـي الانبناء، فالجملة العربيّة تركيب أو إسناد بين ركنين يتواشجان باطراد:

تنبني الاسمية منها كالآتي:

مبتدأ + خبر، أو مسند إليه + مسند

وتنبني الفعلية من:

فعل + فاعل، أو مسند + مسند إليه.

والمتكلم باللغة ينتقل بين هاتين الصورتين أو هذين النموذجين دونما مفاضلة.

بيد أن الكلام لا يقتصر في تحققه على هذين الركنين، وإنمـا يلحـق بكـل مـن الجملتين لواحق متنوعة من فضلات أو ظروف يقتضيها إتمام المعنـى الـذي تـستدعيه علاقة الإسناد، ولا يعني الحديث عن علاقة للإسناد بما هي نظام يؤطر تشكل الجملة، أنه نظام نهائي أو تعين واحد، فنظم الجملة ليست نظماً جامدة بطبيعة الحال، بل هـي نظـام تعتريه مرونة تسمح بالخروج على البنية الأساسية للجملة، ويكون الخروج إمـا بحـذف عنصر من العمد، أو بتغيير الترتيب الأصلي لمواقع العناصر، أو بزيادة عنصر جديد يمد في بناء الجملة.

إن الكلام على بنية أساسية يفضي بالضرورة للتنبه إلى بنى أخرى تعتور النّظـام اللغوي، وهي ما تتبدى بتلك الخروجات المفارقة للأصول المجردة التي يفترضـها كـل نظام في تنظيره، فالبنية الأساسية هي نظام لغوي تجريدي ثابت يتصور التركيب الأولي للجملة، والذي يعد بناء الجمل تنفيذاً حياً واقعياً له، وذلك بنطقـه فعليـاً مفارقـاً للفكـرة النظرية[١] أو التركيب الأولي.

وقد أعطى النحاة لهذه الخروجات المكونة للبنى المـستحدثة مـشروعية، فهـم ينسبون هذه الوسائل في التجاوز عن البنية الأساسية إلى العرب أنفسهم، وكأنهم بذلك

---

١) عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، ص١٩٠.

يريدون أن يقولوا: إن المتكلمين قد يبتعدون في الكلام المنطوق وظـاهره عـن البنيـة الأساسية أو الأصل، ومع هذا فهم لا يخلون بقاعدة[١]، إلا أن الكلام الفعلي أو المنطوق لا يمكن أن تؤسس عليه نظرية لغوية متكاملة مهما تنوعت كمية هذا الكلام الذي تجري عليه الدراسة، بل يمكن من خلاله النفاذ إلى البنية الأساسية، فالغاية من وراء أية نظرية لغوية معينة هي إنتاج الجمل الصحيحة في تلك اللغة[٢].

إن تلمس اللغة في محيطها الاجتماعي دون قطعها عن سياقها التواصلي يمنحهـا من حقيقة الاكتمال ما لا يتوافر لها منبتة عنه، واللغة على هذا الوصف لا تنفك أن تكون وليدة بعدين: داخلي وخارجي، يتصل الأول بقواعد تكاد تكون ثابتة مطردة تكفـل بنـى أساسية، ويستهدي الثاني بأبعاد محيطة تتسلل إلى تلك القواعد لتمنحها سـعة وفـق مـا تقتضيه الأقوال من مقامات.

وقد استطاعـ ـت العربيّة في بنية قواعدها ونحوها أن تبـدو – بحنكـة النحـاة وفطنتهم – مترعة بالحياة، منفتحة على الأنحاء والأحياء، تطوي في قرارتها أصالة تحفظ للحقائق أماكنها، وتتزين في كل تجلياتها بما يؤكد سعتها وصلاحيتها وامتـدادها، إن مـا سبق يعني أن اللغة في عمقها لها من الاتساق والاطراد ما يحفظ لها ميزاتها، ويجلي لها وجهاً تعرف به وتحاكى من خلاله، ولا يمنع ذلك أن يكون لها من التحقق والتجـدد مـا يمنح أبناءها سعة القول وفق مقتضيات حاجاتهم ومقاماتهم المستحدثة كل حين.

يعرف السيوطي في مصنفه "الأشباه والنظائر" النحو بأنه: "صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالاتهم، لتعـرف النـسبة بـين صيغة النظم وجودة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[٣]، والنظم على هذا الوصف يمثـل نقطة التقاء بين مستوى المعاني النّحوية المجردة أو ما يعرف بالوظائف

---

١) المرجع نفسه، ص٢٠٢.

٢) المرجع نفسه، ص١٩٥.

٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ص .

النّحوية[١] - وهي متعلقة بالبعد الداخلي للغة – والمقاصد التي يريد ابن اللغـة أن يعبـر عنها في مواقفه ومقاماته المختلفة، هذا الالتقاء يتيح للمعاني النّحوية أن تتـشكل تـشكلاً مخصوصاً تمتزج فيه الوظائف في المقاصد[٢]، وفيه تستوعب ظواهر النظم كلها بأقصى طاقاتها.

ولما كانت ظواهر النظم تُعدّ من أشكال العدول عن البنية الأساسية للجملة العربية، أو ما يعرف بالأصول المجردة التي وضعها النحاة في دراستهم للأبواب النّحوية المختلفة، اتخذ هذا العدول عن المطرد الغالب صورتين تتباينان في تواردهما على بنية الجملة مـن حيث دواعيهما ولزومهما، فيكون عدول الجملة عن أصلها المجرد إما عـدولاً واجبـاً أو عدولاً جائزاً[٣].

فأما الواجب: فهو ما يرتبط بعناصر النظرية النّحوية في بعدها الداخلي ووصـف العلائق بين العامل والمعمول، وأما الجائز: فمرتبط في معظم صوره بالمعنى، إذ يرتـد إلى مقاصد مخصوصة ودلالات محددة.

---

١) تعرف الوظيفة النّحوية بأنها: "المعنى المحصل من استخدام الألفاظ، أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي"، انظر: الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القـاهرة، ١٩٧٧م، ص٢٠٣، وتعرف كذلك بأنها: "معنى الشكل الذي يدل عليها"، انظر:عيد، محمد، أصـ ـ ـول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٢٧٠، وعلى ذلك يرجح بعـض البـاحثين أن الوظيفـة النّحوية هي التي سماها عبد القاهر الجرجاني معاني النحو، انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص٢٠٩، فالوظيفة النّحوية لها أثر كبير في بيان المعاني المحصلة من الكلام، وهي التي تضبط الكلام، وهي المحصلة النهائية لما يُسمى (التماسك الـسياقي) الذي يعمل على إيجاد الترابط بين الكلمات في الجمل والعبارات، فإن أداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب النّظام اللغـوي، يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق، انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص٢٠٩،٢١٠.

٢) يقول الجرجاني حول ذلك: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظم فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق"، انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعـاني، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط١، ١٩٨٧م، ص٢١.

٣) النجار، لطيفة، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص١٥٥، ١٥٦.

وعلى الرغم من أن هذين القسمين يجتمعان في كونهما عدولاً عن البنية الأساسية للجملة العربية، إلا أن الأول منها حده النحاة بمواقع مخصوصة، عرفوها بما صدر عنه ابن اللغة نفسه، وعليه كان توصيفهم للقاعدة النّحوية في كل باب ترد فيه، ولما كان وروده ثابتاً متكرراً انبنى عليه حكم الوجوب في تحديد العلاقة بين العوامل ومعمولاتها.

وأما العدول الجائز، فقد كان فضفاضاً في سعته، غير متسق في توالي توراده، بل يستدعيه المعنى، ويستحضره المقام، لذلك لم يكن ممكناً تأطيره وفق قواعد محددة أو مواقع مخصوصة، فالمعاني والمقامات كثيرة متجددة، مما جعل النحاة يقتصرون في هذا الباب على ربطهم بين مظاهر مخصوصة في نظم الجملة وضوابط تحكمها وتسوغها.

فالحذف مرتبط غالباً بالحال المشاهدة، وعلم المُخاطَب، والسياق، والزيادة ترتد في أكثر صورها إلى قصد المُتكلم ورغبته في التوكيد والتأثير في السامِع، وتغيير الترتيب مرده أيضاً إلى قصد المُتكلم ورغبته في التركيز على العنصر المتقدم ولفت الانتباه إليه[١].

والحديث عن الحذف أو الزيادة أو إعادة الترتيب يقتضي التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية في نظرية النحو العربي، إذ لا بد من وجود تركيب أصلي أو صيغة أصلية اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغيير ترتيب عناصرها، وهذا الأصل هو ما يسميه التحويليون البنية العميقة، ويحاولون الوقوف عليها من خلال عناصر البنية السطحية، وتتضح عناصر النظرية بهذا الأصل المفترض في التراكيب[٢]، أو ما يسمى بالبنية الأساسية للجملة العربية، التي يتطلب الدخول إليها "وكشف نواميسها المجردة إدراك مرتبة التفكير المجرد في شأن الكلام باعتباره ظاهرة بشرية كونية"[٣]، وعليه يذهب القول

---

١) النجار، لطيفة، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ١٥٧، ١٥٨.

٢) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص١٧.

٣) المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م، ص٢٤.

بالعديد من الباحثين إلى رؤية أن "الصناعة النّحوية يجـب أن تخـضع للمعـاني، لا أن تخضع المعاني لها، لأن مقصود الكلام واحد لا يختلف، وأما وجوه الإعـراب فتحتمـل معاني متعددة، وقد كان شيخ النحاة سيبويه لا يصرفه عن المعنى أي صارف، ولا تشغله الإعرابات المطردة عن الالتفات إليه التفاتاً تتضاءل أمامه كل الوجوه الجائزة ما دامت لا توافق ما عليه الحال"[١]، "فاللغة ملك المتكلمين لا ملك النحاة، والعدول عن أصل القاعـدة كالعدول عن أصل الوضع"[٢]، تحكمه إرادة متعاطي اللغة، "والجملة ضرب من الفـضاء الرحب تدور فيه حركة بين العوامل والمعمولات، وخلالها تتولـد المركبـات والمعـاني الوظيفية المتنوعة نحو: الفاعلية والفعولية"[٣].

وهنا يمكننا الخلوص إلى أن ما كان يهم النحو القديم هو الحكم أولاً، فالهدف مـن العملية النّحوية بأكملها هو البحث عن الحكم الصحيح وتمييزه عن الحكم الباطـل الـذي يمكن أن يعمل به المتكلم، فالعربي الذي كان يتكلم العربيّة سليقة كان يصدر الأحكام كما يصدرها الفقيه، فعلم العربيّة طائفة من الأحكام التي أصدرها العربـي، وعلينـا معرفـة الحكمة في إصدارها، وعلى النّحوي إصدارها مكانه لأنها لا تجافي الحكمة التي كانـت وراء الأحكام الصادرة نصاً[٤]، والتي لا تخالف ما ترومه إرادات مستخدمي اللغـة فـي سياقاتهم المتباينة، بل إن اهتمام النّحويين بالتقعيد لمنطوق أبناء اللغة يجعل سيبويه يقـرر صراحة: "وليس شي مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٥]، وهو يعني بقوله

---

١) عبده، عبد العزيز، المعنى والإعراب عند النّحويين ونظرية العامل، منشورات الكتـاب، طـرابلس، ليبيـا، ط١، ١٩٨٢م، ج١، ص٣١٣، وانظر، ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٤٩٧، ومـا بعدها.

٢) حسان، تمام، الأصول، ص١٥٢.

٣) عاشور، المنصف، نظرية العامل ودراسة التركيب، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ١٩٩٢م، ص٦٥.

٤) العلوي، أحمد، أسس منهج البحث في اللغويات العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، فـاس، العدد ١، ١٩٧٨م، ص٥٠.

٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٢.

هذا النّحويين الذين لا يستطيعون إغفال خروج ابن اللغة عن أصول القواعد النّحوية التي افترضها النحاة، فلا يتبقى لهم والحال هذه إلا أن يجهدوا في تطويع قواعد أخرى فرعية، لتصف تلك الخروجات غير المقيدة.

وهذا الشأن يذكره ابن جني كذلك في خصائصه، يقول في نص صريح: "ولما كان النّحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقـصودهم آمّيْن، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسـم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذوا على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوه فـي أمثاله، لا سيما والقياس إليه مصغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل، فاعرف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهباً، ولمن شرح لغاتها مضطرباً، وأن سيبويه لاحق بهـم وغيـر بعيـد فيـه عنهم"[١].

منزلة المعنى في نظرية النحو العربي:

لا ريب أن نحاة العربيّة صدروا في وصف الظاهرة النّحوية ورسم حدود العربيّة عن ظواهرها الذاتية المنكشفة بقريب من الاطراد، وأنهم ضبطوا هذه الـصفة، وقـرروا قواعدها، وفسروها بملاحظة الشكل النّحوي، وعلاقات العناصر باعتبار هيئاتها الـشكلية ومواقعها واقترانها وافتراقها، وما نظرية "العامل" إلا من أمثلة هذا المنحـى، ولا ريـب أيضاً أنهم اعتدوا "المعنى" ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل وعمل المُعرب[٢]، لقد أكد

---

١) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بـيروت، ط٢، ١٩٥٢م، ج١، ص٣٠٨، ٣٠٩.

٢) الموسى، نادر، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثالـث في اللـسانيات، الجامعـة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة اللـسانيات، العـدد ٦، ١٩٨٦م، ص١٤٥، ١٤٦.

النّحويون ولقرون عديدة على الاعتماد المتبادل بين النحو والدلالة، وأشار العديد منهم إلى أن معنى الجملة يتحدد بواسطة معنى الكلمات التي تكونها من ناحية وتركيبها النّحوي من ناحية أخرى، وقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتماً بالمعنى معتداً به وبدوره في عملية التقعيد النّحوي، وهناك تفاعل قائم مستمر بين الوظيفة النّحوية والدلالة المعجميـة للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة، ويشكل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعـين المعنـى الدلالي للجملة كلها، والجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي، والنحو من اللغة كالقلب من الجسد البشري، وإذا كان القلب يمد الجسم بالدم الذي يكفل له الحياة، فإن النحو يمـد الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة ويحدد لها عناصر هذا المعنى[١].

ففي الفترة المبكرة للنحو العربي كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه: "إنه عمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ"[٢]، أي أنه أولـى الجانـب الإدراكـي رعاية واهتماماً بالغاً، ولم يكن الوصف النّحوي للغة جامداً أصم خالياً من الدلالـة، إذ إن الوصف النّحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحـدة بعـضها ببعـضها الآخر، والعلاقة التي تصفها القواعد النّحوية هي نفسها مستمدة من أمرين: أحدهما" لغوي" يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة وبصيغة معينة، والآخر "عقلي" وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة[٣]؛ إذن فكـل بحث خاص بالنحو واللغة إنما هو بحث في الدلالات كما يرى ابن جني[٤].

لقد عول نحاة العربيّة على المعنى تعويلاً كبيراً، "ويمثل التفاتهم إلى المعنى عامة، والمستوى الدلالي خاصة، ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه، ويصدرون عنه في التفسير النّحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النّحوي الخالص، واستيعاب أمثلة ذلك – في

---

١) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص٩، ١٠.
٢) الزبيدي، طبقات النّحويين واللغويين، ص١٣١، والقول منسوب لثعلب.
٣) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص٣٢.
٤) انظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢١٦.

كتبهم - متعذر كثرة واستفاضة"[١]، وقد جرد المبرد هذا المبدأ تجريداً غير ملبس إذ اعتمد المعنى فيصلاً في تصحيح النحو، فذهب إلى أن "كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود"[٢]، ومن أصولهم الزيادةُ في المبنى زيادةً في المعنى، والمعنى عندهم حكم فيما يجوز وما لا يجوز، من ذلك أن ابن السراج يذهب إلى أنه: "لا يجوز أن نستثني النكرة من النكرات في الموجب، لا تقول: جاءني قوم إلا رجلاً، لأن هذه لا فائدة في استثنائه"[٣]، كما أنهم منعوا الابتداء بالنكرة لعدم إفادتها.

ومما روي عن الأنباري أنه قال: "ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ؛ فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم، إخبار عن سؤال سائل، وقولهم: إنّ عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر لقيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني، قال: فما أحار المتفلسف جواباً"[٤].

يقول عبد القاهر الجرجاني قبل إيراد هذه القصة: "واعلم أن ما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده، أن ههنا فروقاً خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة، ليس أنهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر، بل لا يدرون أنها هي ولا يعلمونها في

---

١) الموسى، نادر، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠م، ص٦٥، والنحو الدلالة، ص٣٢.

٢) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، ج٤، ص٣١١.

٣) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ج١، ص٢٩٩.

٤) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، ص١٧١.

جملة ولا تفصيل"[١]، وقال الزملكاني أيضاً: "قد يظن ظان أن المعنى لا يتغير بـالحرف الزائد على الجملة، نظراً إلى أصل الحكم وإعراضاً عما هو كالمكمل للمعنى، والمحقق له فعليك أن تتوخى مواقع الحروف، حذراً من أن يقع الحرف في غير محله، فيذهب عليـك مقصودك من التعبير"[٢].

لقد كان "اعتبار المعنى عند علماء العربيّة ضرباً من اختيار الاطراد في التفـسير النّحوي، وكأنما كانوا يتعاورون هذا الملحظ ليمتحنوا صلاحيته فـي إطـار منـاظراتهم الخلافية الخصبة"[٣]، ذلك أن مستويات اللغة لا تتضح في خارج الفوارق في الاستعمالات النّحوية، ومن هذه الناحية غزا الجرجاني الشعر وفي عقله إيمان راسخ بأن الفهم الأدبـي ظل أماني مبهمة لأنها لا تحسن البحث عن الأدوات، ومن أهم هـذه الأدوات النحـو[٤]، ويمكن القول: إن الجرجاني اعتمد العلاقات النّحوية والدلالية مُعتمداً أساساً في صـياغته لنظرية النظم، كما أنه "رأى أن الكشف الحقيقي للغة يحتاج إلى أن يشحذ فقـه المعنـى"، فمعاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف فـي مواضـعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب[٥].

ربط النّحويون العرب الدلالات بالإعراب، واهتموا بالجانب الإعرابي لتحـصين المعنى ولوضع ضوابط لغوية أساسية للجانب الدلالي، والفصل بـين الجـانبين الـدلالي والإعرابي فصل منهجي لا غير، أما النصوص التي دلت على العلاقة بين العلامات

---

١) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص٣١٥، التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (ت ٤٠٠هـ)، الإمتـاع والمؤانسة، تصحيح أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ج١، ص٢٢١.

٢) الزملكاني، التبيان في علم البيان، ص ٧٠، ٧١، الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، (ت ٦٠٦هـ)، نهاية الإيجـاز في دراية الإعجاز، تحقيق وتقديم إبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو علي، دار الفكر، عمـان، ١٩٨٥م، ص١٠٣، ١٠٤.

٣) الموسى، نادر، نظرية النحو العربي، ص٦٦.

٤) ناصف، مصطفى، النحو والشعر، ص٣١، ٣٥، ٣٦.

٥) من كلام السيرافي، انظر: الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي، ج١، ص١٢١، وانظر: التذوق الجمالي للمناظرة، ص٦٢.

الإعرابية والمعاني فكثيرة جداً، والإلحاح فيها على وظيفة العلامات واضح وأكيد، ولما كان هذا الأمر لا يروق بعض المخالفين[1]، كان إثبات بعض هذه النصوص ضرورياً من زاويتين، فهي تثبت مانحن بصدده من جهة وترد ماهم بصدده من جهة ثانية.

النص	صاحبه	مصدره
١. والإعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ما يعتور الأسماء من المعاني.	الزجاجي (٣٤٠هـ)	الإيضاح: ٧٦
٢. الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه.	ابن جني (٣٩٢هـ)	الخصائص: ٣٥/١
٣. الإعراب هو الفرق بن المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد.	ابن فارس (٣٩٥هـ)	الصاحبي: ٧٦
٤. قد علم أن الألفاظ مغلقة عن معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كافة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه هو المعيار الذي لا	عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)	دلائل الإعجاز: ٢٨

١) من أمثال قطرب وإبراهيم أنيس وجملة من المستشرقين.

يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعـرض عليه.		
٥. إن الإعراب دليل على المعاني التي تلحـق الاسم نحو كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو غير ذلك.	السهيلي (٥٨١هـ)	نتائج الفكر: ٨٢
٦. إن كل واحد من وجوه الإعراب دال علـى معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو.	السكاكي (٦٢٦هـ)	مفتاح العلوم: ٢٥١
٧. وهذا التغيير في الحركات إنما قصد به في الأصل الدلالة على المعاني مـن الفاعليـة والمفعولية والإضافة.	ابن أبي الربيع (٦٨٨)	البـسيط: ١٧٢/١-٥٨١
٨. اختص الإعراب بالأواخر لأنه دليل علـى المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعـاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله، وحـصول العلـم بحقيقته.	ابن القيم (٧٥١هـ)	بدائع الفوائد: ٣٤/١

لقد حاول نحاة العربيّة التدليل على موقع الإعراب من المعنى ودلالته عليه، ولعل النصوص التي سبق ذكرها، والتي تعود إلى أزمنة مختلفة، تؤكد أن العلاقة بين الحركات والمعنى كانت من قبيل المسلمات، أليسوا قد ذكروا في سبب وضع النحو أن أبا الأسـود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ: "أن الله بريءٌ من المشركين ورسوله" بالجر، فقال: معـاذ الله أن يكون بريئاً من رسوله، اقرأ: أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه [1]، فالكلام واحد ولم يتغير فيه إلا حركة اللام، فإذا حركت بالجر أدى إلى الكفر، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم، فهل كانوا يرون ذلك وهم يرون أن حركات الإعراب لا تدل على معنـى ولا أثر لها في تصوير المفهوم!!.

---

١) سورة التوبة: الآية ٣.

انظر القصة في طبقات النّحويين واللغويين للزبيدي، ص٢٢، ٢٣، وانظر: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علـي الحلبي (ت ٣٥١هـ)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نضة مصر، ١٩٥٤م، ص٢٦.

وكذلك لو قال قائل: "ما أحسن زيد"، ولم يبين الإعراب في ذلك لما علمناه منه، إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه، ولو بين الإعراب في ذلك فقال: "ما أحسنَ زيداً" و "ما أحسنُ زيدٍ"، "ما أحسنَ زيدٌ"، علمنا غرضه وفهمنا مغزى كلامه لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب، فوجب بذلك معرفة النحو إذ كان ضابطاً لمعاني الكلام، حافظاً من الاختلاف[١]، ولعل هذا ما جعل أبا الأسود الدؤلي يرد على ابنته حين سألته بقولها: أبتاه ما أجمل السماء (بالرفع) بقوله: أي بُنية نجومُها، فقالت ماهذا أردت، إنما أردت التعجب من حسنها، قال: فقولي: "ما أجملَ السماءَ" بالفتح[٢]، وما كانت العرب لتجزع من اللحن في الإعراب لو لم يكن مؤديا إلى فساد المعنى.

لقد كان إقبال علماء العربيّة على إعراب النصوص إدراكاً منهم أن المعنى لا يمكن أن يفهم إلا بعد إعراب التراكيب المشتملة عليه، "لأن إعراب نص ما يتوقف على وظائف الأصوات ووظائف المباني ووظائف القرائن ونظام العلاقات كما يقرر تمام حسان"[٣]، وتحدد فيه العلامات الإعرابية المقصود، يقول الخضري: "واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب، لأن النصب نص في المعية، والرفع لمطلق الجمع... فإن قصدت المعية نصباً فالنصب، أو إبقاء الاحتمال والإبهام فلا رفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران" [٤].

---

١) ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح، (ت ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، حققه وعلق عليه محمد عويضة، دارا لكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص٤٥، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ج١، ص٢٧٨.

٢) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص٢٦.

٣) حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت)، ص١٨٥.

٤) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٣٧م، ص١٦٢، ١٦٣.

لقد كان إعراب النصوص مدخلاً طبيعياً وأساسياً لفهم المضامين، ولـذلك تـضم المكتبة اللغوية عدداً كبيراً من هذه النصوص المعربة، مـن جملتهـا إعـراب الحـديث للعكبري، وإعراب لامية العرب "بأعجب العجب" للزمخشري، وإعراب لامية العجم للشيخ المكي البطاوري، كما أفرد إعراب القرآن بالتأليف خلائق من أمثال: الفـراء والأخفـش والزجاج وابن خالويه والعكبري وأبي حيان ... وكتبهم مطبوعة متداولـة، وقـد كانـت مقدمات هذه الكتب تشير إلى ضرورة هذا الأمر، يقول القيسي: "ورأيت من أعظـم مـا يجب على طالب علوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه .. معرفة إعرابـه، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه، ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على أحكام اللفظ به، مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لمـا أراد تبارك وتعالى به عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال وتظهر القواعد ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد"[١]، وما ذلك إلا لأن الإعراب يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين.

وقد تحدث نحاة العربيّة عن الشروط التي يجب توافرها في المُقبل على الإعراب، وعما يجب على المُعرب مراعاته، فأول واجب على المُعرب أن يفهم معنى مـا يعربـه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى[٢].

يقول ابن هشام الأنصاري: "وأنا مُوردٌ بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظـاهر اللفظ ولم ينظر إلى موجب المعنى حصل الفساد، وبعض الأمثلة وقع للمعربين فيه وهـم بهذا السبب، من ذلك قوله تعالى: أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل

---

١) القيسي، أبو محمد مكي القيرواني (ت ٤٣٧هـ)، مُشكل إعراب القرآن، تحقيق وتعليق ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق، ٢٠٠٠م، ص١،٢.

٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن – بامشه إعجاز القرآن للباقلاني، المطبعة الأزهريـة، القـاهرة، ط٢، ١٩٢٥م ج١، ص٣٠٢.

في أموالنا ما نشاء [١]، فإنه يتبادر إلى الذهن عطف "أن نفعل" على "أن نترك" وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هوعطف على "ما" فهو مفعول للترك، والمعنى "أن نترك أن نفعل"، وموجب الوهم المذكور أن المُعرب يرى "أن" والفعل مرتين وبينهما حرف العطف[٢]، ومنه ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه "قيماً" من قوله تعالى: ولم يجعل له عوجا قيماً [٣]، صفة "لعوجا"، قال فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قيماً؟، وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في "عِوَجا" وقفة لطيفة دفعاً لهذا التوهم، وإنما "قيّماً" حال إما من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله قيّماً، وإما من الكتاب[٤].

ومنه قول بعضهم في "أحوى" إنه صفة "لغثاء"، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس، أما إذا فسر بالأسود من شدة الخضر لكثرة الري، فجعله صفة "لغثاء" كجعل "قيّماً" صفة "لعوجا"، وإنما الواجب أن تكون حالاً من المرعى[٥].

ويذكر ابن هشام من الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يُراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك[٦]، ومنه ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، وذلك لأن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات كما يقرر السيرافي[٧].

---

١) سورة هود، الآية ٨٧.
٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٨٤، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٢٦٠.
٣) سورة الكهف، الآيات ١، ٢.
٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٩٠.
٥) المصدر نفسه، ص٦٩٣.
٦) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٨٤ وما بعدها.
٧) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، ج١، ص١٢١،١٢٢.

أما المعاني التي تدل عليها الحركات الإعرابية فهي معان مطلقة، يقول العلـوي: "فالنظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب، فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب، ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها[١]، بمعنى أن الإعراب في المرحلة الأولى يحدد المعاني التي يؤديها التركيب بعيداً عـن أي غرض جزئي، فلا تفهم منه معنى فقهياً أو معنى أصولياً، وإنما تفهم الفاعلية والمفعوليـة والإضافة، فهذه المعاني الثلاثة تنحصر فيها كل المعاني ومنها تؤخذ جميـع الـدلالات، فمعرفتها مقدمة على غيرها، وهذا الفهم والتمييز بين المعنى المطلق والمعنى الخاص هو الذي جعل النّحويين المفسرين يهتمون بإعراب النص القرآني، وكأنهم يريـدون حـصر المعاني القرآنية في المعاني النّحوية الإعرابية ليسهل على غيرهم الانتفاع بها، أو بتعبير آخر كانت مرحلة إعراب القرآن مرحلة تأسيسية بالنسبة للتفاسير اللاحقة المعنونة بالتفسير بالرأي[٢]، إذن وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف بـاختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، وكما يساعد الإعراب على فهـم المعنى فإنه يساعد على فهم العلاقات بين أجزاء الجملة، يقول عبد الحكيم راضي: "أما في مجموعة اللغات ذات الترتيب الحر فإن العامل الأكبر في فهم العلاقات بين أجزائها هـو العلامات الإعرابية"[٣]، فإذا توالت الألفاظ المفردة بحركاتها المخصوصة علـى الـسمع ارتسمت تلك المعاني المفردة مع نسبة بعضها إلى بعض في الـذهن، ومتـى حـصلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن حصل العلم بالمعاني المركبة لا محالة[٤]، من هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى.

---

١) العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط١، ١٩٨٠م، ج١، ص١٨٢.

٢) بودلال، عوامل استخراج المعنى، ص٢٦.

٣) راضي، عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٢١١، ٢١٢.

٤) الرازي، فخر الدين محمد (ت ٦٠٦هـ)، المحصول في علم الأصول، تعليق محمد عبد القادر عطـا، دار الكتـب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ج١، ص٦٦.

أما قول القائلين بفهم المُستمع للكلام غير المُعرب واستنادهم إلى ذلك لنفي الوظيفة الدلالية للعلامات، فهو أمر إن كان مقبولاً في الكلام المتعارف المشهور، إلا أنه لا يثبت عند النظر في النصوص الأدبية الرفيعة، يقول الزجاجي: "فأما من تكلم من العامة بالعربيّة بغير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور، والمستعمل والمألوف بالدراية، ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكن ذلك، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه"[١]، وقد أدرك ريمون طحان بعض هذا في قوله: "ولئن ألفينا الآن الاعتماد على مواقع الكلمات في اللغة العربية، وأخذنا نقوم أحياناً دون العودة إلى الحركة بالقرائن الخلاقة التي تنقل إلينا بسرعة ما يمكن أن يولده النص من أرجاع ذهنية تساعدنا على فهم ما نقرأ فهماً صحيحاً وعلى نقده وتحليله، فإننا لا نزال نستأنس بالحركة عندما يغلق المعنى علينا ويحدث اللّبس"[٢].

إذن ثمة تناسب مطرد بين مستوى اللغة الكتابية والإعراب الذي يدخلها، بمعنى أننا كلما اقتربنا بلغتنا من اللغة الأدبية المميزة ازداد الإعراب في كلامنا وتنوّعت حالاته، أي: كان فيه - ما يسميه بعض الباحثين: "الإعراب الدلالي" أو "الوظيفي"، أو ما يسمونه "الإعراب الجمالي" - ما يتناسب مع اقتراب العبارة من الدرجة العليا في السلم، أي من المستوى الأدبي الذي ينقسم الكلام معه إلى نثر، وشعر، وقرآن[٣].

إنّ قوانين النحو العربي قوانين كلية تجيز التعدد الإعرابي - ويظل التردد بين نسبة الكلمة في الجملة إلى وظيفة نحوية أو أخرى قائماً في بعض الأحيان، لأن الوسائل الموجودة قد ترشح الكلمة لوظيفتين، "وهنا يوجد ما يسمى بتعدد الأوجه الإعرابية في الجملة، وتعدد الأوجه الإعرابية حقيقة ليس غموضاً ولا تلبيساً ولا قصوراً في التفسير

---

١) الزجاجي، أبو القاسم بن إسحق (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٩٧.

٢) طحان، ريمون، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢م، ج٢، ص١٣

٣) حاطوم، أحمد، اللغة ليست عقلاً "من خلال اللسان العربي"، دار الفكر اللبناني، بيروت، (د.ت)، ص٢٩٢.

النّحوي، بل هو ثراء وخصوبة في البناء اللغوي وقدرة على تعدد الإنتاج والعطاء الـذي يتنوع بتنوع التفسير، لأن المعول في اختيار أحد التفسيرين على الآخر يكون على فهـم السياق والمعنى الذي يحدده[١]، وإن نظرية الاحتمالات الإعرابية هي في الحقيقة نظريـة في تعدد أنواع التراكيب الممكنة ومن الواضح أن كل تركيب يتميز بخصائصه الدلاليـة، وتعدد المعاني الإعرابية هذا ينسجم مع منهج علماء العربيّة وطبيعة الدراسات القائمة على النص القرآني ذي المعاني المُطلقة والذي لا تفنى عجائبه، وبهذا التعدد تفسر الخـصوبة والثراء في تفسير النصوص.

إن علاقة الإعراب بالدلالة علاقة لا يمكن تجاهلها، فالإعراب من جملة العناصر المكونة للدلالة الفاعلة في المعاني الوظيفية النّحوية، ومعنى هذا أن هناك مجموعة مـن القرائن إلى جانب الإعراب لها دورها الواضح في صياغة المعنى، ونختلفُ اختلاف كلياً مع قطرب وإبراهيم أنيس في هذا الشأن، ونتفق إلى حد بعيد مع تمام حسان في اشـتراك مجموعة من القرائن وتضافرها على تجلية المعاني النّحوية، "فالمعنى الوظيفي النّحـوي، معنى الأبواب النّحوية كالفاعل ونائبه والحال والتمييز والمُستثنى والمضاف إليه والنعـت والبدل ... هذه المعاني تحرسها قرائن صوتية كالعلامة الإعرابية، أو صـرفيّة كالبنيـة الصرفية والمطابقة والربط والأداة، أو تركيبية كالتضام والرتبة، ومعنى هذا أن الأبـواب النّحوية وظائف تكشف عنها القرائن، أو بعبارة أخرى معان وظيفية للقرائن المستمدة من الأصوات والصرف والمماثلة في التركيب والسياق[٢].

ولعله من المفيد في هذا الـسياق أن نعـرض لموضـوعي الاسـتقامة النّحويـة والاستقامة الدلالية؛ فالمقبوليّة صفة في الكلام الذي تحصل منه منفعة ما ويلاقـي قبـولاً ورضى من حيث معانيه ومقاصده، ويسمى الكلام المقبول مستقيماً أو سوياً وتسمى جملة "أصولية" أو نحوية، وقد اقتسم هذه المصطلحات كل من الدراسات النّحوية والدراسات

---

١) يُنظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص١٩٧، ١٨٠.
٢) حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص٢٣٢.

الدلالية، فأصبحنا نسمع عن الاستقامة النّحوية والاستقامة الدلالية وما يرادفها: كالـسوية النّحوية والسوية الدلالية، والكلام المتسم بالمقبولية أو بعدم المقبولية وبالصحة أو عدمها.

والاستقامة النّحوية هي خضوع مركب من المركبات للأصول النّحوية أو للقواعد العائدة للتركيب خاصة المندرج في نظام نحوي عام يماثله اللسان، وربمـا عُبـر عـن الاستقامة النّحوية بمصدر صناعي يدل عليها هو كلمـة النّحويـة[١] Grammaticality وجدير بالذكر هنا أن القواعد تقدم المعلومات اللازمة والضرورية لتوليـد كـل الجمـل الصحيحة والمحتملة الصياغة في اللغة دون سواها، أي أنها تمنع في الوقت نفسه توليـد الجمل غير الصحيحة.

ولا ينحصر الحكم بأصولية الجمل في الواقع بقبول جملة معينة أو رفضها، وإنما ينص – فضلاً عن ذلك – على وجود درجات متباينة من حيث النظرة إلى الجمل، وذلك لأن الجمل غير الأصولية تتباين إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة فترتبط درجة غيـر أصولية الجملة بالمستوى الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف الجملة عنهـا[٢]، والنّظـام النّحوي هو الذي يتكفل ببيان هذا التدرج، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولـة، وبعضها مسموح به في الشعر دون النثر، وبعضها مسموح به في بعض أنـواع التعبيـر كالأمثال مثلاً، لذلك قالوا: "الأمثال لاتغير وتحكى كما وردت"، والجملة التي ينكسر فيهـا النّظام النّحوي انكساراً غير مسموح به مطلقاً في المستوى اللغوي المعين لا تعـد جملـة صحيحة مطلقاً"[٣].

---

١) حاطوم، أحمد، اللغة ليست عقلاً، ص٣١٨.

٢) انظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية، ص٩-١٣، وغاليم، محمد، التوليد الدلالي،ص ٦١.

٣) عبد اللطيف، محمد حماسة ، النحو والدلالة، ص٥٣، راضي، عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، ص٤٩٠، ٤٩١، بودلال، عوامل استخراج المعنى، ص١٢.

ثم إن تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة يقوم أيضاً على حدس الناطق الذي حل محل المدونة اللغوية بملكته القادرة على تحديد الصحيح من الفاسد في الجمل، على الرغم من أن إنجازه اللغوي محدود، يقول بعض الباحثين: "إننا بكفايتنا اللغوية نحكم على نحوية التراكيب أكثر بكثير مما نحكم عليها بقواعدنا المجردة[١]، مع الإشارة إلى أن هذه الكفاية اللغوية أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملة تركيباً صحيحاً لا تكون إلا لمن كان عارفاً بالقواعد، إذن فالاستقامة النّحوية لجملة ما هي خضوع هذه الجملة للقوانين النّحوية.

لا شك في أن حصر المعاني بقوانين كلية تستوعب أقسامها وتستوفي أحكامها أمر عسير، لأنه يحتاج إلى تقديم صناعات كثيرة وعلوم شاقة، إلا أنه في فِطَر الناس السليمة اتباع الصواب وقصده والنفار من الخطأ والحياد عنه، فقد يكتفي من سلم فكره ولم يضطرب ذهنه بما معه من المعرفة التي يوقع العبارة عنها[٢]، ولكن ما هي الأسس للتمييز نظرياً بين الجمل ذات المعنى والجمل التي لا معنى لها؟، إن المشكلة أكثر تعقيداً مما يدركه معظم الناس، فهي مرتبطة بالجانب الدلالي أو "بالاستقامة الدلالية"، فهناك جمل كلامية عديدة يعتبر عدم قبولها مسألة نحوية وليس مسألة دلالية، فعلى سبيل المثال (أريد أن هو سيأتي) هي بلا شك جملة غير نحوية إذا ما قورنت بالجملة الآتية: "أريد أن يأتي"، وهناك جمل أخرى حقيقية كانت أو محتملة يمكن تصنيفها دون أي تردد على أنها لا معنى لها، من مثل:

- إن الرباعية تشرب التسويف.
- ينام الخميس والجمعة في فراش واحد.
- تنام الأفكار الخضراء عديمة اللون بتهيج.

---

١) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٠، العدد ٣، الكويت، ١٩٨٩م، ص٩٤، حاطوم، أحمد، اللغة ليست عقلاً، ص١٤.

٢) ابن حيدر، فخر الدين أبو طاهر البغدادي (ت ٥١٧هـ)، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، تحقيق محسن فياض عجيل، مؤسسة الرسالة، بغداد، ١٩٨١م، ص٣٥.

وما شابهها من الجمل، فهي تعد جملاً سليمة التركيب نحوياً وأنها لا تحمل معنى عُرفياً بالرغم من استقامتها النّحوية، وهذا يعني أنه لو فسرت الكلمات التي تحتويها هـذه الجمل على نحو حرفي فإن الجمل التي تحتويها تبقى بغير معنى[١]، وعليه فـإن الكـلام المتبع للقواعد النّحوية منه فصيح مقبول ومنه رديء متروك، ثم إن هناك درجات تفاضل بين الكلام من جهة المقبولية أو الفصاحة بلغة الجرجاني والبلاغيين، ولهـذا ينبغـي ألا تعتبر استقامة النحو مطابقة للقبول دائماً.

ومما يجدر ذكره أن قبول الجمل النّحوية ذات المعنى ليس شيئاً يمكن تحديده بعيداً عن "السياق" الذي قد تُنطق فيه هذه الجمل، ذلـك أن الفـرق بـين الاسـتقامة النّحويـة والاستقامة الدلالية ليس من الدقة على النحو الذي نتوقعه في الوقت الحاضر، ومع ذلـك فالقول: بأن" التمييز بين النحو والدلالة ليس واضحاً في كل الأحوال لا يعني أنـه غيـر واضح على الإطلاق[٢]، وقد لاحظنا فيما تقدم أن المبرد جرد مبدأ التمييز بـين المقبـول والمردود في المعنى وجعله فيصلاً في تصحيح النحو، فذهب إلى "أن كل ما صـلح بـه المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود"[٣].

وكأن المعنى هو الأصل في كل عملية تواصلية، ثم الفساد إذا دخل المعنى أصبح أمر إصلاحه عسير المنال، يعكس ما قد يعتري التركيب من خلل نحوي، يقـول لاينـز: "ففي الوقت الذي يمكن لبعض المتحدثين أن يصححوا فيه: "أريد أن هو سيأتي"، لتصبح: "أريد أن يأتي"، وربما يصححها آخرون لتصبح: "أريد مجيئه" دون إجراء أي تغيير فـي فحوى المعنى المقصود، فإنه لا يمكن إجراء تصحيح كهذا على: "تنام الأفكار الخـضراء عديمة اللون بتهيج"، ففي الحالات التي يمكن التمييز فيها بين القبول النّحوي وعدم القبول

---

١) انظر ذلك مفصلاً: ليونز، جون، اللغة والمعنى والسياق، تعريب عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م، ص١١١-١١٤، حسان، تمام، الأصول، ص٣١٤.

٢) انظر: ليونز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ص٣٠ وما بعدها.

٣) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٣١١.

على نحو واضح يمكن إصلاح حالات عدم القبول النّحوي، ولا يمكن إصلاح حالات عدم القبول الدلالي[١].

لقد عني اللغويون العرب بتأليف العبارة، وعلقوا خصائصها المنطقية من استقامة واستحالة بجملة من العلاقات بين وحدات السياق والمعنى الحاصل من تنزلها في محلهـا ومجاورة بعضها لبعضها الآخر، ولعل من بواكير الحديث عن الاستقامة ما ورد في كتاب سيبويه تحت عنوان (باب الاستقامة في الكلام والإحالة)، حيث تحدث عن أقسام الكـلام بهذه الاعتبارات، قال:

"فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب:

- فأما المستقيم الحسن فقولك: "أتيتك أمس وسآتيك غداً".
- وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: "أتيتك غداً وسآتيك أمس".
- وأما المستقيم الكذب فقولك: "حملت الجبل" وشربت ماء البحر".
- وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: "قد زيداً رأيـت وكي زيداً يأتيك" وأشباه هذا.
- وأما المحال الكذب فأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس"[٢].

فسيبويه لم يعرف من هذه إلا المحال من الكلام والمستقيم القبيح، واعتمـد علـى الأمثلة وحدها في تحديد ما يريده بالمصطلحات الأخرى، ونستطيع أن نقول: إن المقصود من الكلام الحسن المستقيم هو الكلام المستقيم استقامة نحوية دلاليـة، فـالكلام المـستقيم نحوياً[٣] تتوزع استقامته على ثلاثة أنواع: المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، والمستقيم

---

١) ليونز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ص١١٤.

٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥، ٢٦، الشنتمري، الأعلم (ت ٤٧٦هـ)، النكت في شرح كتاب سيبويه، تحقيـق حيدر أباد، مطبعة دار المعارف النظامية، ١٩٨٢م، ج١، ص٦٤، والتوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج١، ص١٢٦.

٣) قال الأعلم: "فالمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللحن، النكت في شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٦٥.

القبيح، فكل جملة صحيحة نحوياً تعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو الكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحوياً[١].

وسيبويه يحتكم في هذه التقسيمات إلى مزاوجة صريحة بين الملحظ الدلالي والملحظ النّحوي، وهو يومئ إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ، يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النحو، يقول الدكتور نهاد الموسى: "ولكنني لا أجد بأساً من التذكرة بذلك المثال الذي ضربه على المحال من الكلام وهو قولك: "أتيتك غداً"، فإنه يتوارد على وجه التطابق مع تلك الجملة عند بيرلنج، وقول سيبويه في شرح المحال بين يدي ذلك المثال: "أنه تنقض أول كلامك بآخره" صريح في الاحتكام إلى الدلالة"[٢].

وفي قول سيبويه: "قد زيداً رأيت" و "كي زيداً يأتيك"، مثالي المستقيم القبيح، توافقت عناصر الاختيار بين عناصر بناء كل جملة، فلم يحدث تصادم بين الوظائف النّحوية في علاقاتها مع دلالة المفردات التي شغلتها، غير أن بعض هذه العناصر قد فصلت عن بعضها الآخر، فلم توضع الموضع الصحيح الذي يحدده بحيث صار: (قد + اسم وكي + اسم)، وهذا تركيب غير مسموح به في نظام العربيّة ولكنه لا يؤدي إلى خلل معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة، ولهذا وصف هذا الكلام بالقبح مع كونه مستقيماً"[٣].

وهنا نجد أن الاستقامة استقامة دلالية، إذ لم تتأثر بالخلل النّحوي الذي طرأ على بناء الجملة من الفصل بين الأدوات فيها، وهي لا تدخل إلا على الفعل، وهذا الفصل درجة من درجات الخلل النّحوي في وضع العناصر، وقد عرّف سيبويه الكلام المستقيم

---

١) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص٦١، ٦٢.

٢) الموسى، نادر، نظرية النحو العربي، ص١٠٢، ١٠٣، ويضيف د. نادر الموسى: "وهو قول راجح مقدم لدى بيرلنج على كل حال وهو ما وجدت ميخائيل كارتر يراه في محاوراتي إياه حول منهج سيبويه، وقد وضع كارتر رسالة في أصول التحليل النّحوي عند سيبويه"، ص١٠٣.

٣) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص٦٥، ليونز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ص٢٩.

القبيح بأنه "وضع اللفظ في غير موضعه"[١]، ولعل استخدام اللفظ في هذا الموضع إشارة منه إلى أن الخلل فيه أو القبح خلل لفظي وليس خللاً معنوياً، ولهذا بقي الكلام على وصفه بأنه كلام مستقيم وإن كان قبيحاً، يقول أبو هلال العسكري: "وإنما قبح لأنك أفسدت النّظام بالتقديم والتأخير"[٢]، وذلك بعد أن تحدث عن أقسام الكلام باعتبار الحسن والقبح، كما تحدث ابن فارس عن هذه المسألة في باب (عن مراتب الكلام في الوضوح) وجعل الكلام:

- واضحاً وهو الذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب.
- ومُشكلاً وهو الذي يأتيه الإشكال من غرابة لفظه أو أن تكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله عن جهته[٣].

والمسألة نفسها يشير إليها ابن هشام الأنصاري في "المغني" عندما يشير إلى مراعاة المتكلم الأصول وإلى سلوكه الكلام، فيميز بين:

- أن يراعي ما تقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى.
- أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحة الصناعة.
- أن يخرج على ما لم يثبت في العربيّة وذلك إنما يقع عن جهل وغفلة.
- أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب القوي.
- أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ في الأوجه الظاهرة[٤].

وهذه الأقسام موافقة لما أورده سيبويه، وفيها المزاوجة الصريحة بين الملحظ الصناعي أو اللفظي أو النّحوي / والملحظ المعنوي أو الدلالي.

---

١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٩.

٢) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م، ص٧٦.

٣) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العربية في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص٦٩-٧٥.

٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٨٤، كما وقف عند المسألة التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة، ج١، ص١٢٦.

وحتى يبلغ الكلام أرقى المراتب لا بد أن تكون الاستقامة أو المقبولية نحوية ودلالية في الوقت نفسه، ولهذا كانت الفصاحة وكان الكلام الفصيح المقبول مشروطاً فيه الجانبان معاً، لأن "نظرية الفصاحة ليست في الحقيقة إلا نظرية في شروط الإنجاز القصوى، أي في الأشكال اللغوية الواجب ابتكارها لضمان أقصى درجة في التبليغ، وإذا كانت النظرية التوليدية قد قررت الفصل بين القدرة والإنجاز وجعلت هذا الأخير مبدأ يحدد الظروف الضاغطة التي تمنع من تحقيق كل ما تقضي به القدرة، فإن اللغويات العربيّة ميزت بين القدرة اللغوية التي يمثلها النحو، والقدرة الإنجازية التي تمثل مساحة خاصة في مجال الإنجاز[١].

لقد دافع عبد القاهر الجرجاني عن أصل الفصاحة المعنوي، وبين أن المقبولية (أي الصحة الإنجازية) ترجع إلى أسباب فصّلها في إطار نظرية ترتب المعاني، وبذلك فتح السبيل للتفريق بين الإنجازات من جهة المقبولية، وأصبح علم البلاغة علماً يبحث في شروط المقبولية الإنجازية وفي شروط التملك[٢]، وتعد الصلة بين أنواع معينة من البنيات غير النّحوية وأنواع معينة من التعابير التي لا دلالة لها صلة واضحة، وقد يصير أحدهما مشروطاً بالآخر، "فالجملة التي ينكسر فيها النّظام النّحوي انكساراً غير مسموح به مطلقاً في المستوى اللغوي المعين، لا تعد جملة صحيحة مطلقاً، لا نحوياً ولا دلالياً، فالصحة الدلالية هنا مشروطة بالصحة النّحوية"[٣]، ولهذا تحدث ابن شهيد (٤٢٦هـ) عن ضرورة اختيار أملح النحو، وهو يريد بملاحة النحو "اختيار الوضع النّحوي الذي يساعد على أداء المعنى، فقد يكون الكلام مستقيماً من الوجهة النّحوية ولا يكون مستقيماً من الوجهة البيانية، فإن البلاغة في الواقع تبنى على سلامة التركيب، والتركيب السليم لا يراد به

---

١) العلوي، أحمد، الطبيعة والتمثال "مسائل عن الإسلام والمعرفة"، الشركة المغربية، ١٩٨٧م، ص٢٣٦.
٢) المرجع نفسه، ص٢٥٧، وانظر: دلائل الإعجاز للجرجاني، ص ٥٨ وما بعدها.
٣) راضي، عبد الكريم، نظرية اللغة في النقد العربي، ص٤٩٠.

التركيب الخالي من الغلط حيث يراد وزنه بالموازين النّحوية، وإنما هو التركيـب الـذي يستوفي الدقائق اللغوية التي يهتم بتقييدها العلماء[١].

يتضح مما تقدم أن هناك محاور ترتكز عليها الجملة التي تعد صـحيحة نحويـاً ودلالياً في اللغة، وهي:

- وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي.
- مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النّحوية السابقة.
- علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النّحوية والمفردات المختارة.
- السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقاً لغوياً أم غير لغوي[٢].

كما يمكن اعتبار اللّبس والتعقيد من نواقض الفهم، ومـن المخـلات بالمقبوليـة الدلالية، ويتحكم التقديم والتأخير والحذف والذكر والفصل والوصل في درجات النّحويـة من حيث تطابق المنطوق والقواعد، كما يتحكم في المقبولية الدلالية لأن وضع الألفاظ في غير موضعها من شأنه أن يؤدي إلى الاضطراب في الفهم، فتفقد العبارة السوية النّحويـة والمقبولية الدلالية، فتعوق بذلك أية عملية تواصلية.

---

١) حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نضة مصر، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٣٦٥، بشر، كمـال، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١٧٤، ١٧٥.

٢) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص٤٦.

الوظيفة التواصلية للغة (التفاهم):

شكل فهم اللغة، بوصفها وسيلة للتواصل، أصلاً من الأصول المهمة لنظرية التّلقي عند نحاة العربية، يقول ابن جني في تعريفه للغة بأنها "أصوات يعبر بها كل قـوم عـن أغراضهم"[١]، فالعربيّة كغيرها من اللغات منظومة أو بنية ائتلافيـة، تواضـعت عليهـا مجموعة إنسانية تلبية لحاجات اجتماعية اقتضت ضرورة التفاهم وتوثيق الـروابط بـين أفراد المجتمع الواحد، وأبناء العربيّة يستظلون بعرف لغوي واحد يحقق لهم هذه الغايـة (تحقيق التفاهم فيما بينهم).

ويتفق الباحثون على أن اللغة العربيّة في عصر الجاهلية القريب من الإسلام كانت على مستويين: مستوى شعبي أو محلي يتمثل في لهجات الخطاب السائدة [٢] بـين أبنـاء الجزيرة العربيّة في بيئاتهم المختلفة[٣]، وهذه اللهجات القبلية المحلية تستخدم عادة في بيئة خاصة، تضم قبيلة أو مجموعة من القبائل بينها صلة القرابة أو الجوار، وفي إطار هـذا المجتمع المحدد تصبح اللهجة ذات قيمة كبيرة، إذ هي وسيلة أفراد القبيلـة فـي شـؤون حياتهم اليومية – وما أكثرها – من حيث قضاء مصالحهم وتفاهمهم على تلك المـصالح، كما تكون وسيلتهم في التسلية والسمر وإلقاء النوادر والفكاهات"[٤].

ومستوى رفيع يتمثل في لغة أدبية فصحى اتخذها الصفوة مـن أدبـاء الجزيـرة العربيّة وبلغائها، وصدروا عنها في أعمالهم الفنية من شعر ونثر، فصيغت فيها قصائدهم

---

١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٣.

٢) جونستون، دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، تعريب أحمد محمد الضبيب، الدار العربيّـة للموسـوعات، الرياض، ١٩٨٣م، ص٥

٣) عيد، محمد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م، ص٥٧.

٤) جونستون، دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، ص٥.

وحيكت خطبهم وحكمهم"[١]، واشتهرت في أسواقهم المنتظمة التي يجتمع الناس فيها من مختلف القبائل العربيّة لتبادل المصالح والمنافع بالبيع والشراء، وسماع الشعر والخطب والآراء، إلى جانب أداء طقوسهم الدينية، ولا يتصور أن يتم ذلك كله بغير لغة عامة يفهمها الجميع، يقول ابن جني: إن "العرب وإن كانوا منتشرين، وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك من مهم أمره، فهذا هذا"[٢]. ومؤداه واضح، فالعرب منتشرون حقاً في أرض الله، لكنهم بحكم الجوار والالتقاء جماعة واحدة، يستظلون بعرف واحد في اللغة وغيرها من الأمور المهمة، والعربي يتردد بين هذين المستويين مراعياً في مقاله موقف الخطاب والمقام الذي هو فيه.

يقول ابن خلدون: "اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده"[٣]، وهو تعريف مطابق لتعريف ابن جني، وإن كان ابن جني نظر إلى ما تتركب منه العبارة، ونظر ابن خلدون إلى المؤدى النهائي.

كما ورد عند الجاحظ أنه: "ولولا حاجة الناس إلى المعاني وإلى التعاون والترافد لما احتاجوا إلى الأسماء"[٤]، فغاية اللغة هي التفاهم، ونحن "نتكلم أو نكتب لبيان أفكارنا وإيصالها إلى فهم السامع أو القارئ (المتلقي) ولا بد لنا في هذا من

---

١) عيد، محمد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، ص٥٧.

٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٥، ١٦.

٣) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٥٤٦، وانظر ص٥٥٤.

٤) الجاحظ، الحيوان، ج٥، ص٢٠١.

استعمال الجمل، فإنها صور للفكر خطاباً وكتابة، ذلك لأن الجملة تحتوي على شيئين: ألفاظ منسوقة على ترتيب مخصوص، ومعانٍ تقابل تلك الألفاظ وتدل عليها بها"[١].

ويعرف النحاة الكلام بقولهم: "الكلام قول مفيد مقصود"[٢]، والمفيد "هو الدال على معنى يحسن السكوت عليه"[٣]، مشيرين إلى إفادة المتلقي معنى الكلام، وهذا دال على أن اللغة لا ما يحصل في نفس المتكلم بل ما يصل إلى السامع أو المُخاطَب، يقول الـسهيلي: "لولا المُكلم المُخاطَب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبـارة أو إشـارة، فعمدة الكلام الذي هو اللفظ إنما هو المُكلم المُخاطَب"[٤]، مؤكداً أهمية دور المتلقـي فـي إنتاج النصوص وفهمها، وتنزيله المنزلة الأولى في عملية الاتصال اللغوي، ويرى ابـن هشام الأنصاري في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة أن المتقدمين لـم يعولـوا فـي ضابط ذلك كله إلا على حصول الفائدة[٥]، فموضوع الكلام هو إفـادة الـسامع وإزالـة الشركة، والأصل في الكلام أن يوضع للفائدة، والنّظام اللغوي خلـق للإفـادة أي لتبليـغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الفائـدة[٦]، ومتـى زالت الفائدة أو التبست صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ.

إن ما تقدم يوجه إلى أن حصول الفائدة من الكلام شرط حيوي، وأن كل كـلام لا تحصل به فائدة المتلقي لا بد يفتقر إلى ما تحصل به الفائدة، أي أنه يخل بما كان ينبغي

---

١) ضومط، جبر، الخواطر الحسان في المعاني والبيان، ص٦.

٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٩٠.

٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بـيروت، ١٩٩٩م، ص٤٤.

٤) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، (ت ٥٨٦هـ)، نتائج الفكر في النحـو، تحقيـق محمـد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م، ص .

٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٠٨.

٦) الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ص٨٧.

أن يكون عليه، وهذا تأكيد على اعتبار الكلام بما يحقق من فائدة، وحصر لوظيفة اللغـة في إطار نفعيتها.

ولما كان التواصل باللغة هو المبتغى من الكلام، كان مما يُعلم ببدائه العقـول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده، فقد كان من اللازم أن تظهر تلك الأغراض في الكلام، أو أن يكون في مكنة المتلقي أن يستدل عليهـا، وإلا فإن هدف التواصل لن يتحقق، ولهذا نفى عبد القاهر الجرجاني مذهب من رأى أن الخبر لا يكون معنى في نفس المتكلم، بل وصفاً للفظ من أجل دلالته على وجود المعنـى مـن الشيء أو فيه، أو انتفاء وجوده عنه، لأنه يكون قد جعل المعنى المدلول عليه بـاللفظ لا يعرف إلا بدليل سوى اللفظ، والواقع يقضي بأنا لا نعلم إثبات المُثبت أو نفي المنفـي إلا باللفظ نفسه[1].

أمن اللَّبْس في العربيّة:

تُعد قاعدة أمن اللَّبْس عند نحاة العربيّة من القواعد التأصـيلية فـي اعتبـار دور المتلقي في قيام العملية التخاطبية، فقد نظر النّحويون في وسائل أمـن اللـبْس بأشـكالها المختلفة، اتقاء لوقوع المُخاطَب فيه، فيفهم من الكلام ما لم يقصده المُخاطِب (المتكلم).

يقول تمام حسان: "إن اللغة العربيّة - وكل لغة أخرى في الوجود - تنظر في أمن اللَّبْس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسـطة للإفهـام والفهم، وقد خلقت اللغات أساساً للإفهام"[2].

---

١) يقول الجرجاني: "وجملة الأمر أن الخبر، وجميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفـسه، ويـصرفها في فكـره، وتوصف بأنا مقاصد وأغراض"، ينظر: دلائل الإعجاز ، ص ٤٨٨،

٢) حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص٢٣٣، وانظر، حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصـفية، مكتبـة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨م، ص٥٨.

فالمتكلم حين يقصد إفهام المُخاطَب رسالته اللغوية، فإنه يرتبها على هيئة لا يـدع معها للبس مجالاً حتى يدرك مقاصده ذلك الإدراك الذي يتوخاه، فالالتباس ممنـوع أبـداً لمنافاته القصد من وضع اللغة، "وأما سهولة الفهم فشرط أولي وضروري أيضاً بما أنـه غاية اللغة ومطلب من مطالبها المقصودة بالذات، وهو دليـل علـى ارتقائهـا وارتقـاء أهلها"[١].

إن فهمنا للتراكيب يتوقف في شطر كبير على هيئة نظم الكلام، ذلك أن كثيراً مـن الجمل الملتبسة التي تحتمل الواحدة منها معنيين أو أكثر، إنما يرجع اللَّبس فيها إلى هيئـة النظم وسمته[٢]، ولهذا كان تصريف الكلام للفهم والإفهام يقتضي من المتكلم احترام جملة من النواميس اللغوية، تحتل في تفكيره محل الأساس الضروي لعملية التواصل اللغوي.

وعلى ذلك، فإن العدول عن أصل وضع الجملة، بواسطة الحذف أو الإضمار، أو تغيير الرتبة بالتقديم والتأخير، أو التوسع في الإعراب، يعد من أهم مصادر اللَّبس.

غير أن علماء العربيّة جعلوا العدول عن أصل الوضع من باب (الترخيص فـي الاستخدام اللغوي عند أمن اللَّبس)، مع الإشارة إلى أن هذا الترخيص يخضع لقيـود فـي مقدمتها حصول الفائدة أو (أمن اللَّبس عند حصول العدول)، يقول تمام حسان: "ويتـضح خضوع العدول لأمن اللَّبس في وجوب أن يكون هناك دليل على المحـذوف، وضـرورة التفسير عند الإضمار، وما يُفرض من شروط على التقديم والتأخير وهلم جرا"[٣].

---

١) ضومط، جبر، الخواطر الحسان في المعاني والبيان، ص١٦.

٢) يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٣٣٩، ٣٤١، الموسى، ناد، نظرية النحو العـربي، ص٢٥، صـمود، حمادي، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة، تونس، ١٩٨١م، ص٢٠٢، عبد اللطيف، محمـد حماسـة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص٢١٨.

٣) حسان، تمام، الأصول، ص١٤٨.

واللَّبس كما هو معلوم أنواع، منه ما يرجع إلى أسباب تركيبية، ومنه مـا يـسمى باللَّبس المجازي، كالذي يلازم التراكيب الاستعارية والمجازية التي تعد من صور التوسع في اللغة، ومنه أيضاً اللَّبس الناجم عن دلالة اللغة (مقامياً وسياقياً) في لغة المتخاطبين.

وقد عقد السيوطي في مُصنّفه "الأشباه والنظائر" فصلاً كاملاً تحت عنوان "اللـبْس مَحْذور"، تعرض فيه للأساس الذي هيكل نحاة العربيّة عليه قواعدهم، وأسسوا بناء عليـه تصوراتهم وتعليلاتهم لمباحث اللغة عامة، فاللَّبس محذور عندهم، ولا ينبغي إلا أن يكون كذلك، ولهذا بحثوا الأشباه والنظائر التي يمكن أن يقع الخلط واللَّبس فيها، وتحدثوا عـن اللَّبس في معظم أبواب الصرف والنحو والمعاني[١].

كما تحدث ابن هشام الأنصاري عن اللَّبس حديثاً مفصلاً في تقرير شامل عند بيانه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها؛ فقد جعل الجهة التاسعة منها: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، وعرض هناك لما يحتمل المصدرية، والمفعوليـة، ومـا يحتمل المصدرية والظرفية والحالية، وما يحتمل المصدرية والحال ... مما يمكن أن يقع فيه اللَّبس[٢].

وفي الإطار نفسه عالجوا قضية الحذف، إذ يصرون على ضرورة أن لا يُـشكل الحذف على المتلقي في فهم المراد، فلا يجوز أن يحذف من الكلام شيء إلا إذا كان فـي الكلام دليل عليه[٣]، من ذلك أن سيبويه يمنع بعض التراكيب لما فيها من لبس محتمـل، وإيهام للمُخاطَب بخلاف المقصود، يقول: "ولا يجوز أن تقول بعت داري ذراعاً، وأنـت تريد بدرهم، فيرى المُخاطَب أن الدار كلها ذراع، ولا يجوز أن تقول: بعت شائي شاة

---

١) يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٣٣٩، ٣٤١.

٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٧٢٩ وما بعدها، الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ص٧٤.

٣) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج١، ٥٠، ١٠٨، ١٠٩، ٣٣٠، ٣٤١، ٣٤٢، ج٢، ص١٢٨، ٣٦٣، الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٤٤، ٣٤٥، السيوطي، البرهان في علوم القرآن، ص١٠٥، ١٠٦.

شاة، وأنت تريد بدرهم، فيرى المُخاطَب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجـوز أن تقول: بنيت له حسابه باباً، فيرى المُخاطَب أنك إنما جعلت له حساباً باباً واحداً غيـر مفسر، ولا يجوز تصدقت بمالي درهماً، فيرى المُخاطَب أنك تصدقت بدرهم واحد"[١].

ويعلق النحاة والنقاد والبلاغيون إمكانية الحذف بعلم المُخاطَب بالمحذوف، وبقدرته على اكتناه ما حذف من الكلام "الذي يجتمع ويدل بعضه علـى بعـض"[٢]، ويحـصرون إمكانية استدلال المُخاطَب على المحذوف في شرطين؛ هما قطع الدلالة وفهم المعنـى[٣]، يقول ابن هشام بعد أن يُعدد شروط الحذف: "ولكن يشترط ألا يكون فـي حذفـه ضـرر معنوي، ... وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً"[٤]، فالحذف إيجاز مُستحسن وجمال أيضاً، وفيه تخفيف من كلفة القول وثقله بوجود القرينة الدالة عليه، فإن افتقد هذا الـشرط امتنع، لما يسببه من إبهام ولَبْس على المُخاطَب.

يقول ابن قتيبة: إن العرب "يختزلون من الكلام ما لا يتم علـى الحقيقـة إلا بـه استخفافاً وإيجازاً، إذا عرف المُخاطَب ما يعنون ... ومثل هذا في القرآن والشعر كثير[٥]،

---

١) سيبويه، الكتاب، ج

٢) الصُحاري، سلمة بن مسلم العوتبي، الإبانة في اللغة العربية، تحقيق عبد الكريم خليفة وزملائه، سـلطنة عُمـان، (د.ت)، ج١، ص١٠٠.

٣) السجلماسي، أبو محمد القاسم الأنصاري، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق علال الغـازي، مكتبـة المعارف، المغرب، ١٩٨٠م، ص٢٠٧، ٢١٠.

٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٧٨٦، ٧٨٧.

٥) الدينوري، أبو محمد عبد الله بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسـسة الرسـالة، بـيروت، ١٩٨٢، ص٢١٤.

ويسوق عبد القاهر الجرجاني أمثلة يدل بها على جمال الحذف، معقباً بقوله: "ثم تحـذف لعلمك أن السامع يعلم ما تريد"[١].

ومن متعلقات الحذف الإضمار، وقد اشترط النحاة علم المُخاطَب بالمضمر ليصح الخطاب، وخص ضمير الغائب من بين الضمائر لما له من تنوع في الدلالة علـى غيـر حاضر، واشترطوا له أن يكون معلوماً، أو متقدماً مطلقاً، أو لفظـاً لا رتبـة أو نيـة، أو مؤخراً مطلقاً، قال ابن هشام بعد بيان ما تقدم: "لا بد للضمير من مفسر يبين ما يراد به، فإن كان لمتكلم أو مُخاطَب فمفسره حضور من هو له، وإن كان لغائب فمفسره نوعـان: لفظ وغيره" [٢].

ويدخل في جملة القضية توجيههم إلى ضرورة أن يُتجنب توريط المتلقي في حيرة من أمره حيال الكلام، فإذا تضمن الكلام شيئاً من التعمية المقصودة - وفيها اللحن والرمز والتورية والحذف - فينبغي أن يكون في القوم من يُقصد إفهامـه دون الحاضـرين، وإلا كان الكلام من قبيل اللغو، خارجاً عن حد الإفادة[٣]، وإن تضمن شيئاً من الإبهام اقتُـضي شرحه حذر الوقوع في فهم غير المراد[٤]، ولهذا كرهوا التضمين، وناسبوا بين كراهتهم

---

١) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٣٦٤، وانظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري، تحقيق وشرح الـسيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٢١٤، (بعض الأمثلة في القرآن)، وكذلك كتاب الصناعتين للعسكري، ص١٨١، ١٨٤.

٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٣٧، ١٣٨، وانظر: كتاب سيبويه، ج١، ص٢٨٢، ٢٨٣، ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص٨٧، السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٣٠، ٢٣١، المنزع البديع، ص١٩٣.

٣) السكاكي، مفتاح العلوم، ص١٧٠، ١٧١، المنزع البديع، ص٢٦٨، الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ج١، ص١٤٧، الصحاري، الإبانة في اللغة العربية، ج١، ص٩٩.

٤) السجلماسي، المنزع البديع، ص٤٢٤، ومثل له بقول كُثيِّر:

وأنتِ التي حبّبتِ كُل قصيـرةٍ إليّ، ولم تعلم بذاك القصائـرُ

عنيتُ قصيراتِ الحجال ولم أُرِدْقِصارَ الخطا، شر النساءِ البحاتِرُ

وعلق قائلاً: "إنه لما أحس بالاشتراك، .... رفع ذلك المفهوم بتعيين المفهوم المراد من مدلولي المشترك ومفهوميـه...، غـير أن الأحسن عند إحساسه بقبح أحد المفهومين،وأنه يوهم السامع، ترك ذلك رأساً، والإعراض عنه جملة، وإيراد ما لا إبام فيـه"، المصدر نفسه، ص٤٢٧، ٤٢٨، القرطاجني، أبو الحسن حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجـة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ت)، ص٢٨٥.

له وبين شدة افتقار الكلام للمضمر أو ضعفه، وقاسوه بقيام "الدلالة على المراد بالإضمار"[١]، وكذلك حين أضمروا الفعل لقبح الكلام إذا حمل أوله على آخره، ويسوق سيبويه في كتابه أمثلة على ذلك، مثل قولهم: "ما شأنك وعمراً؟ فحمل الكلام على الكاف المضمرة قبيح، وحمله على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بالاسم، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن"، ويدل "على قبحه إذا حمل على الشأن أنك إذا قلت: ما شأنك وما عبد الله؟ لم يكن كحسن: ما جرم وما ذاك السويق؟ لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد ... ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق لأفئدتهم"[٢].

وقد اقتضى النظر إلى اللغة باعتبار وظيفتها التواصلية، قضايا أخرى في الخطاب اللغوي؛ كأن يقدم الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى[٣]، واستعمال الأفعال بلفظها لا بمعناها "لاتساعهم في الكلام" طلباً للإيجاز، ولعلم المُخاطَب المعنى[٤]، وكيفية إلقاء الخبر يعلمه السامع أو يجهله[٥]، والفعل المتعدي واختلاف الناس فيه[٦]، والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير[٧]، وغير ذلك مما سنأتي على بيانه لاحقاً، وقد قرر عبد القاهر

---

١) القرطاجني، منهاج البلغاء، ص٢٢٧.

٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ٣٦٨، ٣٦٩.

٣) الجرجاني، الرسالة الشافية في الإعجاز، تحقيق عبد القادر حسين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧م، ص٦٦.

٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٧٢، ٢٧٣، ج٢، ص٩٠، ٩١، المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، دار نضة مصر، (د.ت)، ج٣، ص٣٢، الصحاري، الإبانة في اللغة العربية، ج١، ص٣٩١.

5) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص٣٤٣، ١٦٨، ٢٠٧، ٣٤٤، وانظر: ص ٣٣١، ٣٣٢، (الإخبار بما ينكره المخاطب).

٦) المصدر نفسه، ص ١٨٤-١٨٦.

٧) نفسه، ص ١٧٣، ١٧٤، وانظر قضايا أخرى: ص ١٥٦، ١٥٧، ١٧٢، ٢١٩، ٢٣٨، ٢٤٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٣٥، منها استخدام الذي، وإنّ، وإنّما، وغلط المخاطب في صاحب الفعل، والاستفهام والمخاطب، والمخاطب والتصغير، الإبانة في اللغة العربية، ج١، ص ٣٣١-٣٣٢، وتنبيه المخاطب، كتاب سيبويه، ج، ص١٨٣.

الجرجاني أن القول الذي يتضمن دقائق مما تقدم لا يصادف "موقعاً من السامع، ولا يجـد لديه قَبولاً، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى تكون ممن تحدثه نفسه بـأن لمـا يومئ إليه من الحسن واللطف أصلاً، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكـلام فيجـد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى ... فأما من كانت الحالان والوجهان عنده أبداً علـى سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظر إلا الصحة المطلقة، وإلا إعراباً ظاهراً، فما أقل مـا يجدي الكلام معه"[١].

لا شك أن نحاة العربيّة جهدوا في ضبط لغتهم وتقعيدها، ووصف الظاهرة النّحوية وتقرير قواعدها، وذلك بملاحظة الشكل النّحوي، وعلاقات العناصر اللغويـة باعتبارهـا هيئاتها الشكلية ومواقعها واقترانها وافتراقها، وما نظرية "العامـل" إلا مـن أمثلـة هـذا المنحى، ومما لا شك فيه كذلك أنهم اعتدوا "المعنى" ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل وعمل المُعرب (متحدثين عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتهـا)، كما أنهم على نحوما يُستشعر في تحليلاتهم صدروا عن وعـي عميـق بأهميـة البعـد الاجتماعي للغة، وعناصر العملية التخاطبية، وأطراف عملية التّلقـي الثلاثـة: المنـتج (المتكلم)، والنص، والمتلقي (المُخاطَب أو السامع)، متجاوزين في رسـم معـالم النّظـام النّحوي حدود النص الذاتية، ومادة العبارة الكلامية إلى محيط الحدث الكلامي أو الـسياق الخارجي، والمتغيرات التي تكتنف مادة الكلام، واعتبروا ذلك أصلاً في وصف الظـاهرة النّحوية وتفسيرها.

فالنحو عندهم (صناعة علمية ينظر أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتـألف بحسب استعمالاتهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم وجودة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى)، والكلام (ما تحصل به الفائدة، سواء أكان لفظاً أو إشارة، أو ما نطق به لـسان الحال)، والمفيد (هو الدال على معنى يحسن السكوت عليه)، والفائدة (لا تجنى من الكلمة الواحدة، إنما تجنى من الجمل ومدارج القول)، بل إن منهم من صرح بأهمية دور المتلقي

---

١) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص٢٩٣.

في إنتاج النص وفهمه، وتنزيله المنزلة الأولى في عملية الاتصال اللغـوي، أكـد ذلـك السهيلي إذ قال: (لولا المُكلم المُخاطَب ما احتيج إلى التعبير عن الكـلام القـائم بـالنفس بعبارة أو إشارة، فعمده الكلام الذي هو اللفظ إنما هو المُكلم المُخاطَب).

إن فهم اللغة بوصفها وسيلة للتواصل يشكل أصلاً من الأصول المهمـة لنظريـة التّلقي، فالعربيّة كغيرها من اللغات – منظومة أو بنية ائتلافية تواضعت عليها مجموعـة إنسانية تلبية لحاجات اجتماعية اقتضت ضرورة التفاهم وتوثيق الروابط بين أفراد المجتمع الواحد، وأبناء العربيّة يستظلون بعرف لغوي واحد يحقق لهـم هـذه الغايـة (الوظيفـة التواصلية – التفاهم)، والعربيّة أيضاً – كغيرها من اللغات – انماز لها هيكل مخصوص من الأحكام التي تقيد انضباطها وتبين عن صورتها، وقد جهد أبناء اللغة من علمائها على تحمل هذه المهمة، فأخذوا على عاتقهم منذ فترة مبكرة في تاريخ العربيّة النهوض بالتقعيد للغة وضبط مسائلها، ليس مخافة اللحن من أبنائها والوافدين عليها – على نحو مـا هـو مستهلك - فحسب، بل لاستشعار قيمة علمية حقيقية ووعي ضرورة ملحة ابتـدأت منـذ اللحظة التي نظروا فيها إلى اللغة علماً يجدر دراسته في ذاته ولذاته.

وفي عودتنا إلى التراث النّحوي نلحظ بعد شيء من إنعام النظر أن القدماء أولـوا عناية فائقة بالبعد الاجتماعي للغة، هذا الملحظ غير المصرح به باطراد، وأن عملهم فـي مجمله لم يحرم من النظر الاجتماعي للغة، فهم لم يقتصروا في عملهم على النظر في بنية النص اللغوي كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، والذي قد تتغير صوره بتغير هذا المحيط وتلك الظروف، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذلـك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث[1].

---

١) الموسى، نادر، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص١٥٠.

ولا تتوقف نظرتهم تلك على مرحلة الجمع التي ترمي إلى استنباط القواعد، وإحكام أساليب التقعيد، وإنما جاوزته لتغدو هذه النظرة أو هذا الملحظ أصلاً آخر يضاف إلى أصول نظرية النحو العربي، وعليه فإن الضوابط اللغوية وغير اللغوية تتداخل في نصوصهم وتحليلاتهم بشكل يخرج اللغة من إطارها الذاتي المجرد، ويضفي على النحو صبغة من الحيوية، تسهم بدور فعال في رسم تصور دقيق لفهم طبيعة اللغة وأبعادها المتنوعة وتجلياتها المختلفة[١]، وهذا التداخل لا يعني اضطراباً في المنهج ولا خطأ في التصور بقدر ما يعكس فهماً صحيحاً للغة في بعديها: الذاتي الداخلي والوظيفي الخارجي، إذ يبدو واضحاً من نصوصهم أن الالتفات إلى الملابسات الخارجية للغة واعتمادها ضوابط إضافية في تفسير كثير من صورها المتنوعة لا يصطدم ولا يتناقض مع الضوابط الداخلية، بل إنه على العكس من ذلك، يساهم في الإحساس باللغة والتفاعل معها.

ومما يجدر ذكره أن علماء البلاغة كانوا قد التقطوا ما عند النحاة من هذه الإشارات التي تتصل بالبعد الاجتماعي للغة، وجعلوها أساساً لعلم مستقل من علوم البلاغة هو علم المعاني، ومعلوم أن علم المعاني يمثل الصورة العليا للنحو العربي، ننتقل فيه من الجزئيات إلى العموميات، ومن التراكيب الجامدة بحد ذاتها إلى المقام والقرائن والسياق وما يحيط بالحدث الكلامي وما يسقطه المتلقي على الحدث الكلامي من فهم وتفسير[٢].

اتجاهات التلقّي عند النحويين:

أمّا عن أسباب الاختلاف في التحليل عند النحاة، والذي يمثل التباين في اتجاهات تلقيهم للمادة المدروسة، فيمكن إجمالها فيما يلي[٣]:

*** الأسباب الخارجية التي لا علاقة لها باللغة، وتتمثل في:**

أولاً: الاختلاف في الفهم:

---

١) المرجع نفسه، ص١٥٠.

٢) من لقاء أجرته الباحثة مع الدكتور جعفر عبابنة.

٣) يُنظر: أبو الغنم، ليلى، أثر تعدد اللهجات العربية في النحو العربي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.

إذ يبدو الأمر واضحاً بأن اختلاف النحاة في فهمهم للتراكيب والعبارات، أدّى إلى وجود رأيين أو أكثر في وجوه إعرابها.

ثانياً: النظرة السطحية:

وكذلك كانت النظرة السطحية إلى العبارات عند بعض النحويين، دون التعمق في سبر أغوارها سبباً من أسباب وجود الخلاف النحوي، لأن من ينظر نظرة خارجيّة لا تكاد تلامس القشور، ولا ينفذ إلى اللباب والجواهر، لا بد ألا يتوصل إلى الإعراب الصحيح.

ثالثا: الخلافات المذهبية:

فقد كان لهذه الخلافات آثار على النحو، فكل نحوي أو عالم يريد نصرة مذهبـه، سواء أكان عقدياً أم فقهياً (أم لغوياً)، وقد كانت اللغة ميداناً فسيحاً لهذه الخلافـات التـي نشأت حول تأويل بعض الآيات والأحكام الفقهية، مما انعكس على اللغة في مجال تعـدد الأوجه الإعرابية.

رابعاً: الخلافات والأهواء الشخصية:

وهذا طبيعي، لأن كل نحوي كان يريد قطع خصمه وإفحامه وتحقيق الغلبة عليـه وإثبات أن رأيه هو الصواب، وذلك حتى يحافظ على مكانته وأسباب معاشه، ولا يـسمح لأحد أن ينافسه فيها.

*** الأسباب الداخلية التي لها مساس باللغة، وتتمثل في:**

أولاً: الاعتداد باللفظ لا المعنى:

تبيّن أن هناك علاقة وثيقة بين الإعراب والمعنى، ومن قواعد النحاة أن الإعراب فرع للمعنى وتبع له، ولكن في المقابل نجد أن حياد النحاة عن هذه القاعدة وانحيازهم إلى جانب اللفظ، أدى إلى عدم صحة بعض إعراباتهم التي انطلقوا إليها من ناحية اللفظ.

ثانياً: الضرورة الشعرية:

وهذه الظاهرة لها من اسمها نصيب، فهي عبارة عن مخارج وإجازات وضعت نظراً لطبيعة الشعر التي تخالف النثر، ومن خلالها يستطيع الشاعر إقامة الوزن، دون إخلال منه بالمعنى، ولكن النحاة لم يقفوا عند حد أنها ضرائر، فراحوا يقعدون القواعد بناءً عليها ويتخذونها أدلة وبراهين لآرائهم، مما ساعد على وجود ظاهرة التشعب في الآراء وتعددها.

ثالثاً: اللهجات العربية:

فقد كانت اللهجات العربية سبباً من أسباب وجود هذه الخلافات، وذلك لأن رواة اللغة والنحاة من بعدهم قد جمعوا اللغة من قبائل ذات لهجات متباينة، وعندما قاموا بدراساتها، وردت إليهم من خلالها آراء مختلفة من الوجهة النحوية وسائر المستويات اللغوية الأخرى، ولم يُفرق النحاة بين ما هو لهجة مشتركة أو لهجة خاصة بقبيلة ما، وبين ما هو خطأ لهجي أو لثغة أو لغة مهجورة، وتعاملوا مع كل تلك الأنواع بمقياس واحدة دون تمييز بين نوع وآخر، وهذا بالضرورة أدى إلى تعدد الآراء والتباين.

رابعاً: الشواهد النحوية:

قضية الاستشهاد والشاهد وأنه اختص لدى كثير من النحاة بالشعر دون غيره، ذلك أن النحاة لم يلتزموا بالقواعد والأسس التي وضعوها ضوابط للاستشهاد، لا من ناحية الزمان ولا المكان ولا طبيعة الشاهد، فوجدناهم يقيسون على الشاذ والنادر والضغيف والمصنوع، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى وجود رأي ثانٍ وثالث ... إلخ في المسألة الواحدة.

خامساً: القراءات القرآنية:

فقد وُجدت إلى جانب القرآن الكريم طرق لأدائه متمثلة بالقراءات التي سمح بها الرسول عليه الصلاة والسلام للمسلمين بالقراءة بها، قصداً للتيسير عليهم، وتعامل النحاة معها أدى إلى وجود الاختلاف بينهم.

سادساً: العوامل النحوية:

دخلت هذه القضية النحو العربي عندما نهل العلماء من معـين العلـوم الأخـرى كالفلسفة والمنطق، واستفادوا من بعض أسسها وقواعدها ووظّـفوها في النحو، أما كيف كانت هذه القضية سبباً من أسباب الاختلاف بينهم، فذلك ناجم عن تقدير المحذوفات، فكل نحوي كان يُعرب حسب ما ينوي ويُقدّر من محذوفات، فبعضهم قدّرها أفعالاً، والآخرون قدّروها أسماء.

يستقيم لنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة أن نتلمّس هذا الاتجاه الـذي يُعنـى بالمحيط الخارجي للغة في أعمال النّحويين على اختلاف أزمنتهم، ويكشف عـن وعـي مُستبطن لأبعاد نظريّة التّلقي عندهم وأطراف العمليّة التّخاطبيّة، وذلك بالنظر إلى:

- منزلة المتكلم في نظرية النحو العربي.
- منزلة المُخاطَب في نظرية النحو العربي.
- سياق الحال ودوره في التّوجيه النحوي.

الفصل الثاني

أطراف العملية التخاطبيّة

المبحث الأول: منزلة المُتكلم في نظرية النحو العربي

المبحث الثاني: منزلة المُخاطَب في نظرية النحو العربي

المبحث الثالث: سياق الحال وأثره في التوجيه النحوي

منزلة المُتكلم والمُتلقّي في نظرية النحو العربي:

أولى نحاة العربيّة عناية فائقة لعنصري (المُتكلم والمُخاطَب) انطلاقاً مـن وعـي فطن يرى أن الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين، وكذا بالنظر إلى طبيعة التفاعـل بين العناصر اللغوية وغير اللغوية في المقام الخطابي الذي يوجه الكلام ويحدد مـساره، ذلك أنه لا يمكن أن ندعي فهمنا للكلام دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، خاصة عنصر المُتكلم والمُخاطَب أو (المُتلقّي) اللذين يعدان ركنين أساسـيين لا غنـى عنهمـا، ومظهرين مهمين في الحالات التكلمية[١]، لإنجاح العملية التواصلية.

وثمة عبارة أوردها صاحب الكتاب تختزل هذه الحقيقة الكلامية التي هي جـوهر مطلبنا، يقول سيبويه في (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مـصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به): "والمشافهة لا تكون إلاّ من اثنين"[٢].

فنحن لا نتكلم إلا ونحن اثنان، بل لا نتكلم إلا ونحن زوجان، لأن الزوجين همـا بالذات الاثنان الموجودان، والكلام لا يتحقق إلا بـاثنين موجـودين همـا (المُـتكلم) و (المُخاطَب) [٣] أو المُتلقّي.

وتجدر الإشارة إلى أن علماء البلاغة قد اجتهدوا، خاصة في علم المعـاني، فـي بيان أدوار ووظائف المُتكلم والمُخاطَب[٤] في نجاح العملية التواصلية وتوجيهها، وتحديد

---

١) Leech G. The Principles of pragmatics. ١٩٨٩ p.٤,Ibdi, p ١٣

٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٩٢.

٣) انظر: عبد الرحمن، طه، "الحوار والاختلاف خصائص وضوابط"، ضمن قضايا إسلامية معاصرة، العدد١٦، ١٧، ٢٠٠١م، ص٢٤٠.

٤) جاء في سر الفصاحة للخفاجي: "أنّ المتكلم من وقع الكلام الذي بينا حقيقته بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديراً"، انظر: ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن سعيد الحلبي (ت ٤٦٦هـ)، سر الفصاحة، صححه عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٩٥٣م، ص ٤٤، ولهذا أخرجوا المتكلم النائم أو الساهي أو المصروع.

مسارها الدلالي والتداولي. كذلك الأصوليون إذ نجدهم لا ينظرون إلى الخطـاب مجـرداً عن صاحبه وعن متلقيه، وعن وجوه العلاقة بين صاحب الخطاب والمُخاطَب، بل نظروا إليه كما هو متداول طبيعياً، ومن ثم لزمهم الاعتناء بشروط تحققه طبيعيّاً، مـن وجـود المُخاطِب (الحاكم)، والمُخاطَب (المكاف)، ومعرفة المكاف لمقاصد المُخاطِب وكذا وجود قضية أو فعل يكون مناط التواصل[١].

وفي التراث النحوي شواهد لا حصر لها تؤكد أن نحاة العربيـة كـانوا دائمـي الاستدعاء لهذين الركنين (المُتكلم والمُخاطَب (المتلقي)، خاصـة فـي مـستوى التعليـل والتوجيه للكلام العربي، لأن هذا الأخير "لا يكون كلاماً حتى تحصل من النـاطق إرادة توجيهه إلى غيره، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلماً حقاً، حتى ولو صادف ما نطق به حضور من يتلقفه، لأن المتلقف لا يكون مستمعاً حقاً حتى يكون قـد ألقي إليه بما يتلقّف، مقصوداً بمضمونه هو أو مقصوداً به غيره، بوصفه واسطة فيـه أو قل متى يدرك رتبة المتلقي"[٢].

أما التعليل فيشكل لبنة أساسية في النظر النحوي عند علماء العربيـة، إذ كـانوا يولونه - على نحو ما يظهر من مؤلفاتهم – كبير عناية وتدبر، وهو ينم عن نشاط عقلي مذهل وجاد، ويتأسس على معطيات لغوية وفي أحيان كثيرة على معطيات خارج لغويـة (تداولية تكلمية) تستند إلى المُتكلم والمُخاطَب ومقاصدهما.

---

١) انظر، عبد الغفار، السيد أحمد، التصور اللغوي عند الأصوليين، ص١١٣.

٢) عبد الرحمن، طه، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٨م، ص٢١٤.

ونبدأ بالمُتكلم أو (الباث) الذي يبتدئ العملية الكلامية، ونلحظه في التراث النحوي بوصفه مُنتجاً ومُعللاً ومجوزاً للأحكام النحوية، ثم ننتقل إلى بيان منزلة المتلقي في نظريّة النحو العربي.

أولاً: منزلة المُتكلم في نظرية النحو العربي:

قد يكون من المستطرف أن يشبه نحو العربيّة بطوق مطاطي! يتسع لاستخدامات متعددة مختلفة، لكنه يعود في كل حال ليستقر على شكله الأصلي، ولابن اللغة في نطاقـه أن يرتجل من مذاهب القول ما يدعو إليه القياس[١]، يقول ابن جني في وصفه النحو إنه: "علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه" [٢].

فالنحو خلاصة لكلام العرب المستقرى، وكل متكلم باللغة يمكنه أن يكون صاحب علة في تصرف، أو ذا مذهب في القول، ما لم يشذ عن أصول صحيحة، وطرق نهجة لها من الوضوح والسعة ما يتيح له أن يكون هو الحكم على نفسه، هذا شأن اللغة في تسمحها بقياساتها بما لا يشذ أو يخالف مطرداً.

كلنا يعلم المقالة المتقدمة المنسوبة إلى شيخ سيبويه الخليل الفراهيدي حـين سُـئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، أهي مأخوذة مسموعة عن العرب أم مخترعة؟ فقـال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللـه وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بـالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في دار على شيء منها قال: إنما فعـل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، وسنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن

---

١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٨٩.
٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٩٠.

يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لـذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[١].

واضح من نص الفراهيدي أن النحاة مدوا التعليل إلى أبناء اللغة، فذهبوا إلـى أن العرب لم تنطق بما نطقت به على الصورة التي انتهى إلينا علمها إلا لعلة دافعة، وقد كان لهم في كل شيء حكمة، وقد اجتهد النحاة في إظهار هذه العلل ليبرزوا وجه الحكمة فـي اللغة عند أبنائها، لاعتقادهم أن العرب أمة حكيمة وينبغي الوقوف على حكمتها في لغتها.

ولنا أن نسأل إمامنا في النحو عن العلل التي قامت في عقل العربي المُتكلم علـى سجيته وفطرته، هل كان في عقله علتان أو أكثر لحكم واحد!! أم كان كل عربي في عقله علة تختلف عما في عقل غيره؟؟.

وفي السياق نفسه يقول ابن جني واصفاً علم النحو بأنه: "من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصون، وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للدلالة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة"[٢]، مشيراً إلى تمكن أبناء اللغة النـاطقين بها على سجيتهم وفطرتهم من صناعة النحو وقدرتهم على إنتاج النصوص المُحكمة.

ولابن جني - هذا النحوي النابه – باب في مصنفه الخصائص يـسميه "شـجاعة العربيّة"، يقيمه على الأوجه التي تتخذها اللغة في خروجهـا عـن الأصـول الداخليـة (الجوانية) لبناء الجملة، ويخصصه للحديث عن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف[٣]، وجوهر هذا الباب الحديث عن شجاعة ابن العربية الناطق بها

---

١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦٥، ٦٦.

٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص .

٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٦٦.

على أوجه متعددة تستقيم لنيته وقصده وإرادته، بما لا يكسر أصلاً، ولا يستبقي فرعـاً لا يعتليه ليحقق الثراء الكلامي أو (القولي الإنتاجي) الذي تتيحه الظاهرة اللغويـة بثرائهـا وسعتها.

ويُقرر ابن جني صراحة في خصائصه اعتماد المُتكلم عاملاً للأثـر النحـوي لا غير، يقول: "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعـل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ... ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً .. فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل مـن الرفـع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[١].

والمُتكلم عند ابن جني معيار لقياس الخفة والثقل، وما يبنى على الاسـتثقال مـن حذف أصوات وإبدالها، يقول في ذلك: "إنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المُتكلم في أول نطقه أقوى نفساً، وأظهر نشاطاً" [٢]. والمُتكلم أيضاً يوجب اختيـارات نظمية متغايرة، فيجيز حذفاً يتوصل إليه بمعرفة غرض المُتكلم "وذلـك قولـك: عنـدي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لـزم التمييـز إذا قصد المُتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجـب علـى نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المُتكلم وعليه مدار الكلام"[٣]، فالحذف في هذا كله جائز، والاختيار للمتكلم بحسب نيته التي تراوح بين الإلغاز والإبانة.

ومن الأمثلة المذكورة في بيان نية المُتكلم التي تجعل ترك الذكر خيراً من الـذكر المثال الشهير الذي تتناقله كتب النحاة في ذكرها حذف الفعل العامل وبقاء أثره، ويذكره

---

١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٠٩، ١١٠.
٢) المصدر نفسه، ج١، ص٥٥.
٣) المصدر نفسه، ج١، ص٣٧٨.

سيبويه أولاً: "ومن ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: اللهم ضبعاً وذئباً، إذا كان يدعو بذلك على غنم الرجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً، وكلهم يفسر ما ينوي، وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار"[١]، يعقب ابن جني على هذا المثل الذي ينقله عن سـيبويه قـائلاً: "فهـذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم، وننسبه إليهم"، وهذه لمحة متبصرة من نحوي نابه يتمسك بتصريح من أبناء اللغة أنفسهم في تأويل ما أضمروه اختياراً.

ويتعاضد تصرف المُتكلم بطرائق القول مع حاله الشاهدة، لتمثل معاً بعداً وحكمـاً يذهب بالكلام مذهبه المقصود، يقول ابن جني: وقد حذفت الصفة ودلت الحـال عليهـا، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك ... وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت بإنـسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن قولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إذا ذممتـه ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو نحو ذلك"[٢].

وعوداً إلى شيخ النحاة سيبويه وكتابه وأمثلته المتكررة التي تظهر المُتكلم قـادراً على تجويز بعض الأوجه النحوية الخارجة على الأصل القاعـدي للجملـة فـي بنيتهـا الأساسية، كالتقديم والتأخير وعلاقة ذلك بالمقام الخطابي وسياق الحال، يقول سيبويه فـي (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول): "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مـؤخراً مـا أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان

---

١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٥٥، وانظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٥٠.
٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٧٠.

حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[١].

إنّ هذا التصريح من سيبويه يمنحنا شيئاً غير يسير من الاطمئنان إلى أن النحـاة الأوائل كانوا يلتفتون إلى سياق الحال والمقام الخطابي ومكوناته وقصدية المُـتكلم ونيتـه وغرضه حين يدونون قواعدهم، وقاعدة التقديم هذه من قواعد التوجيه التـي لا تخـتص بباب نحوي بعينه، بل هي متواترة في كثير من المواضع التي يتقدم فيها شيء مما أصله التأخير، والعناية والاهتمام إنما هما مطلبان ملحان عند المُتكلم الذي تتتابع المعـاني فـي نفسه على نحو مخصوص فينفذ إلى لسانه ما هو أشد أهمية وأبلغ عناية، فيـأتي الكـلام متغيرة أجزاؤه عن رتبتها الأصلية إلى صورة فرعية من الصور الجـائزة فـي "الـنظم العربي"، وقد أولى البلاغيون في "علم المعاني" هذا الباب عناية كبيرة، يقول عبد القـاهر الجرجاني في "أسرار البلاغة": "وهذا الحكم – أعني الاختصاص في الترتيب – يقع فـي الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل"[٢]، وتغيـر الرتبة لا يكون إلا لعلة خطابية (تداولية)[٣]، أي لما يكون بين المُتكلمين مـن أغـراض تداولية تخاطبية.

وفي الكتاب فيض من الأمثلة التي تُرجع للمتكلم الحكـم فـي مغـايرة الـنظم أو (الترتيب الأساسي للجملة) بحذف أو مخالفة رتبة، ففي باب (ما يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً) يقول سيبويه: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبـدُ الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربي، أو

---

١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤.

٢) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العـصرية، بـيروت، ١٩٩٨م، ص٥.

٣) بحيري، سعيد، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص١٤٣، ١٤٤.

مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيدٌ، أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلـت: العـسل"[١]، وهو مثال بيّن فاقع على جواز حذف عمدة في الجملة الاسمية، جوّز هـذا الحـذف إرادة المُتكلم وحواسه التي باتت معلمة بما يكفي لتكون مبتدأ يبنى عليها حكم في جملة، فتمييز حاسة السمع لذاك الصوت، أو معرفة العين لتلك الهيئة، أو إلف اللمس لهذا المحس، كلها من حواس المُتكلم التي غدت مبتدآت أسند إليها الخبر الذي نُطق بالفعـل فـي الموقـف الكلامي المخصوص.

ومن أمثلة الجواز في النظم أيضاً حذف الأفعال في الجملة الفعلية، لأن فـي نيـة المُتكلم أو أمنيته ما يسد مسده، ويبقي عمله، يقول سيبويه نقلاً عـن شـيخه الفراهيـدي: "ومثل ذلك أيضاً قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبي عمرو: ألا رجلَ إما زيـداً وإمـا عمراً، لأنه حين قال: ألا رَجُلَ، فهو متمنٍ شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً، أو وفّق لي زيداً أوعمراً" [٢].

ويسترسل سيبويه في كتابه في إيراد أمثلة متتالية، تعلي من إرادة المُتكلم، وتعطيها الحق كله في توجيه نظم الكلام (أو تأليفه)، مثل قوله: "وذلك قولك: أقائماً وقعد النـاس، وأقاعداً وقد سار الركب، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً عَلِـمَ الله وقد سارَ الركبُ، وقائماً قد عَلِمَ الله وقد قعد الناسُ، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيـام أو قعود، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المـصدر فـي هـذا الموضع.

ومثل ذلك عائذاً بالله من شرها، كأنه رأى شيئاً يتقى فصار عند نفسه فـي حـال استعاذة، حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود، لأنه يرى نفسه في تلك الحال،

---

١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٣٠.

٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٨٦.

فقال: عائذاً بالله، كأنه قال: أعوذ بالله عائذاً بالله، ولكنه حذف الفعل لأنه بدلٌ من قولـه: أعوذ بالله، فصار هذا يجري ههنا مجرى عياذاً بالله، ومنهم من يقول: عائذاً بالله من شر فلان"[١].

وهكذا كان شأن النحاة من بعد سيبويه، لحظوا قدرة المُتكلم، وأحقيته في أن يضمر من الكلام أو يُبدل بحسب ما يُمكّنه من تأدية مراده، فيما لا يخل بقاعدة أصلية.

فمن مسوغات المُتكلم التي تذهب به إلى حذف بعض العناصر من الجملة كثـرة استعمال التعبير بين المُتكلمين وشيوعه بما يحقق له نوعاً من المعلوميّة (التداولية) التي لا تحتاج إلى إيراد ما قد يُفهم ضمناً، فمثل هذا ما يذكره المبرد في مقتضبه إذ يقول: "فمـن المصادر ما يكثر استعماله حتى صار بدلاً من الفعل، فقولك: حمداً وشـكراً، لا كفـراً، وعجباً، إنما أردت: أحمد الله حمداً، فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجـز أن تضمر لأنه موضع خبر" [٢].

وقد التفت ابن السّراج في أُصوله إلى أهميّة دور المُتكلم في السياق، يقول: "تقول ضربتُ القوْمَ حتّى زيداً، وأوجعت، تنصب، لأنّك جئت بحرف نسقٍ على الأوّل، وكـذلك ضربتُ القوْمَ حتّى زيداً، ثم أوجعتُ، وقال قومٌ: النّصب في هذا لا غيـر، لأنـك جئـت بحرف نسق على الأول تُريد حتّى ضربتُ زيداً، وأوجعتُ وثم أوجعتُ، قال أبـو بكـر: وهذا عندي على ما يُقدر المُتكلم، إن قدر الإيجاع لزيد فالنّصب هو الحـسن، وإذا كـان الإيجاعُ للقوم جاز عندي النّصب والخفض، وتقول: ضربتُ القوْمَ حتّى زيداً أيضاً"[٣].

---

١) المصدر نفسه، ج١، ص٣٤٠.

٢) المبرد، المقتضب، ج٣، ص٢٦٦.

٣) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م. ج١، ص٤٢٧.

ومن مراعاة ابن هشام الأنصاري لأحوال المُتكلم، قوله: "وليت للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه، كقوْل الشّيخ: ليت الشّباب يعود يوماً، أو ما فيه عُـسْر، كقـول المُعْـدم الآيس: ليت لي قنطاراً من الذهب"[١]، والمنادى يُنصب إذا كان نكرة غير مقصودة، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي"[٢].

ويجيء الزمان متأخراً بصاحب نتائج الفكر (السهيلي)، فيكون هذا التأخر عوناً له على طرح أنظار أبين، وملامح متكاملة الجلاء إلى حد بعيد، وهذا الذي نقوله يتسامع إلينا من بعض ما خلف في مصنفه المذكور، من مثل قوله: "لا يجوز إضمار حروف العطف، خلافاً للفارسي ومَن قال بقوله، لأن الحروف أدلة على معان فـي نفـس المُـتكلم، فلـو أضمرت لاحتاج المُخاطَب إلى وحي يسفر به عما في مُكلمه، وحكم حروف العطف فـي هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغيـر ذلـك، اللهـم إلا أن حـروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن، لأن للمُستفهم هيئة تخـالف المُخبـر[٣]، ويقول في موضع آخر: "اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المُتكلم، يعبر للمُخاطَب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط"[٤].

لقد أدرك السهيلي حقيقة أن الكلام وضع أصلاً للتعبير عما يتشكل فـي دواخـل المُتكلم، فلا يجوز بحال إذن أن يُقتطع شيء من هذا الدليل، ولو كان ذلك فـي حـروف العطف، حتى لا ينتقص شيء مما أراد المُتكلم التعبير عنه، هذا التعبيـر الـذي يتجـسد بصور متعددة يشير إليها السهيلي بقوله: "لفظ أو لحظ أو خط"، وانظر إلى قولـه: "إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن، لأن للمُـستفهم هيئـة تخـالف المُخبر"، فالسهيلي يسوغ حذف حروف الاستفهام: لأن في هيئة المُـستفهم مـن القـرائن الأخرى ما يسد مسد أدوات الاستفهام، وذلك يكون إما بتنغيم، أو بنبر، أو حتى هيئة

---

١) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبـد الحميد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ص١٤٨، ١٤٩.

٢) المصدر نفسه، ص٢٠٢، ٢٠٣، وانظر: شرح شذور الذهب، ص١١١.

٣) السهيلي، نتائج الفكر، ص٢٦٣.

٤) المصدر نفسه، ص .

جسدية دالة على الاستفهام، وهذه كلها فيما يرى السهيلي لا تكون في حروف العطف وفي حال الإخبار، وفي هذا الشأن ينقل صاحب الفصول المفيدة في الواو المزيدة عن جماعـة من النحويين المتأخرين، أنّهم: "اختلفوا في إضمار حرف العطف، فالأكثرون على أنه لا يضمر، لأن الحروف أدلة على معانٍ في نفس المُتكلم، فلو أضمرت لم يكن شـيء يـدل عليها، فلا يُهتدى إلى مراد المُتكلم، وكما أن حروف النفي والتوكيد والتمنـي والترجـي ونحوها لا تضمر فكذلك حروف العطف، وأما إضمار حروف الاسـتفهام فـي بعـض المواضع فلأن للمُستفهم هيئة تخالف هيئة المُخبر ففي الكلام ما يدل عليه، وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من المتأخرين كابن مالك وابن عصفور ونحوهما إلى جواز ذلك، وقيده المحققون عند فهم المعنى"[١].

لا ريب في أن ما سبق إيراده من نصوص وإشارات يبين حقيقة أن المُتكلم بوصفه مُعْلِماً، يمكنه الخروج إلى أوجه جائزة يختارها بما يتناسب مع غرضه في التواصل، وإذا كانت الوظيفة المحورية للكلام هي الإعلام، فإن كيفيات تجلي هذا الإعلام تختلف وتتعدد وتتفاوت وفقاً لاستثمار إمكانيات الكلام من جهة، وتحقيق الغرض من هذا الإعـلام مـن جهة ثانية، أي وفقاً لسياق الإعلام والكفاءة اللغوية للمُعْلِم بما بين أساليب النمط الواحد من فروق، مع ملاحظة أن هذه الفروق ينتج عنها تغير الغرض الإعلامي، وعلى الناظم أثناء إعلامه أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه[٢]، وينبغي على المُعْلِم أن ينظـر إلـى هـذه الفروق ويستثمرها وفقاً لغرضه من الإعلام[٣].

ولا يتوقف الدور الذي يتحمله ابن اللغة المُتكلم بها على تجويز وجوه متعددة فـي نظم الكلام بحذف أو تغيير رتبة أو سواها، بل يمتد دوره إلى تمكنه من تفـضيل وجـه إعرابي على غيره من الوجوه الممكنة، وفقاً لما عليه نيته، وهذا مما له إشارات جلية

---

١) ابن كيكلدي، العلائي أبو سعيد صلاح الدين (ت ٧٦١هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن الـشاعر، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م، ج١، ص١٢٤، ١٢٧.

٢) كما يُسميها عبد القاهر الجرجاني، انظر: دلائل الإعجاز، ص١٧٣ وما يليها.

٣) النعمان، طارق، اللفظ والمعنى بين الأيدلوجيا والتأسيس المعرفي للعلم، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٣٢٢، ٣٢٣.

واضحة في مصنفات النحويين وأعمالهم؛ يقرر سيبويه أن "مما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خير مقدم، أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً وما سرّ، وخيراً لنا وشراً لعدونا، وإن شئت قلت: خيرُ مقدم، وخيرٌ لنا وشر لعدونا.

أما النصب فكأنه بناه على قوله: قدمت، فقال: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَم، وإن لم يسمع هذا اللفظ فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدمت...

وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ، ولم يرد أن يحمله على الفعل، ولكنه قال: هذا خيرُ مقدم، وهذا خيرٌ لنا وشر لعدونا"[1].

ولما كانت العربيّة في تسمحها تُتيح حذف بعض عناصر الجملة، فإن التقدير أو التأويل يُعد من أهم الطرائق التي تُعين ابن اللغة على مقصده، فاختلاف المقدر المحذوف يجوّز الذهاب بالمذكور إلى وظيفة أو حالة إعرابية تفيد معنى لا يتحقق بغيره من التقديرات المستبعدة، ويمثل سيبويه هذا بما دون في كتابه: "وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصباً:

لقُدَ حَمَلتْ فيسُ بن عَيْلانَ حَرْبَها على مُسْتَقل للنّوائِبِ والحـــرب
أخاها إذا كانت عِضاضاً سَما لها على كُل حـالٍ من ذَلُولٍ ومن صعب

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم تُرد أن تُحدّث الناس ولا من تُخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المُقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره.

---

١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٧٠.

وهذا شبيه بقوله: إنا بني فلان نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر مـن لا يـدري، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً.

ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نِسْوة عُطّـــلٍ وشُعْثٍ مراضيعَ مثل السّعالي

كأنه حيث قال: "إلى نِسْوة عُطّل" صرن عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنـه ذكـر ذلك تشنيعاً لهن وتشويهاً، قال الخليل: كأنه قال: وأذكُرهن شُـعثاً، إلا أن هـذا فعـل لا يستعمل إظهاره، وإن شئت جررت على الصفة"[1].

فإرادة الرفع تمنح القول معنى يُغاير ذلك الذي يكون بإرادة النصب، فالرفع يفيـد مجرد الإخبار، في مثل قوله: إننا بنو فلان، ولكن ترك الرفع إلى النصب يعني العـدول من مجرد الإخبار إلى الافتخار، فالنصب كائن على التخصيص، كأنه قال: إننا – أخـصّ بني فلان أو أعنيهم - ، وكذلك القول في المثال الثاني، فإرادة المُتكلم التي تنحـاز عـن اختيار الوصف المجرد للنسوة المذكورات إلى تقصد إهانتهن بجعلهن مخصوصات للذم، يذهب بالاختيار الإعرابي إلى النصب دون الرفع.

ويشبه القول فيما سبق القول على المثال التالي: "وأما ما دخله معنى الدعاء فابتدئ به وهو نكرة، فلا يكون إلا في معنى الأحداث والمصادر، فما ارتفع منـه نحـو: سـلامٌ عليكم، وويلٌ له، فإنما يرتفع لوجهين: أحدهما: أنك لما كنت داعياً وكان الاسـم المبتـدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء، صار كالمفعول ووقع موقعه، كأنك قلت: أسـألُ الله سـلاماً عليك، أو أطلبُ منه ويلاً للكافرين، ولكنك لم تنصبه كما نصبت سقياً وجدعاً ورعياً

---

١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦٥، ٦٦.

وعقراً؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر، كأنك تريد: سلام مني عليكم، فصار الـسلام في حكم المنعوت بقولك مني، فقوي الرفع فيه على الابتداء، لأن النكرة المنعوتة يُبتدأ بها.

وهذا هو الوجه الثاني من الوجهين المُحَسّنين للابتداء بها والتقديم لها، ألا ترى أن كل من يقول: سلام عليكم! إنما يريد أن يشعر بأنه مسلم ومحي، فالسلام صادر منه لأنه في معنى التحية، لأن المُتكلم بها ليس بساق ولا جادع ولا عاقر، وإنما هو طالب من الله تعالى هذه الأشياء فهي مفعولة"[١].

منزلة المُخاطَب (المُتلقّي) في نظرية النحو العربي:

يقول د. نهاد الموسى في بحثه الموسـوم بـ ـ "الأعـراف أو نحـو اللـسانيات الاجتماعية في العربيّة": "يُمثّل المُخاطَب أحد أعمدة الموقف الكلامـي، وتـصبح فائـدة المُخاطَب معياراً لصحة الكلام، ويُشبه علم السامع أن يكون مُسوغاً ثابتاً للحذف، ويمثـل علم السامع عند (نحاة العربيّة) دليلاً على اختلاف جهات الكلام، وخروج العبـارة عـن مدلولها النحوي الظاهري إلى معنى مختلف، كما يصبح علم المُخاطَب شرطاً ضابطاً، بل تصبح غاية الشكل المُختار للتعبير مُوافقة حال المُخاطَب والسامع تحقيقاً لمطلب الإبـلاغ فيه"[٢].

إن ما تنبه إليه وقرره د. نهاد الموسى نجده بإلماحات متفرقة في مصنفات تراثنـا النحوي، فقد لحظ نحاة العربيّة الأثر الذي يُحدثه خروج الكلام إلـى متلـق، بـل كـانوا يقررون أنه لولا وجود المُكلم المُخاطَب (المُتلقّي) لم يتكلف إنسان قولاً، يقول السهيلي: "ثم لما كان المُخاطَب مشاركاً للمُتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المُتكلم، ومنتهاه

---

١) السهيلي، نتائج الفكر، ص٤١٢.

٢) انظر: الموسى، نهاد، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص١٥٣-١٥٦.

عند المُخاطَب، ولولا المُخاطَب ما كان كلام المُتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه"[١].

وكلنا "يعلم أن الخطاب يفترض وجود (مُخاطِـب) وقـرب المُخاطَـب، وانتبـاه المُخاطَب، إلى غير ذلك من أمور تُعَد شروطاً (مكانيةً، زمانيةً، شخصيةً) يجب أن تتوافر حتى يُمكن للمواضعات أن تعمل وتُجدي نفعها[٢]، والكلام الذي يُحقق الغايـة التواصـلية الناجحة "لا يكون كلاماً حتى تحصل من الناطق به إرادة توجيهه إلى غيـره، ومـا لـم تحصل هذه الإرادة، فلا يُمكن أن يُعدّ متكلماً حقاً، حتى ولو صادف ما نطق به حـضور من يتلقفه، لأن المتلقف لا يكون مُستمعاً حقاً حتى يكون قد ألقي إليه بما يتلقف، مقـصوداً بمضمونه هو أو مقصوداً به غيره، بوصفه واسطة فيه أو قل متى يُدرك رتبة المُتلقّي"[٣].

وعوداً إلى ما قرره السهيلي، وما سبق هذا التقرير من إشـارات متكـررة لـدى النحويين بدءاً من سيبويه، تفيد بأن المُخاطَب مسوّغ حاضر في أذهانهم لكثير من الظواهر النمطية (بناء الجملة العربيّة) والإعرابية التي تخرج على أصول قواعدهم، فكانت عبارة "**لِعلم المُخاطَب**" أو "**لِعلم السامع**" مما يرد وبكثرة في كتبهم، من أمثلة ذلك ما جـاء فـي كتاب سيبويه: "وإنما أضمروا ما كان يقع استخفافاً، ولأن المُخاطَب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المُخاطَب ما تعني: أنه لا بأس عليـك، ولا ضرّ عليك"[٤].

---

١) السهيلي، نتائج الفكر، ص٢١٩.

٢) العلوي، أحمد، الطبيعة والتمثال، ص٢٠٦.

٣) عبد الرحمن، طه، التكوثر العقلي، ص٢١٤، ويذهب الشهرستاني إلى أن حاجة فعل الكلام للمُخاطَب ضـرورة عقلية (انظر مبحث الكلام الإلهي في حقيقة الكلام الإنساني والنطق النفساني) من نهاية الإقـدام في علـم الكـلام، ص٣١٧.

٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٢٤.

ويقول سيبويه في باب يُسميه (باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً): "وذلك قولـك: "لَيْسَ غَيْر" و "لَيْسَ إلاّ"، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكـنهم حـذفوا ذلـك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المُخاطَب ما يعني...، ومثل ذلك أيضاً قوله:

لَوْ قُلْتَ ما في قَوْمِها لَمْ تَيْثَم يفضُلُها في حَسَبٍ ومَيْسم

يريد: ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيداً هنا، وإنمـا يريـدون: لكان كذا كذا، وقولهم ليس أحد: أي ليس هنا أحد، فكل ذلك تخفيفاً واستغناءً بعلم المُخاطَب ما يعني"[١].

جاء في (هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة)، في توجيـه (مـا أحـد مثلـك) وأشباهه، قول سيبويه: "وإنما حسن الإخبار عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المُخاطَب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا"، ثـم يـستطرد سيبويه في توجيهه لجملة من الأمثلة على معرفة / عِلْـم المُخاطَـب، وعلـى حيثيـات (تداولية)، ترتكز أساساً على آلية الاستعمال وموافقة المقام، يقول: "وإذا قلت كان رجـل ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فـلان فارسـاً حسن، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجـل في قوم عاقلاً لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون مـن قـوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح"[٢].

وها أنت ترى أن سيبويه لا يكاد يعلل إلا بما تعلق بالمُتكلم والمُخاطَب من جهـة حصول الفائدة أو عدمها[٣]، يقول أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب: "ما كانت فيه

---

١) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٤٤، ٢٤٦.

٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٥٤.

٣) الشنتمري، الأعلم، النكت في شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٨٠، ٢٨١.

الفائدة جاز الكلام به وحسن، وما لم تكن فيه فائدة لم يحسن"[١]، وفائدة سيبويه مـشروطة في تحققها بخاصية نفسية عقلية تحصل عند المُخاطَب، وهي: (القابلية للاستنكار)، نظـراً إلى ما تحمله من جديد غير معتاد أو متوقع، وألا يكون من قبيل "السماء فوقنـا والأرض تحتنا" كما يُعبّر النحاة المتأخرون[٢].

وفي معرض تعليل سيبويه وتوجيهه لقضية التقديم والتأخير في المبتـدأ والخبـر مُثبتاً ومنفياً ومُعرّفاً ومنكراً، نجده بعد أن يذكر العلة النحوية "لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان"[٣]، يستطرد معضداً بتوجيه تـداولي "ولأن المُخاطَب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتـك"[٤]، إنها عين المعرفة المشتركة التي نصّ عليها التداوليون والتي هي شـرط مـن شـرائط التواصل بين المُتكلم والمُخاطَب.

وننتقل إلى ذكر مثال آخر يتعلق بالحذف، حيث جاء في (هذا باب الحروف التـي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي) قول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره حتّى إذا جاءوها وفُتحت أبوابها [٥]، أين جوابها؟، وعن قوله جل وعلا

---

١) شرح الكتاب، ورقة ٩٧١ ب.

٢) إدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٣، ٢٠٠٤م، ص٢٦٢.

إن الأمثلة التي ذكرها سيبويه الخالية من الفائدة من لدن المُتكلم تشبه إلى حد بعيد ما يسميه اللسانيون بـ ـ (الجمـل الغامضة) من حيث الدلالة على العموم من قبيل:

Every one Loves some one (بالإنجليزية)

كل إنسان يحب بعض الناس (بالعربية)

لأنا في نظرهم تتألف من حد عام في صيغة النكرة (كل إنسان) أي لا تحدد إنساناً بعينه، ومثله (بعض الناس)، وبعض وكل من ألفاظ العموم كما عند الأصوليين، وهي سور القضية كما عند المناطقة، فكمـا لا ترشـح هـذه فائـدة للمُخاطَب، لا يستفاد من أمثلة سيبويه (كان رجل من قوم عاقلاً) (كان رجل ذاهباً) فائدة للمُخاطب لما في النكـرة من عموم، انظر ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، تعريب حلمي خليل، ص١٩٠.

٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٥٥.

٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٥.

٥) سورة الزمر، الآية ٧٣.

ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب [١]، ولو ترى إذ وقفوا على النار [٢]، فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم لعلم المُخبر به لأي شيء وُضِع هذا الكلام"[٣]، وإن الغالب على المُتكلم ألا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المُستمع يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه، معتمداً في ذلك على قدرة المُستمع على استحضار المحذوف إما لوضوحه وإما لقربه أو لشهرته، فتكون عناية المُتكلم بالكلام على حسب حال المُستمع من الإدراك، وعلى قدر مشاركته له في بعض الفوائد والمعلومات، فيُضمر ما عمله المُخاطَب ويُظهر ما جهله وغاب عنه[٤]، ولما كانت تقديرات النحاة والمفسرين للمحذوف تختلف وتتباين، وليس المقصود في هذه الدراسة تفصيل ذلك والاشتغال به، نكتفي بما أورده الزمخشري في كشافه[٥]:

الآية	التقدير / التعليل
حتى إذا جاءوها	إنما حذف لأنه وصف ثواب أهل الجنة، فدلّ بحذفه على أنه شيء لا يُحيط به الوصف.
ولو يرى الذين ظلموا	قُدر المحذوف (لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة ووقوع العلم بظلمهم وخلافهم).
ولو ترى إذ وقفوا على النار	قُدر المحذوف (ولو ترى، لرأيت أمراً شنيعاً).

إن هذه التقديرات والتعليلات تُؤكد ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل الفراهيدي من أنّ علم المُخاطَب حاصل بالجواب إجمالاً لا تفصيلاً، وإن لم يذكر لدلالة مثل هذا الموضع

---

١) سورة البقرة، الآية ١٦٥.

٢) سورة الأنعام، الآية ٢٧.

٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٠٣، وانظر ما قاله ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، في "الرد على النحاة"، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧م، عن المحذوف في القرآن الكريم لعلم المُخاطَب، ص٦٩.

٤) عبد الرحمن، طه، التكوثر العقلي، ص١٥٠.

٥) الزمخشري، جار الله أبو القاسم (ت ٣٨٥هـ)، الكشّاف، بعناية عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٩٧م، ج١، ص٢١٠، ج٢، ص١٤.

عليه، فالمُخاطَب يعلم أن الموقف غير متصور بالتفصيل من جهة خروجه عـن دائـرة المعقول المُتعارف عليه في عالم الشهادة، أما على جهة الإجمال فقد حصل عنـده الفَهْـم العام، وذلك اعتماداً على قدرته في تدارك ما أضمر في الكلام، وفي استحـضار أدلتـه السياقية، ومعلوم أنه على قدر ما يأتي المُتكلم من الإضمار، يأتي المُستمع من الجهد فـي الفَهْم[١].

"إن مظاهر التداخل والتفاعل بين المكونات اللسانية للخطاب ومكونات التّخاطـب كثيرة ومتعددة، إلى حد يجعل المُتكلم لا يضطر إلى التعبير لسانياً إلا عن العناصر التي لا يحتويها المقام، فكلما أغنى المقام في التدليل عن تلك المعلومات، وجد المُتكلم نفسه فـي غنى عن التعبير عنها لغوياً"[٢]، وهذا ما يعين بلاغة الصمت والإضمار.

ومن مظاهر احتفال سيبويه بِعِلْم المُخاطَب في نظره النحوي، وهي كثيرة[٣]، مـا أورده في (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك) ويقصد به التنازع، يقول: "ومما يقوي تـرك نحـو هـذا لِعِلْـم المُخاطَب، قوله عز وجل: والحافظين فـروجهم والحافظـات والـذاكرين الله كثيـراً والذاكرات [٤]، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه[٥]، وفي قول ابن أحمر:

رَماني بأمْرٍ كنتُ منه ووالِدِي بَريئاً ومن أجْلِ الطوي رَماني

---

١) عبد الرحمن، طه، التكوثر العقلي، ص١١٢.

٢) إدريس، سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، ص٢٨.

٣) يُنظر: سيبويه، الكتـاب، ج١، ص٢٨١-٣٨٣، ج٢، ص٣٤٥، ٨٧، ٩٣، ١١٤، ٢٣٣، ٢٨٠، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٤٥، ج٣، ص٧، ١٠٣، ١٠٤، ٢٢٤.

٤) سورة الأحزاب، الآية ٣٥.

٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٥٦-٩٥.

قال سيبويه: "فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد، لأنه قـد عَلِـمَ أن المُخاطَـب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة"[١]، وكذا في قول الفرزدق:

إني ضَمِنْتُ لِمَنْ أتاني ما جنى وأبى فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُور

"ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لِعِلْم المُخاطَب أن الأول قد دخـل في ذلك"[٢]، قال ابن النحاس: "وكان الوجه أن يقول: كنت منه ووالدي بـريئين لأنهمـا اثنان، ولكن الثاني معلق بالأول فحذف خبر الأول"[٣]، وفي الشاهد الثاني "غير غدورين، ولكن معناه، وكان غير غدور، وكنت على التعليق"[٤].

وجاء في (هذا الباب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره) ويقصد به تعليق الأفعال ما يلي: "كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثـم أم عمـرو أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم، وأردت أن تسوي عِلْم المُخاطَب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أم عمرو"[٥].

وعن حذف الدرهم في مثل: كان البرّ قفيزين، وكان السمن منوين، ولأن الـدرهم هو الذي يسعر عليه، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولـون: البرّ بستين، وتركوا ذكر الكر، استغناءً بما في صدروهم من علمه، وبعلم المُخاطَب، لأن المُخاطَب قد عَلِمَ ما يعني"[٦].

---

١) المصدر نفسه، ج١، ص٥٦-٥٩.
٢) المصدر نفسه، ج١، ص٥٦-٥٩.
٣) انظر ما قاله ابن وهب في "نقد النثر" عن الحذف لِعِلْم المُخاطَب، ص٦٩.
٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٩٣.
٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٣٦.
٦) المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٣.

يقول عبد السلام المسدي مشيراً إلى قانون التناسب العكسي في تداوليات الحـذف عند سيبويه: "لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام، فقـد حاول صاحب الكتاب تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، ولما سعى إلى تعليلها انتبه رأساً إلى ما لجهاز التحاور من سيطرة علـى نـواميس الحـدث التخاطبي، حتى إن مبدأ التفاهم قد غدا بمنزلة المعيـار الـضابط لطاقـة الاختـزال أو التصريح في الكلام، فيكون له التأثير نفسه في تحديد أبعاد الشمول والاستيعاب عند تقدير الظاهرة اللغوية كلياً، والذي يعنينا من كل استقراءات سيبويه في هذا المـضمار، ونحـن على مسار تحديد الطاقة الاستيعابية في اللغة، هو استنباطه لقانون التناسب العكسي بـين طاقة التصريح في الكلام وعِلْم السامِع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقـة الاختزالية مُمكنة بقدر ما يكون السامِع مستطلعاً مضمونها الخبري، وبالاستتباع المنطقي نفسه يتعذر التعويل على الطاقة الإيحائية في اللغة إن لم يتعيّن الحد الأدنى من القـرائن المُفضية إلى إدراك الاختزال"[١].

ويرتب سيبويه على المسافة الفاصلة بين المُخاطَب والمُتكلم والغائب فـي الواقـع التداولي تعليله لحسن تقديم ضمير المُتكلم فالمُخاطَب ثم الغائب وقبح عكس ذلك، يقـول: "وإنما كان المُخاطَب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المُخاطَب أقرب إلى المُتكلم من الغائب، فكما كان المُتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المُخاطَب، كان المُخاطَب الذي هو أقرب مـن الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب"[٢].

وإلى هذا أشار ابن مالك رحمه الله:

وقدّم الأخصّ في اتصال وقدِّمَنْ ما شِئتَ في انفصال[٣]

---

١) المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص٣٣٢.

٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٦٤.

٣) شرح ابن عقيل، ج١، ص١٠٦.

وعلى ذكر التقديم والتأخير، فقد ذهب عبد القادر حسين في كتابه "أثر النحاة في البحث البلاغي" إلى أن كلام سيبويه في هذا الموضوع يُعتبر العمدة، وربما كان أول من طرق سرّ هذا اللون البلاغي[١] من العلماء وربطه باهتمام المُتكلم والمُخاطَب، جاء في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول) "فإن قدّمت المفعول، وأخرت الفاعل ... وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله ... فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مُقدّماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٢]، وظاهرة الاهتمام هذه هي التي ستكون مدار حديث البلاغيين فيما بعد وتحليلاتهم[٣]، وما قِيْل عن تقديم المفعول على الفاعل يُقال عن تقدمه على الفعل: "وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربت، والعناية والاهتمام ها هنا في التقديم والتأخير سواء منك في ضرب زيد عمراً وضرب عمراً زيد"[٤]، والتعليل نفسه حين يتناول الحديث عن التقديم في "إن" يقول سيبويه: "واعلم أن التقديم والتأخير، والعناية والاهتمام هنا مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إن أسداً في الطريق رابضاً، وإن بالطريق أسداً رابض، وإن شئت جعلت بالطريق مُستقراً ثم وصفته بالرابض[٥]، وتظهر هذه العناية والاهتمام أيضاً في تقديم الظرف، يقول سيبويه: "والتقديم ها هنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير"[٦]، وما ذكرناه عن الحذف والتقديم والتأخير ليس يختص بما ورد من

---

١) حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٨٠.

٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص.٤.

٣) يُنظر شروح التلخيص، مطبعة البابي الحلبي، ج١، ص٣٨٩-٤٩٣.

- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي.
- مُختصر لسعد الدين التّفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السّبكي.

٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٤٢.

٥) المصدر نفسه، ج٢، ص١٤٣.

٦) المصدر نفسه، ج١، ص٥٦.

أمثلة في الأصل، والفَطِن الذّكي – كما عند القزويني – إذا أتقن اعتبار ذلك فيها إتقاناً حسنا لا يخفى عليه اعتباره في غيرها[١].

وفي اعتبار دور المُخاطَب (المُتلقّي) في قيام العملية التخاطبية، يمنع سيبويه بعض التراكيب لما فيها من لَبْس مُحتمل، وإيهام للمخاطب بخلاف المقصود، يقول سيبويه: "ولا يجوز أن تقول: بعت داري ذراعاً، وأنت تُريد بدرهم، فيرى المُخاطَب أن الدار كلها ذراع، ولا يجوز أن تقول: بعت شائي شاة شاة، وأنت تُريد بدرهم، فيرى المُخاطَب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجوز أن تقول: بنيت له حسابه باباً، فيرى المُخاطَب أنك إنما جعلت له حساباً باباً واحداً غير مفسر، ولا يجوز: تصدقت بمالي درهماً، فيرى المُخاطَب أنك تصدقت بدرهم واحد"[٢].

إذ علم أن الحذف من مزايا الكلام ومقاصد المُتكلمين لأجل التخفيف من كلفة القول وثقله بعد التواضع على العلم بالمحذوف وترك القرينة الدالة على الحذف، فإنه ليس يجوز في أي محل ومن دون مناسبة وعند افتقاد شرطه لِما يُسببه من تلبيس على المُخاطَب، ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أمثلة:

١. بعت داري ذراعاً [بدرهم].

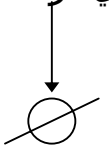

٢. بعت شائي شاة شاة [بدرهم].

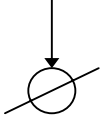

١) القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب، بيروت، (د.ت)، ص٦٥.

٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٩٣.

واللّبس كما هو معلوم أنواع، منه ما يرجع إلى أسباب تركيبية[١]، ومنه ما يُسمى باللّبس المجازي[٢]، كالذي يُلازم التراكيب الاستعارية والمجازية التي تُعَـد مـن صـور التوسع في اللغة، ومنه أيضاً اللّبس الإنجازي[٣]، الناجم عن دلالة اللغة مقاميّاً وسياقياً على قيم إنجازية مُخالفة لتلك القيم التي تدل عليها بمقتضى مؤشرات القوة الإنجازية التي تدخل في تكوين البنية اللسانية لتلك الملفوظات.

وعلى قدر انتباه سيبويه في كتابه للمواطن والمقامات التكلمية التي قد ينشأ فيهـا اللّبس نتيجة خرق قاعدة من قواعد التّخاطُب ابتداء مما قد يسببه المشترك اللفظي الـذي ورد الحديث عنه في (هذا باب اللفظ للمعاني)، ومروراً بالتراكيب التي يجري فيها الحذف أو التقديم والتأخير وغير ذلك مما يسمح به النسق اللغوي العربـي بـشرائطه وقيـوده، وانتهاء بما يقتضي العناية والاهتمام بالخلف (السياق + المقام) في لغة المُتخاطبين، فـإن سيبويه، يؤكد ضرورة الالتزام بقواعد التخاطب التي يقوم شق منها على مراعاة الأوضاع والمقاصد، وإلا كان العاذل عن كل ذلك مُلغزاً تاركاً لكلام النـاس الـذي يـسبق إلـى أفئدتهم[٤].

إن مراعاة المُتكلم لحال المُخاطَب (المُتلقّي) في تصريف الكـلام وفـق الأوجـه الجائزة في نحو العربيّة بأن يقدم أو يؤخر، ويذكر أو يحذف تبعاً للشكل الكلامي الذي

---

١) ينظر عمل "جورج هانكمر" G. Hankamer عن اللّبس المرفـوض Unacceptable Ambiguity، وهي دراسة جيدة عن اللّبس تركيبياً بسبب الحذف، وقد استوعب صاحبها تمثيلات من عدة لغات: الفرنسة، التركية، اليابانية، ١٩٣٧. In Linguistic Inquiry, vol.٤ ; n١, P. ٦٨ – ١٧

نقلاً عن إدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص٢٦٦.

٢) إدريس، سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي، ص٤٤-٤٧.

٣) المرجع نفسه، ص٤٨-٥١.

٤) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٠٨، ويقول أحمد العلوي في المضمار نفسه: إذا كان على المُـتكلم أن يُراعـي معاني عقليّة هي كل ملاحظاته المتعلقة بسياق الكلام المادي والاجتماعي والنفسي وأن يعكسها في كلامه، فإنّ أول ما ينبغي له أن يفعل لتجنب انعدام التبليغ والبلاغة هو أن يوقع في كلامه انسجاماً تامّاً، الطبيعة والتمثال، ص٢٣٧.

يحقق فائدة الكلام دون أن يلبس المعنى على السامِع، لهو أحد صور شجاعة العربيّة التي تحدث عنها ابن جني فيما أوردناه من خصائصه، فالكلام – كما تبين سابقاً - إنما يُوضع أصلاً لإفادة المُتلقّي خبراً أو معنى، أو لإحداث تواصل بين طرفـي العمليـة الكلاميـة: (المُتكلم والمُخاطَب)، وقد كانت مراعاة هذا الملحظ شأناً ماثلاً أيضاً في أعمال النحـويين بعد سيبويه، يتناولون أوجه الكلام فيحللونها ويردون الفروع إلى أصولها، فيستنتجون في كثير من أوجه الخروج على الأصل: أنّ مُراعاة المُخاطَب سبب مباشر فيها، فبمجرد أن تتوافر القرائن المقالية أو الحالية التي تُحقق للمُخاطَب شيئاً من الفائدة، فإن ما يقابل هـذه الفائدة من التركيب الكلامي يسقط، ولا يتكلف المُتكلم تزيداً بذكره.

ومن بديع أمثلة المبرد ما يحكيه في باب "رويد"، يقول: "واعلم أن رويداً تلحقهـا الكاف وهي في موضع افعل، وذلك قولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً، وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبين المُخاطَب المخصوص، لأن رويد تقـع للواحـد والجميـع، والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعِلْم المُخاطَب أنه لا يعني غيره.

فلحاق الكاف كقولك: يا فلان، للرجل يقبل عليك، وتركها كقولك للرجـل: أنـت تفعل، إذا كان مقبلاً عليك بوجهه مُنصتاً لك، فتركت يا فلان حين قلـت: أنـت تفعـل؛ استغناءً بإقباله عليك، وقد تقول أيضاً: رويدك، لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيداً، كما تقول للمُقبل عليك المُنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان، توكيداً"[١].

ويمضي المبرد في ذكر الأمثلة الدالة على كون المُخاطَب مجوزاً في نظم الكلام، وفي الحذف خاصة، يقول: فأما قوله "إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت [٢]، فقـد قيل فيها الأقاويل، فقوم يقولون: فأما من أوتي كتابه بيمينه هو الجواب، لأن الفاء وما

---

١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٤٤.

٢) سورة الانشقاق، الآيتان ١،٢.

بعدها جواب، كما تكون جواباً في الجزاء، لأن إذا في معنى الجزاء، وهو كقولك: إذا جاء زيد فإن كلّمك فكلمه، فهذا قول حسن جميل.

وقال قوم: الخبر محذوف لِعِلْم المُخاطَب، كقول القائل عند تشديد الأمر: إذا جـاء زيد، أي إذا جاء زيد علمت، وكقوله: إن عشتُ، ويَكِلُ ما بعد هذا إلى ما يعلمه المُخاطَب، كقول القائل: لو رأيت فلاناً وفي يده السيف"[١].

ويقول المبرد: "فأما حذف الخبر فمعروف جيد، من ذلك قوله: ولـو أن قرآنـاً سيرت به الجبال .. بل لله الأمر جميعاً [٢]، لم يأتِ بخبر لِعِلْم المُخاطَـب، ومثـل هـذا الكلام كثير، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من مُتقدم خبـر أو مشاهدة حال"[٣].

فالكلام يُحذف منه استغناءً بفَهْم المُخاطَب أو السامع (المُتلقّي) للمعنـى، ويُـستدل على فَهْم المُخاطَب بما يظهر في الكلام من قرائن كلامية (مُتقدم خبـر)، أو مـا يُحـيط بالحدث الكلامي (من مشاهدة حال).

وتحت عنوان (هذا باب ما حُذف من المُستثنى تخفيفاً واجتزئ بِعِلْـم المُخاطَـب) يقول المبرد: "وذلك قولك: عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير ذلك وسـوغ لهعلـم السامِع ما قد يبدو لنا غير سائغ[٤]، وقال: "وأما حَسَنُ وَجْه... فإنما جاز حذف الألف

---

١) المبرد، المقتضب، ج٢، ص٧٩.
٢) سورة الرعد، الآية ٣١.
٣) المبرد، المقتضب، ج٢، ص٨١.
٤) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٤٢٩.

واللام لعلم السامع أنك لا تعني إلا وجهه"[١]، ومن ذلك أيضاً قوله: "وقال قوم في قوله تعالى: "إذا السماء انشقت" الخبر محذوف لِعِلْم المُخاطَب، كقول القائل عند تشديد الأمر: إذا جاء زيد، أي إذا جاء زيد علمت، كقول: إن عشتُ، ويَكِلُ ما بعد هذا إلى ما يعلمه المُخاطَب[٢]، ويؤكد المبرد هذه السنن عند العرب بقوله: "لم يأت بخبر لِعِلْم المُخاطَب، ومثل هذا الكلام كثير"[٣].

ويقول المبرد: "والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي، وإنما سُمي هذا أمراً أو نهياً، وقيل للآخر: طاب للمعنى، فأما اللفظ فواحد، وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفر لي، ولا يقطع الله يد زيد، وليغفر لخالد، فإنما تقول: سألت الله، ولا تقول أمرت الله، وكذلك لو قلت للخليفة: انظر في أمري، أنصفني، لقلت: سألته، ولم تقل أمرته"[٤].

وقد تنبه المبرد إلى دور السياق ومتعلقاته في رصده لظاهرة التحول الدلالي بسبب تغيير هذا السياق، وسجل صوراً من انتقال دلالة التركيب النحوي من مفهوم وُضعت له في الأصل إلى مفهوم آخر جديد، من ذلك قوله: "قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره، فمن ذلك قولهم: عَلِمَ الله لأفعلن، لفظه لفظ: رزق الله، أي خبر، ومعناه القسم، ومن ذلك قولهم: غفر الله لزيدٍ، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء، ومن ذلك أنك تقول: تالله لأفعلن، فتُقسم على معنى التعجب، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم، لأن المعنى الذي يُوجب التعجب إنما وقع ها هنا[٥]، وكرر المبرد هذا المعنى في مواضع أخرى فقال: "ألا ترى أنك تقول: غفر الله لزيدٍ، فلفظه لفظ ما قد وقع، ومعناه:

---

١) المصدر نفسه، ج٤، ص١٥٩، ١٦٠.
٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٧٩.
٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٨١.
٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٤.
٥) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٧٥.

أسألُ الله أن يغفر له، فلمّا عَلِمَ السَامِع أنك غير مُخبر عن الله بأنه فعل جاز أن يقـع مـا ذكرناه، ولم يُفهم عن قائله إلا على ذلك"[١].

وتُلمح عبارة المبرد "فلمّا عَلِمَ السامِع أنك غير مُخبر عن الله": إلى سياق الحال أو المقام الاجتماعي في مقابل العنصر اللغوي الذي هو (سياق اللفظ أو المقـال)، وكلاهمـا يتضافر لتكوين السياق العام الذي يرتكز على عنصري: المقام والمقال، ومن ذلـك عنـد المبرد أن "حدّ الأسماء الظاهرة أن تُخبر بها واحداً عن واحد غائب والمُخبَر عنه غيرهما، فتقول: قال زيد: فزيد غيرك وغير المُخاطَب، ولا تقول: قال زيد وأنت تعنيـه (أعنـي المُخاطَب)" [٢]، وهذا يخضع لضابطٍ خارجي يمتنع معه: "قال زيد"، مع أن قواعد التشكيل النحوي صحيحة مُستقيمة.

ويلتفت ابن السراج في أصوله إلى المُخاطَب ودوره في توجيه القاعدة النحويـة، فمعرفة "السامِع" شرط في توجيه الإضافة، ويؤكّد باسـتمرار علـى ضـرورة مُراعـاة (المُتلقّي)، فعِلْم السامِع شرط لصحة حذف المبتدأ، يقول ابن الـسراج: "حـذف المبتـدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقّعون الهـلال، فيقول القائل: الهلالُ والله، فيحذف هذا، وكذلك لو كنت مُنتظراً رجلاً، فقيل: عمرو، جاز على ما وصفتُ لك، ومن ذلك: مررت برجلٍ زيد، لأنك لما قلت: مررت برجـل، أردت أن تبين من هو، فكأنك قلت: هو زيدٌ، وعلى هذا قوله تعالى: بشر من ذلكم النار [٣]،

---

١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٢٤.

٢) ولعل هذا ما أراد التعبير عنه جون ليونز حين قال: "وتعتبر النصوص مكونات للسياقات التي تظهر فيها أي أنـها جزء من السياقات لا السياق كله، أما السياقات فيتم تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بواسطة النصوص الـتي يستخدمها المتحدثون والكُتّاب في مواقف معينة"، اللغة والمعنى والسياق، ص٢١٥.

٣) سورة الحج، الآية ٧٢.

ويقول ابن السراج: "قد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضاً لِعِلْم المُخاطَب بما حُذف والمحذوف على ثلاث جهات..." (١).

ويُشير ابن السراج إلى دور السامِع في التقديم والتأخير، فيذكر أن الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر، منها: الثاني عشر، يقول: "التقديم إذا ألبس على السامِع أنه مقدم، وذلك نحو قولك: "ضرب عيسى موسى"، إذا كان عيسى الفاعل لم يَجُز أن يُقدّم موسى عليه؛ لأنه مُلبِس لا يبين فيه إعراب"(٢).

وفي إعمال صلة الألف واللام في الفاعل، يُؤكد ابن السراج أهمية "عِلْم السامِع" أو المُخاطَب في توجيه هذا الإعمال، إذ يقول: "فإذا أعملت (ما) في صلة الألف واللام في (فاعل) امتنعت التثنية، وإنما جاز أن تقول: القائمان أخواك؛ لأن الاسم قد تمّ والضمير الذي في القائم لا يظهر، فأشبه ما لا ضمير فيه، وإنما احتمل الضمير الاسم إذ كان في صلة ما هو له، وجارياً عليه بعِلْم السامِع"(٣).

ويُوجه ابن السراج المعنى "وفق السياق الذي يرد فيه، فيقول: "وإذا قلت: كم ضربت؟ لم يَدْرِ السامِع أردت كم مرة ضربت رجلاً واحداً، أم كم ضربت من رجل، فدخول (من) قد أزال الشك، ويجوز أن تقول: عندي رطلٌ زيتٌ وخمسةٌ أثوابٌ على البدل، لأنه جائز أن تقول: عندي زيتٌ رطلٌ وأثوابٌ خمسةٌ فتوخوها على هذا المعنى، وجائز الرفع في: ليس مثلُه رجلٌ، تريد رجل مثله، فأما الذي ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير فقولك: وَيْحَه رجلاً، ولله درّه رجلاً، وحَسْبُك به رجلاً"(٤).

---

١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٧.
٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٤٥.
٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٩.
٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٠٨، ٣٠٩.

وقد اهتم ابن جني في مصنفاته ببيان أثر الظروف الخارجية في تشكيل الظـاهرة النحوية، ومن بينها (عِلْم المُخاطَب)، وأستهلّ جُهود ابن جنـي بـإيراد مـا جـاء فـي خصائصه، يقول: "والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نـسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضرٌ معنا والآخر غائبٌ عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا، فالغائب ما كانت الجماعة من عُلمائنا تشاهده من أحوال العـرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها، من استخفافها شيئاً أو اسـتثقاله وتقبله، أو إنكاره والأنس به، أو الاستيحاش منه والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود، بل الحالفة على ما في النفوس"[1]، ولا يقف ابن جني عند هذا الحد في تنبهه إلى الأحوال الشاهدة التي هي عينها الظروف الخارجة عن السياق اللفظي، فالملامح والتصرفات التي تظهر على الوجه تُصور ما في النفس تصويراً مشاهداً لا شك في صحته، وكأنها تعرض مشهداً واقعياً مصوراً، ويُتابع ابن جني حديثه الـسابق ليعرض شيئاً من لوازم الأحوال الشاهدة من مظاهر عناية المُتكلم، وإقبـال المُخاطَـب، والحال التي عليها كل منهما، فيقول: "أولا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمرٌ، فأراد أن يُخاطب به صاحبه ويُنعم تصويره له في نفسه، استعطفه لِيُقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنـت، أرني وجهك، أقبل عليّ أحدّثك، أما أنت حاضر ياهناه، فإذا أقبل عليه وأصغى إليه اندفع يُحدثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مُغنياً عن مُقابلة العين مجزئاً عنه، لما تكلف القائلُ ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه، وعلى ذلك قال:

والعين تنطق، والأفواه صامتـ ـةٌ — حتى ترى من ضمير القلب تبيانا
العَيْنُ تُبدي الذي في نَفْس صاحِبِها — من العـ ـ ـداوةِ أو وُد إذا كانـا

وقال أبو ذؤيب الهذلي:

رَقَوْني وقالُوا: يا خُوَيْلِد لا تُـرَعْ — فقلتُ وأنكرتُ الوجوه هم هم

---

١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٥.

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: "رُب إشارةٍ أبلغُ من عبارة"، وحكاية الكتاب[١] من هذا الحديث، وهي قوله: (ألا تا) و (بلى فا)، وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحْسِنُ أن أكلم إنساناً في الظّلمة"[٢].

فابن جني يستشعرُ أهمية حضور عناصر "الموقف الكلامي" أجمعها، إذ تمد المنطوق بياناً لا يكون كاملاً بإغفالها، ولا يقف ينتظر لهذا بل يُحقق نظرته بالتمثيل كعادته، يقول: ألا ترى إلى قوله:

تقولُ - وصَكت وَجْهَها بِيَمِينِها - أَبَعْلِيَ هذا بالرحَى المُتقاعِس!

فلو قال حاكياً عنها: "أبعلي هذا بالرّحى المُتقاعس" من غير أن يذكر "صكّ الوجه"، لأعلمنا بذلك أنها كانت مُتعجبة مُنكرة، لكنه لما حكى الحال فقال: "وصكت وجهها"، عُلِم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مُشاهِدٍ لها، ولو شاهدتَها لكنتَ بها أعرف، ولعظم الحال في نفس هذه المرأة أبين"[٣]، وفي ذلك دليل على أن ابن جني كان على وعي "بمُستويات المُتلقّين"، فهو يُميز بين مُتلق قارئ، ومتلق سامع شاهد.

لقد كان هذا النحوي النابه يَصْدُر في كلّ ما تقدم عن ثقة بالغة بما للحال المشاهدة من دور في عملية التواصل الخطابي بين أطراف الموقف الكلامي، ويسترسل ابن جني في الشرح، وكأنه ينظر نظرة متكاملة لفكرة واعية في عقله، يقول: "ألا تستفيد بتلك

---

١) حكاية حكاها سيبويه: يقول أحدهم (ألاتا) فيُجيبه الآخر (بلى فا)، أرادوا ألا تفعل، وبلى فافعل، الكتاب، ج٢، ص٦٢.

٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٦، ٢٤٧.

٣) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤٥.

المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قُصود العرب وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالفٌ على غرضٍ دلته عليه إشـارة لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غيـر مُـتّهم الـرأي والنّحيزة والعقل، فهذا حديثُ ما غابَ عنا فلم يُنقل إلينا وكأنه حاضرٌ معنا مُناجٍ لنـا"[١]، يقرر ابن جني هذا الأصل اللغوي في مقاربة الكلام وإحكامه، والذي كان مُستدخلاً فـي بصيرتهم الفاحصة التي تُوجه عنايتهم عند التحليل النحوي إلى كل ما يلابس الكلام، ليس فقط في بعده الداخلي، وإنما بما يكتنفه من مؤثرات خارجية لا يَصِح في ظنهم أن تغيب.

ويؤكد ابن جني في "سر صناعة الإعراب" منزلة عِلْم السامِع في توجيه القاعـدة النحوية، يقول: "وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون للتوكيد ولإعلام السامِع أن هذا فعل مستقبل وليس للحال، كالذي في قول الله عز وجل: وإن ربك ليحكم بينهم [٢]، أي لحاكم، فإن زال الشك بغير النون استغنى عنها"[٣]، وقد عَد بعضُ الباحثين ابن جنـي في جُهوده ومُلاحظاته المُتكررة عن السياق، وأطراف العملية التخاطبية، وما يكتنف ذلك كله من بعد نظر ورؤية ومتبصره – رائد الدلالة الاجتماعية[٤].

وعُني أبو البركات الأنباري بالسياق وبالظروف الخارجية وبيان أثر ذلـك فـي تشكيل الظاهرة النحوية، ففي حديثه عن أقسام الكلام نستشف لديه النـزوع إلـى أقطـار النفس وخَطَراتها، إذ يقول: "فإن قيل فلم قلتم: إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال، ولو كان ها هنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه

---

١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٨.

٢) سورة النحل، الآية ١٢٤.

٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنـداوي، دار القلـم، دمـشق، ١٩٨٥م، ج٢، ص٣٩٥.

٤) انظر مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، عمان، ط١، ١٩٨٥م، ص١٥٧-١٦٥.

الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط، فلما عُبـر بهـذه الأقسام عن جميع الأشياء دَلّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة"[١].

أما مُراعاته لأحوال المُتكلم والمُخاطَب والسياق، فتتمثل فـي بـاب الإغـراء، إذ يقول: "فإن قيل فلم كثر في "عليك وعندك ودونك" خاصة؟ قيل: لأن الفعل إنما يُضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك، فلما كانت "على" للاسـتعلاء، والمُـستعلي يشاهد من تحته، و "عند" للحضرة، ومن بحضرتك تُشاهده، و "دون" للقرب، ومن بقُربك تُشاهده، صار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه، فلهذا أقيمت مقام الفعل، فإن قيل: فلـم خُص به المُخاطَب دون الغائب والمُتكلم؟، قيل: لأن المُخاطَب يقع الأمر له بالفعـل مـن غير لام الأمر، نحو: "قم واذهب"" فلا يفتقر إلى لام الأمر، وأما الغائب والمُتكلم فلا يقـع الأمر لهما إلا باللام، نحو: "ليقُم زيد ولأقم معه"، فيفتقر إلى لام الأمر، فلما أقاموها مقـام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمُتكلم؛ لأنها تصير قائمة مقام شيئين، اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المُخاطَب لأنها تقوم مقام شيء واحد هو الفعل، وأمـا قولـه عليـه السلام: "ومن لم يستطع منكم (الباءة) فعليه بالصوم فإنه له وجاء": فإنما جاء لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه، وأما قول بعض العرب: "عليـه رجلاً ليسني" فلا يُقاس عليه لأنه كالمثل"[٢].

وتتداخل عناصر الخطاب ومقاصده في تحديد القاعدة النحوية، ففي "الندبة" جاز أن يكون المندوب مُضافاً إلى المُخاطَب، "فإن قيل: فلم جاز ندبة المُضاف إلى المُخاطَب نحو: واغلامكاه، ولم يجز نداؤه؟ قيل: لأن المندوب لا يُنادى ليجيب، وإنما يُنادى ليشهر النّادب مُصيبته، وأنه قد وقع في أمر عظيم، وخطب جسيم، ويُظهر تفجعه كيف لا يكون في حالة

---

١) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق فخر الدين قدارة، دار الجيـل، بيروت، ١٩٩٥م، ص٣، ٤، وما يجدر ذكره أن ما يُعرف بـ (الفنقلة) أقيمت على اعتبار منزلتي المـتكلم والمتلقـي كذلك.

٢) المصدر نفسه ، ص١٦٣، ١٦٤.

من إذا دعي أجاب، وأما المنادى فهو مخاطب، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب، وذلك لا يجوز"[١].

واهتمّ ابن يعيش بأحوال المُتكلم و المُخاطَب بالقدر الذي يدل على صحة التركيب أو فساده، يقول: "فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المُخاطَب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه، لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول: زيد أخوك، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفاد المُخاطَب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعها، فإن كان يعرفهما مُجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة"[٢].

ويحمل ابن يعيش الحذفَ على اعتبار وجود قرينة لفظية أو حالية تُغني عن ذكر المبتدأ أو الخبر، فيقول: "المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلّ الفائدة فلا بُدّ منهما، إلا أنه قد تُوجد قرينة لفظية أو حالية، تُغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون المراد حكماً وتقديراً"[٣]، ويُكرر ابن يعيش المعنى نفسه في موضع آخر، فيقول: "إن قرائن الأحوال قد تُغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو بغيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يُؤت به فللاستغناء عنه"[٤].

---

١) الأنباري، أسرار العربية، ص٢٤٥.

٢) ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، إدارة الطبعة المنيرية بمصر، ط١، (د.ت)، ج١، ص٩٥.

٣) المصدر نفسه، ج١، ص٩٤.

٤) المصدر نفسه، ج١، ص١٢٥.

ومما تنبه إليه ابن يعيش في تتبعه للقاعدة النحوية، أثر الثقافة الدينية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من ظروف اعتُمدت في تقعيد اللغة، فلذلك "جاز في مثل الليلة الهلال" على تقدير حذف المضاف، والتقدير: الليلة حدوث الهلال، أو طلوع الهلال، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه، لأنك إنما تقول هذا عند توقع طلوعه، فلو قلت: الشمس اليوم أو القمر الليلة، لم يجز إلا أن يكونا مُتوقعين"[١]، فتوقع الهلال قرينة حالية وسبب ديني.

وتنبه ابن مالك إلى دور المُخاطَب في توجيه القاعدة النحوية، من ذلك أن علم المُخاطَب سبب للحذف، في مثل قوله تعالى: يا ليتني كنت معهم [٢]، فمن قدّر الآية: يا قوم ليتني كنت معهم (ضعيف عنده)؛ "لأن قائل "يا ليتني" قد يكون وحده، فلا يكون معه مُنادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام: يا ليتني مت قبل هذا [٣]، ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه، إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مُستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته، فإن الآمر والدّاعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو، بتقديمه على الأمر والدعاء، واستعمل ذلك كثيراً، حتى صار موضعه مُنبّهاً عليه إذا حذف، فحسن حذفه لذلك"[٤].

وكذلك حذف "المعطوف" للعلم به، فقد قدّر في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر"، اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر

---

١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٠.
٢) سورة النساء، الآية ٧٣.
٣) سورة مريم، الآية ٢٣.
٤) ابن مالك، جمال الدين محمد الطائي (ت ٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ص٤.

وأخواتهما، جاز الحذف؛ لأن الموبقات سبع بينت في حديث آخر، واقتصرت في هذا الحديث على اثنتين، تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب[١].

وللمُخاطَب دورٌ في توجيه القاعدة النحوية وفَهْم ما ينوي المُتكلم الإفصاح عنه، يقول ابن مالك في حديثه عن "ضمير الشأن": "إذا قصد المُتكلم أن يستعظم السامِع حديثه، فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المُسمّى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين، وهو بمنزلة ضمير غائب..، أما تجويزهم نحو: ظننته قائماً زيد، على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمجرد أيضاً، لأن سامعه يسبق إلى فهْمه كون زيد مبتدأ مؤخراً، وكون ظننت ومفعوليها خبراً مُقدماً، وذلك مُفوّت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن؛ لأن من شروطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك، حتى تحصل به من فخامة الأمر ما قصده المُتكلم"[٢].

ويُراعي ابن مالك في تقسيم التوكيد المعنوي (المُتلقّي) السامِع، يقول: "التوكيد المعنوي هو في التوابع، وهو على ضربين: أحدهما الذي قصد به رفع توهم السامِع أن المُتكلم حذف مضافاً وأقام المضاف إليه مقامه، نحو: "قتل العدو زيدٌ نفسه"، فبذكر النفس عِلِمَ السامِع أن زيداً باشر القتل وحده، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه آمراً لا مُباشراً، والثاني: أن يقصد به رفع توهم السامِع أن المُتكلم وضع العام موضع الخاص، نحو قولك: جاء بنو فلان كلهم، لم يرد أن يخص بالمجيء بعضاً دون بعض، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك"[٣].

---

١) المصدر نفسه، ص١١٢، ١١٣.

٢) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عطا وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ج١، ص١٥٩، ١٦٠.

٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٢.

واهتمّ الرضي الاستراباذي في شرحه للكافية بمراعاة المُتكلم والمُخاطَب وسياقهما، فنجده يُقرر بأن للحال الشاهدة أثراً في الحذف، إذ يقول: "فقرينة ما حذف جائزاً حضور معناه، كقولك للمسافر: "راشداً مهدّياً"[١]، فقوله حضور معناه: أي معنى المحذوف ماثل في سياق الخطاب، كأنك تسمع المُودعين وتراهم يشدون على يد مسافرهم يُردّدون: "سر راشداً مهدياً"، فمقام الكلام يُغني بلا شك عندهم عن التكثير في المقال، وهم من هم في إيثارهم الإيجاز والتخفف ممّا لا طائل تحته.

وفي وُجوب تقديم المبتدأ في الشرط والاستفهام والعرض والتمني، يقول: "وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يُغير معنى الكلام مرتبة التّصدر؛ لأن السامِع يبني الكلام الذي لم يُصدر بالمغير: أهذا راجع إلى ما قبله بالتغير، أو مُغير لِما سيجيء بعده من الكلام، فيشوش لذلك ذهنه"[٢].

وفي تقديم الخبر وجوباً، "وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام، مثل: أين زيد؟ أو ما كان مصححاً مثل: في الدار رجل، أو المتعلق ضميره في "المبتدأ مثل: على التمرة مثلها زبداً، أو عن "أن" مثل: عندي أنت قائم، وجب تقديمه"، يقول الرضي: "هذا بيان لموجبات تقديم الخبر، وإنما قال الخبر المفرد؛ لأنه إن كان جملة متضمنة لما يقتضي صَدْر الكلام لم يجب تقديمه، نحو: زيد من أبوه؟، إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صَدْر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها، كإن وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها، فلا يقال: إنّ من يأتني أشكره"[٣].

---

١) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ج٢، ص٨٥.

٢) الاستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص٢٥٧.

٣) المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٩.

وقد عُني ابن هشام الأنصاري عناية كبيرة بأحوال المُخاطَب والمُتكلم وبالظروف الخارجية التي تبرز اهتماماً واضحاً "بالمقام" وسياق الحال، من ذلك ما يحتمـل الحاليّـة والتمييز، كقولك: كَرُمَ زيدٌ ضيفاً"، فـ "إن قدّرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محـول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (من)، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييـز[1]، فـابن هشام يُوجه المنصوبات إلى كونها تمييزاً في ضوء مُعطيات السياق.

ويعرض ابن هشام لأحوال المُتكلم والمُخاطَب في ذكـر الجهـات التـي يـدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها، الجهة الأولى: أن يُراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يُراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك ...، الجهـة الثانيـة: أن يُراعـي المُعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة[2]، وقد فصلنا الحديث عن ذلك في مكانه من البحث.

ولِعِلْم المُخاطَب عند ابن هشام دَورٌ في تمييز الاسم من الخبر، يقـول: "اعلـم أن لهما ثلاث حالات: إحداها أن يكونا معرفتين، فإن كان المُخاطَب يعلم أحدهما دون الآخر، فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيُقال: "كان زيد أخا عمرو" لمن علم زيداً وجهل أخوته لعمرو، "وكان أخو عمرو زيداً" لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أن اسـمه زيـد، وإن كـان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف، فالمُختار جعله الاسم، فتقول: "كان زيد القائم" لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلاً منهما بقلبـه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً: "كان القائم زيداً"، وإن لـم يكـن أحـدهما أعرف، فأنت مخيّر، نحو: كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيداً"[3].

---

١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٧٣٢.

٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٨٤.

٣) المصدر نفسه، ص٥٩٠.

ومن الأمثلة التي يُتوصّل بها إلى كون المُخاطَب عند ابـن هـشام مُجـوزاً فـي الإعراب، أسلوب النعت المقطوع للترحم أو لغير ذلك، "ومثاله في صفة الترحم: "مررت بزيد المسكين"، يجوز فيه الخفض على الإتباع، والرفع بتقدير "هـو"، والنـصب بتقـدير أرحم، ومثاله في صفة الايضاح: مررت بزيد التاجر، يجوز فيه الخفض على الإتبـاع، والرفع بتقدير "هو"، والنصب بتقدير أعني، ولا فرق في جواز القطـع بـين أن يكـون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادعاء، فالأول مشهور وله أمثلته، والثاني نصّ عليه سـيبويه في كتابه، قال: "وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، يعني بالنصب أو الرفـع، إذا جعلت المُخاطَب كأنه قد عرفهم، ثم قال: نزلتهم هذه المنزلة، وإن كان لم يعرفهم"[١].

وإذا كان تخريج بعض النحويين للنعت المقطوع للرفع أنه مـن أبـواب المبتـدأ المحذوف وجوباً[٢]، فإنه أيضاً يتخرج إعرابه على إضمار ناصب إذا جاء النعت مقطوعاً إلى النصب، يقول ابن عقيل: "إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضـمار مبتـدأ أو نصب على إضمار فعل نحو مررت بزيد الكريم أو الكريم: أي هـو الكـريم أو أعنـي الكريم، وقول المصنف لن يظهر معناه أنه يجب إضمار الرافع أو الناصـب ولا يجـوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح نحو "مررت بزيد الكريم"، أو ذمّ نحو "مررت بعمرو الخبيث"، أو ترحم نحو "مررت بزيد المسكين"، فأما إذا كان لتخصيص فلا يجـب الإضمار"[٣].

والقَصْد بالنعت المقطوع يتّجه إلى الاهتمام بالمُخاطَب، سواءٌ أكان هذا الاهتمـام رحمة أو مدحاً أو ذماً، فإن إظهار صفة المنعوت مما يُوجبه السياق، فكأنك تريـد تنبيـه السامِع بتحقيق صفة بعينها للموصوف فتخالف الإعراب المتوقع، وهـذا الإخـلاف فـي المتوقع مما يقرع انتباه السامِع إلى النعت المقصود.

---

١) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص٢٨٨.

٢) شرح ابن عقيل، ج١، ص٢٥٥.

٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٢٠٤، ٢٠٥.

وللسياق دَورٌ عند ابن هشام في توجيه المعنى في التقديم والتـأخير، مـن ذلـك توجيهه لقول الشاعر:

أحادٌ أم سُداسٌ في أحادِ لُيلتُنا المنُوطةُ بالتّنادِ

ويكون تقديم الخبر وهو (أحاد) على المبتدأ وهو (لُيلتُنا) تقـديماً واجبـاً؛ لكونـه المقصود بالاستفهام مع (سُداس)، إذ شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليهـا أحـد الأمـرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامِع مـن أول الأمـر الـشيء المطلوب تعيينه"[١].

ولم يخرج ابن هشام الأنصاري في تقعيده للغة عن مقولة النحاة الأوائل، إذ عرف الكلام بأنه: "ما تحصل به الفائدة سواء أكان لفظاً أو خطاً أو إشارة أو ما نطق به لـسان الحال، والدليل على ذلك في الخط قول العرب: القلم أحد اللسانين، وتسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله، والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى: آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً [٢]، فاستثنى الرمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الاتصال، وأما قوله:

أشَارتْ بِطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أهْلِهـا إشارَة مَحْزُونٍ ولَمْ تَتَكلـم
فأيقنتُ أن الطرْفَ قد قالَ: مَرْحباً وأهلاً وسَهْلاً بالحبيبِ المُتَيم"[٣]

فإنما نفى الكلام، لا مطلق الكلام، ولو أراد بقوله "ولم تتكلم" نفـي غيـر الكـلام اللفظيّ لانتقض بقوله "فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً" لأنه أثبت للطرف قولاً، بعـد أن نفى الكلام، والمراد نفي الكلام اللفظي، وإثبات الكلام اللغوي.

---

١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٥٩٠.

٢) سورة آل عمران، الآية ٤١.

٣) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق خير طعمة حلـبي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٩م، ص٣٦.

والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال، قول نصيب:

فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بالّذِي أَنْتَ أهلُه ولو سَكَتُوا أَثْنَتْ عليكَ الحقائِـبُ

سياق الحال ودوره في التوجيه النحوي:

"سياق الحال" مصطلح مركب تركيباً إضافياً، دعا إلى التركيب فيه بيان افتراقه عن مصطلح "سياق المقال"، أو التحديد له عوضاً عن الإطلاق في لفظة "السياق" التي قد تُفضي إلى معانٍ متداخلة، حيث إن كلمة السياق وإن كانت مفردة من حيث الصيغة اللغوية تدل على تعددية هائلة: مثل إحالتها إلى السياق الثقافي، والسياق الخارجي (سياق التخاطب)، والسياق الداخلي (علاقات الأجزاء)، والسياق اللغوي (تراكيب الجُملة والعلاقات بين الجمل...إلخ) [١].

ويأتي السياق في "لسان العرب" بمعنى المتابعة، ومنه: ساق الإبل يَسُوقها سَوْقاً وسِيَاقاً، وتَسَاوَقت الإبل: أي تَتَابعت[٢]، وفي أساس البلاغة يذكر الزمخشري لفظة السياق حين يقول: "وهو يسوق الحديث أحسن سياق"، "وهذا الكلام مساقه كذا"، "وإليك يُساق الحديث"[٣]، ويُعدّ هذا من المجاز: لما فيه من تشبيه سوق الكلام بسوق الإبل، إلا أن عامل الزمن بلفظة السياق واستخدامها في تتابع الكلام ينتهى بها إلى ما يشبه المصطلح الحقيقي لا المجازي، فـ "ساق الحديث" أي: سرده وسلسله وساوقه وتابعه وسايره وجاراه، وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه.

---

١) أبو زيد، نصر حامد، النص السلطة الحقيقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٥م، ٩٦.

٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (س و ق).

٣) الزمخشري، أساس البلاغة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م، ص٢١٩.

وفي المعاجم اللسانية الحديثة يُعرّف السياق بأنه: "البيئة اللغوية المحيطة بالوحـدة الصوتية أو الوحدة البنيوية الصغرى، أو بالكلمة أو الجملة، ويعني الوحدات التي تـسبق وتلي وحدة لغوية محددة، كما يعني هذا التعبير مجموعة العوامل الاجتماعية التي يمكـن أن تُؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين الـسلوك الاجتمـاعي والـسلوك اللغوي"[١]، وفي معجم ثانٍ يُعرّف السياق بأنه: "بنية الكلام ومحيطه وقرائنه"[٢].

وأما "سياق الحال" فهو مصطلح يتناوب مع عدة مصطلحات أخرى، سـواء فـي تصانيف اللغويين العرب القدماء، أو في مؤلفـات اللـسانيين المحـدثين، وكلهـا – أي المصطلحات – تقارب وصف الإتيان بالكلام وفق هيئة مخصوصة يُراعى فيهـا البعـد الخارجي للغة، وقد استعمل مالينوفسكي ذلك المصطلح Context of Situation، والذي يعني "سياق الحال" باستعمال "فيرث" له في دراسته اللغوية[٣]، و"سياق الحال" عنده نـوع من التجريد من البيئة أو الوسط الذي يقع فيه الكلام، وهذا التجريد يقوم به اللغويون للوفاء بدراستهم، وسياق الحال يشمل أنواع النشاط اللغوي جميعاً: كلاماً وكتابة[٤].

وقد عرف اللغويون العرب هذا المعنى لسياق الحال منذ القديم، وإن اختلفت فيـه تسمياتهم، فسياق الحال هو: "الحال المُشاهدة"، وهو "مقتضى الحال" أو الظـاهر، وهـو "المقام"، وهو "القرائن الحالية"، وهو "الاعتبار"، وهو "النصبة" كـذلك، والأخيـرة لفظـة أطلقها الجاحظ في (البيان والتبيين)، وأراد بها الحال الدالة التي تُغني عن مجموع صور الدلالة، يقول الجاحظ: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى

---

١) المبارك، مازن، معجم المصطلحات اللسانية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٨٥م، ص٦١.

٢) الخولي، محمد علي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢م، ص٥٧.

٣) السعران، محمود، علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص٣١.

٤) المرجع نفسه، ص٣١، ويُنظر: خليل، إبراهيم، السياق وأثره في الدرس اللغوي، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م، ص ٣٧ وما بعدها.

نصبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات"[١]، ويقول عنها أيضاً: "وأما النصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد"[٢].

والحال ذاته في تعدد المصطلح نجده في اللسانيات الحديثة، فقد يطلق بعض اللسانيين لفظة "السياق" مجردة ويعنون بها سياق الحال، ويُسيمها بعضهم: "القرينة الحالية"، أو "سياق الموقف"، أو "سياق مواقفي"، ويعنى بها مجموع العوامل الاجتماعية وخاصة الثقافية التي أحاطت وتحيط بالمُتكلم والسامِع[٣].

وقد تنبه علماء العربيّة إلى الأثر الذي يُحدثه البعد الخارجي للغة – أي محيطها بما يشمل من مُتكلم ومُخاطَب وظروف متنوعة - على تحديد معان للألفاظ، واختيارات للتراكيب، ومفاضلة بين الأساليب، غير أن تسمياتهم لهذا البعد قد تنوعت، ولعل مثل هذا الاهتمام بالسياق كان مُتعيناً عند من تُحتّم عليهم علومهم استخدام اللغة وسيلة لمقاربة درسهم المخصوص، ويظهر هذا جلياً عند المفسرين، كما يظهر عند البلاغيين والأصوليين والفقهاء؛ فأما المفسرون فتشتد حاجتهم إلى النظر في البعد الخارجي لأنهم بصدد مقاربة نصّ مقدّس تنزل في أسباب معينة، وأُحيطت به ظروف توجه فهمه وتأويله، وفي هذا يقول الزركشي: "ليكون محط نظر المفسر مُراعاة النظم الذي سِيْقَ له الكلام، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوّز، ولهذا تجد صاحب الكشّاف يجعل الذي سِيْق له الكلام مُعتمداً"[٤]، ومثل هذا كثير جداً في عناية المفسرين ممن اعتنى منهم بأسباب النزول خاصة، ولا يشاء البحث هنا الدخول في تفاصيل دور السياق في العلوم

---

١) الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص٧٦.

٢) المصدر نفسه، ج١، ص٨١.

٣) بن ذريل، عدنان، اللغة والدلالة (آراء ونظريات)، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ١٩٨١م، ص١٦٠.

٤) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م، ج٢، ص١٨.

المجاورة للدراسات اللغوية الخاصة، وإنما يعنينا التمثيل للتنوع في المصطلح عند علماء العربيّة في القديم، الذين تفطنوا لمدى أهمية "السياق" في توجيه أحوال الكلام.

وإذا كان نحاة العربيّة قد أشاروا إلى مقصودهم بالبعد الخـارجي إلـى "الحـال المشاهدة" أو "الشاهدة" أو "شاهد الحال"، فإن علماء البلاغة اختار كثيـر مـنهم إطـلاق: "مقتضى الحال" أو "المقام" على البعد الخارجي للغة، ويورد السكاكي هذا المصطلح فـي مفتاحه، يقول: "ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهـي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتـضى الحـال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخـلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى قوة وضعفاً"[١]، وهو المـصطلح نفسه الذي يرد عند القزويني في إيضاحه، يقول: "بلاغة الكلام هي مطابقتـه لمقتـضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف، فمقام التنكير يُباين مقام التعريـف، ومقـام التقديم يُباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف...، وكذا خطاب الـذكي يُبـاين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام"[٢].

عبّر عُلماء البلاغة عن "المُلابسات الخارجيّة" للنّص بما أسموه المقام، واشترطوا في النظر البلاغي "مُوافقة الكلام لمُقتضى الحال"، ومن خلال شرطهم هذا تمكنّوا من رَصْد تأثير سياق الحال الذي يستهدف: المُتكلم، والمُخاطَب (المُتلقّي)، وسائر عناصر المقام ممّا له تأثير في تشكيل البنية الكُلّية للكلام (منطوقاً ومكتوباً) على اختلاف هيئات المقامات، فالجاحظ يتلمّس مُراعاة المقام في القول، ويذكر أنّه "لِكُل ضربٍ من الحديث ضربٌ من اللفظ، ولكلّ نَوْع من المعاني نَوْعٌ من الأسماء، فالسخيف للسّخيف، والخفيف

---

١) السكاكي، مفتاح العلوم، ص .

٢) القزويني، جلال الدين محمد بن سعد الدين (ت٧٣٩هـ)، الإيضاح، تحقيق السيد الجميلي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٨م، ص٨٦، ٨٧.

للخفيف، والجزل للجزل، والإفصاح في مَوْضع الإفصاح" [١]، وأنّه يجبُ " إفهامُ كُلّ قوم بمقدار طاقتهم، والحَمْلُ عليهم على أقدار منازلهم" [٢]، "فالوحشيّ من الكلام يفهمه الوحشيّ من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي، وكلام الناس في طبقات، كما أنّ الناس أنفسهم في طبقات"[٣]، و "مدار الشّرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجبُ لِكل مقامٍ من المقال"[٤].

ويحث ابن رشيق القيرواني على ضرورة مُراعاة المقام، يقول: " وقد تختلفُ المقامات والأزمنة، فيحسُن في وقتٍ ما لا يحسن في آخر، ويُستحسن عند أهل بلد ما لا يُستحسن عند أهل غيره، وتجد الشعراء الحُذّاق تُقابل كُلّ زمانٍ بما استجدّ فيه وكثُر استعماله عند أهله"[٥]، ويُبين مُناسبة الكلام للمتلقي بقوله: " فأوّل ما يحتاجُ إليه الشاعر حسنُ التّأتي والسّياسة، وعِلمُ مقاصد القول، فإن نسبَ ذلّ وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أذلّ وأوجع، وإن عاتبَ خفضَ ورفع، وإن استعطف حَنّ ورَجعَ، وليكن غرضه معرفة أغراض المُخاطَب كائناً مَن كان، ليدخل إليه من بابه"[٦].

ويُعَد عبد القاهر الجُرجانيّ من أوائل من استشعروا أهميّة المقام وتأثير عناصره على المقال دلاليّاً وتركيبيّاً، وذلك عندما عدّ مزايا النّظم " بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها الكلام"[٧]، فبالنّظم راعى الجُرجاني السياق في اللفظ والتركيب والمعنى الذي مهّد له سيبويه، إذ قصد من نظريته هذه وضع بناءٍ مُتكامل ينسجم فيه شكله الخارجي

---

١) الجاحظ، الحيوان، ١٩٦٠م، ج٣، ص٧١ .
٢) الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص٩٣ .
٣) الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص١٤٤ .
٤) المصدر نفسه، ج١، ص١٣٦ .
٥) القيرواني، ابن رشيق (ت٣٥٩هـ) ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الـدين عبـد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م، ج١، ص٩٣ .
٦) المصدر نفسه، ج١، ص١٩٩ .
٧) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٨٢ .

المتمثل في الشّكل والتركيب، مع شكله الدّاخلي المتمثّل في الأفكار، ويتناسب هذا البناء طرديّاً على حسب العلاقة التي تربط بين الشكلين: البناء البرّاني والبناء الجوّاني[١]، لذا نجده يضع ميزاناً لنظريّته إذ يقول: " إنّ الكِلِمَ يُعَلقُ بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض"[٢] وفق "ما يقتضيه علم النّحو"[٣] والعلاقات الدّلاليّة التي تنشأ في التراكيب " وترتّب في النطق بحسب ترتّب معانيها في النفس "[٤].

والحال عنده أمرٌ يقتضي أن يُؤتى بالكلام على صفة مخصوصة كالإنكار مثلاً، إذا اقتضى أن يُورد الكلام مع صاحب ذلك الإنكار مؤكداً، فالكلام الموصوف بالتأكيد مُقتضاه[٥]، فمثلاً كَوْن (المُخاطَب) مُنكراً للحُكم حال يقتضي تأكيد الحُكم، والتّأكيد مُقتضى الحال، وبذلك يقدّم الجُرجاني نظريّة في " السّياق " من خلال علائق الألفاظ بعضها ببعض، يقول: " إنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وإنّ الألفاظ تُثْبتُ لها الفضيلة وخلافها في مُلائمة اللفظة التي تليها أو ما أشبه ممّا لا تعلق له بصريح اللّفظ "[٦]، فالألفاظ تكتسب رونقها وقيمتها بمواقعها وتآلفها مع غيرها.

وينفذ الجرجانيّ إلى التّراكيب ليتوخّى الفروق الدّقيقة بينها، كالتقديم والتّأخير، والتّعريف والتّنكير... إلخ، ويُحللها بدقّة مُتناهية ليلج منها إلى علم المعاني (الصورة العُليا للنّحو العربيّ)، فمحط اهتمام البلاغيين النظر فيما يطرأ على بناء الجملة العربيّة من تحوّلات تركيبيّة تتمثّل في العُدول عن الأصل، ففي قولك: " قائم زيدٌ " يُعلل علماء البلاغة (تقديم الخبر) لغاية تحقيق احتياجات المُخاطَب (المُتلقي) ، كأن يقولوا: للتّخصيص، وهي

---

١) الشلتاوي، موسى، دور السياق في التحليل اللغوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيـة، عمـان، ١٩٩١م، ص ٥٤ .

٢) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٥٩ .

٣) المصدر نفسه، ص ٧٧ .

٤) المصدر نفسه، ص ٦٠ .

٥) المصدر نفسه، ص ٤٨، ٤٩ .

٦) المصدر نفسه، ص ٥٤ .

الغاية التي يفترضها سياق الحال ومقامه، إذ القَصْد لا يرتبطُ بالتّركيب في ذاته حسب، وإنّما في "خواصه"[١]، أو دلالته الخاصّة "[٢] أو ما يدرك فيه بالفكرة اللطيفة[٣].

وتبرز عناية البلاغيين العرب بالظروف والمُلابسات الخارجية (بالعدول عن الأصل) يقول الجُرجانيّ: " وإنما تَكون المزيّة ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر"[٤]، أي الميزة والفضل للتراكيب التي يُعدل فيها عن الأصل، والأصل الذي وضعه اللغويون وتنبّه إليه النحاة، وخروج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر ما نلحظه في استخراج أساليب الأمر والشّرط والنّفي والاستفهام والنّداء... إلخ، ومن أمثلة البلاغيين على العُدُول قولهم: " الأمانةَ أدّيتها " حذف الفعل للتوكيد إن قُدر الفعل قبل المنصوب، وإن قُدر بعده أفاد التّخصيص[٥]، وفي مثل الاعتراض في قوله عزّ وجلّ: ﴿قالوا تالله لقد علمتُم ما جئنا لنُفسد في الأرض﴾ [٦]، إذ اعترض بالجملة (لقد علمتم) بين القسم وجوابه، وذلك للتّقرير وتقوية الكلام، يقول العلوي: " وما فائدته إلاّ تقرير عليهم بالبراءة عن الفساد والبُعد عن تهمة السرقة "[٧].

وكذلك التّعريف بالإشارة، في نحو قول الفرزدق:

أُولئِكَ آبائي فَجِئْني بِمِثْلِهم إذا جَمَعَتْنا يا جريرُ المَجَامِعُ

---

١) السكّاكي، مفتاح العلوم، ص ٧٧ .
٢) العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، ص .
٣) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٩١ .
٤) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٢١١ .
٥) القزويني، الإيضاح، ص ١١٤ .
٦) سورة يوسف، الآية ٧٣ .
٧) العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، ص ١٧١ .

للتّنبيه على غباوة السامع على معنى أنّ قوى المُخاطَب الإدراكيّة لا تستطيع استيعاب المعنى إلا بالإشارة الحسّية[١]، من هُنا كان باب التّأويل والتّقدير لدى (المُتلقي) يتوزّعُ حَوْل الجملة، ومن التّراكيب التي خرجت عن الأصل قولهم: " سَيْلٌ مُفْعَم "، والأصل أن يُقال على مُقتضى الظّاهر: " سَيْلٌ فاعِم " أي ممتلىء، والعُدول إلى اسم المفعول هو أنّ السيْل مُفعم بنفسه من غير فاعل، إذ كان السّيل ممتلئاً بنفسه من نفسه، فالحدث أصل فيه، وأقوى من أن يكون الإفعام من آخر، وبهذا يكون على الظّاهر الإفعام والامتلاء اكتساباً، أمّا في خلاف مُقتضى الظّاهر فيكون الإفعام طبيعيّاً وفطريّاً وأصلاً في ذاته، فيكون المعنى برز بصورة ألصق بالأصل، وأعرف بالملابس من الوجهة المفعولية، وهو ما أسماه البلاغيون (إسناد الفعل إلى مُلابس له بتأويل غير ما هو له)، وتتنوّعُ المُلابسات، فمنها ما يُلابس الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسّبب[٢]، وعليه فإنّ التّراكيب المتولّدة عن خُروج الكلام على مُقتضى الظّاهر تنضبط من خلال (قرائن لفظيّة) مُتحقّقة في التّراكيب، وأخرى (معنويّة) كاستحالة قيام المسند المذكور عقلاً بالمسند إليه، كقولك: " محبتك جاءت بي إليك "، أو قرينة على العادة نحو" هَزَمَ الأميرُ الجندَ "[٣]، وهذه التّراكيب العُدوليّة التي عرض لها علماء المعاني تتحدّد خصائصها التّركيبيّة ودلالاتها وفقاً للمقامات المُنجزة فيها، ولعلّ أبرز عناصر المقام تحكماً وحضوراً: المُتكلم والمُتلقي، وإن كان حضور المُتلقي له أهميّة تسبق المُتكلم في الحضور اتّفاقاً على ما اصطُلح عليه بالحال والمقام [٤]، فتنصرف التّراكيب إلى حال (المتلقي) واحتياجاته التَعبيريّة.

---

١) القزويني، الإيضاح، ص ٤٥ .

٢) القزويني، التلخيص، تحقيق محمد البرقوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٠٤م، ص ٤٦ .

٣) المصدر نفسه، ص ٥٠ .

٤) فإذا كانت البلاغة هي (مُطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته)، فإن هذه المطابقة تعني مُوافقـة أحـوال المتلقين بالدرجة الأولى، وما يجدر ذكره أنّ حديث البلاغيين عن مقتضى الحال يتوافق مع ما أطلق عليه تمام حسّان (غاية الأداء)، ومن هنا يكون مقتضى الحال جزءاً من المقام وليس المقام كله، انظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٧٠ .

إنّ المقام يحتوي على ظروف ومُلابسات خارجيّة تُحددها خصائص الخطاب، ذلك أنّ جُزءاً كبيراً من معاني المفردات والجمل المستعملة تعتمد على الخبرة المشتركة بين (المُتكلم) و (المُتلقي)، فهما أبرز عناصر المقام، وكلّ منهما يحظى بمنزلة مرموقة في النظرية اللغوية العربيّة.

فالمُتكلم: طرفٌ أساسي في عمليّة التّواصل الخطابيّ، تقعُ على عاتقة كلفة إخراج الكلام على نحو يستجيب لمُقتضيات الوظيفيّة (الإبانة) والمقام، فتوكل إليه مهمّة مُراعاة المقامات وتناولها طبقاً للقواعد والأُصول الموضوعة، ويُعَدّ (المتلقّي) قطباً آخر من أقطاب العملية التّواصليّة، فمراعاته ومُراعاة مقامه وجَاب انتباهه ممّا يُؤثّر في تركيب الجمل وحشد مُكوّناتها وفق ترتيب معيّن، ويُؤدي عدم اعتباره إلى خَلق حالة فيها مُعاكسة تماماً لِما يروم إليه المتكلم، ومن ثمّ فإنّ مُراعاة المُتكلم شكلاً ومضموناً تقف جنباً إلى جنب مع مُراعاة حال المُخاطَب، فيتوقّف نجاح "المعنى" ووضوحه وبلوغ الغاية من الخطاب على استحضار: المقام الحي، والمُتكلم الفطن، والمُخاطب اليقظ، إذ هم جميعاً شُركاء في إنتاجه وتحصيله.

ويُمكننا القول: إنّ النظرية اللغوية العربيّة على معياريتها القائمة على الوظيفة كانت تتعامل مع المتلقي على مُستويين: الأوّل: (المُتلقّي الدّاخلي) الذي تحتمّ حضوره داخل الخطاب اللغوي، وهُنا يدخل المتكلم في دائرة الاعتبارات المطروحة عليه من هذا المتلقي، لأنّه يُقيّم صياغته ويُشكلّها نظميّاً على أساس حضوره من ناحية، ومُواجهة ردود فعله من ناحية ثانية، أمّا المستوى الثاني فهو : (المُتلقي الخارجي) الذي تتعدد أشكاله من الفرديّة إلى الجماعيّة، وربّما كان في مقدمة هذا المستوى ما يُمكن أن نسميه (المُتلقي النموذجي) أو (المثالي) الذي يمتلك قدرات خاصّة في النّفاذ إلى (النص) والكشف عن ظواهره، وهذا القارىء كان حضوره مُتمثلاً في النحويين والبلاغيين أنفسهم، فقد تحملوا

مهمّة التّلقي على نحوٍ تقييمي تحليليّ، وكان لهم الحقّ الشرعيّ في التدخل المُفترض للكشف عن بلاغية الخطاب. [١]

إن النحاة حين تصدوا لوصف الظاهرة النحوية، ورسم حدود العربيّة، صدروا عن ملاحظة اطراد الظواهر الذاتية للغة في الأمثلة والشواهد، ومن ثم قعّدوا اللغة في ميادين النحو والصرف والصوتيات، وحاولوا تفسير هذه الظواهر بملاحظة علاقة العناصر اللغوية باعتبار هيئاتها الشكلية ومواقعها، كما أنهم اعتدوا المعنى ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل وعمل المُعرب – على نحو ما بينا سابقاً- ، ولحظوا مستوى البنية الصرفية، ورصدوا علاقات التركيب بملاحظة ثابتة لطبيعة الصيغة في أبنية الكلم، وذلك أمر مذكور لأولئك النحاة، ولكنهم تجاوزوا فوق هذا في رسم معالم النظام اللغوي حدود النص الذاتية، ومادة العبارة الكلامية الخالصة إلى (محيط الحدث الكلامي أو السياق الخارجي، والمتغيرات الخارجية التي تكتنف مادة الكلام)، واعتبروه أصلاً في وصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها[٢].

وفي عودتنا إلى المصنفات اللغوية العربيّة التراثية، نلحظ بعد شيء من إنعام النظر أن القدماء قد أولوا عناية بارزة لهذا الملحظ غير المصرح به باطراد، سواء كان ميدان عملهم في الأصوات أو الصرف أو النحو أو المعجم أو الدلالة، وعلى الرغم من تحديد فترة التقعيد، وبيئته كذلك، فإن أصول المادة التي كانوا يحاولون استنباط قواعدهم المحكمة أو المطردة منها، وطرائق جمع هذ المادة، وأسس الأخذ منها، كل أولئك يشير إلى أن عملهم في مُجمله لم يُحرم من النظر الاجتماعي، ذلك أنهم لم يقتصروا في عملهم على النظر إلى بنية النص اللغوي كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، كما يفعل البنيويون والتحويليون من الدارسين في العصر الحديث، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، والذي قد تتغير صوره بتغير هذا المحيط وتلك الظروف، كما فطنوا

---

١) عبد المطلب، محمد، البلاغة العربّية قراءة أخرى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٢٥٦، ٢٥٧.

٢) الموسى، ناد، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص١٤٧.

إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذلـك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث[١].

ولا تتوقف نظرتهم تلك على مرحلة الجمع التي ترمي إلـى اسـتنباط القواعـد، وإحكام أساليب التقعيد، وإنما جاوزته لتغدو هذه النظرة أو هذا الملحظ أصلاً آخر يضاف إلى أصول نظرية النحاة العرب[٢]، وعليه فإن الضوابط اللغوية وغير اللغوية تتداخل في نصوصهم وتحليلاتهم – كما تبين- بشكل يخرج اللغة من إطارها الذاتي المجرد، ويضفي على النحو صبغة من الحيوية، تسهم بدور فعال في رسم تصور دقيق لفهم طبيعة اللغـة وأبعادها المتنوعة وتجلياتها المختلفة، وهذا التداخل على نحو ما أكدناه سابقاً – لا يعنـي اضطراباً في المنهج، ولا خطأ في التصور بقدر ما يعكس فَهْماً صحيحاً للغة (أو لطبيعة الظاهرة اللغوية) في بُعديها: الذاتي الداخلي، والوظيفي الخارجي، إذ بـدا واضـحاً مـن نصوصهم أن الالتفات إلى الملابسات الخارجية للغة، واعتمادها ضوابط إضافية في تفسير كثير من صورها المتنوعة، لا يصطدم ولا يتناقض مع الضوابط الداخلية، بل إنه علـى العكس من ذلك، يساهم في الإحساس باللغة والتفاعل معها[٣].

وليس مما يعني هذا السياق أن نقف للتفرقة بين المراحل اللغوية الثلاث التي سار عليها الدرس اللغوي العربي القديم: (من نطق الأعراب للغة وصدورهم عن فطرة واحدة، ثم جمع النحاة الأوائل للكلام من أفواه قائليه والنظر فيه، إلى ضبط المنظّرين فيمـا بعـد للأصول التي اتبعها النحاة في عملهم)، بقدر ما يعنيه تلمس اتجاه لغوي بعينه انشعب في أعمالهم، هذا الاتجاه الذي يُعنى بالمُحيط الخارجي للغة فاعلاً ومنفعلاً، وفي سـبيل ذلـك يتعين أن نورد شيئاً من الأمثلة الدالة على هذا الوعي المستبطن.

---

١) بشر، كمال، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م، ص٧٤.

٢) الموسى، ناد، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص١٥٠.

٣) النجار، لطيفة، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص١٠١.

وأول ما نستحضره في استطلاع ملاحظات النحاة العرب على هذا الصعيد ما يقررونه بقولهم: "الكلام ما تحصل به الفائدة؛ سواء أكان لفظاً أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال"[١]، ومؤداه واضح، فإن تجليات الكلام لديهم أربعة؛ اثنان منها ينتسبان إلى المحيط الخارجي الذي يكتنف موقف الخطاب، وهما الإشارة ووقائع الحال المحسّة[٢]، وهذا التنبه الذي كان من ابن هشام في تعريفه الكلام مع ملاحظة البعد الخارجي المؤثر عليه، وهو ما يلحظه علماء اللغة الاجتماعيون، والمعنيون بتتبع خواص اللغة في بعدها الاجتماعي، وهي في اللسانيات الغربية قد افتتحت برائد علم اللغة الحديث (فرديناند دي سوسير) في تفريقه بين اللغة والكلام، وقد ظل اللغويون من بعده يتناولون هذه الظاهرة ويقلبون فيها الرأي والنظر، يقول تمام حسان: "فالكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك، واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط، واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً، ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية[٣].

ولا يحوجنا النظر في أعمال النحاة الأوائل إلى الانتظار إلى زمن ابن هشام، لنقع على أنظار اجتماعية في دراية اللغة، بل على العكس من ذلك، فإننا مع سيبويه نجد كفاية ووفرة من الأدلة على ما نحن بصدد الإشارة إليه من تبصر النحويين العرب بما لأبعاد "سياق الحال" من أثر في تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فشيخ النحاة يلتقي بأعماله مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذ كان يعول على "سياق الحال" في نظراته وملاحظاته وتفسيراته، فكثرت في كتابه الإشارة إلى فَهْم المُخاطَب، والاستغناء

---

١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ج١، ص٣٦.

٢) الموسى، نادر، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص١٥٠.

٣) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٢.

عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فَهْم المُخاطَب والسياق الخـارجي الـذي يجري فيه الكلام، ولذلك يلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواطن كثيرة يعنى بوصـف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله[١]، وما يُلابس هذا الاستعمال من حال المُخاطَب وحال المُتكلم وموضوع الكلام، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي، ورسم خطوط هادية في تعلم العربيّة تعلّما يضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه[٢].

وكان سيبويه يعد الموقف الكلامي بملابساته كلاً واحداً، فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه، ويبلغ سـيبويه مـن اعتبـار موقـف الاستعمال أن يجعله فيصلاً في الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطئها، ومن ذلـك أننـا نراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من الاستعمال بأنها خطأ، وفي موقف من الاستعمال آخر بأنها صواب، وهذه الجملة – لو اكتفي بالنظرة الشكلية الذاتية – جملة نحوية جائزة، ولكن اللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي، كمـا تـستمد مـن معطيـات الـسياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي[٣].

وهذا ما نجد أمثلته في الكتاب، في حكمه على جملـة واحـدة بأحكـام مختلفـة لاختلاف السياق الذي تُنطق فيه، يقول سيبويه في جملة "أنا عبد الله مُنطلقـاً": "وذلـك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله مُنطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان محالاً، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا

---

١) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص١١٥.

٢) الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ص٨٨.

٣) الموسى، ناد، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة حـضارة الإسـلام، دمـشق، ١٩٧٤م، ج٢، ص٨١٢، وينظر: الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ٨٥-٩٧.

علم أنك عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً"[١].

ويظهر في نص سيبويه السابق إدراك عميق للوظيفة الأساسية للغة (وظيفة الاتصال والتفاهم)، فإنه لفهم وظيفة اللغة من حيث هي آلة يجب أن ينظر إليها في إطار عوامل رئيسة ثلاثة ينتظمها الموقف الكلامي، وهي: المُتكلم والمُستمِع (المُخاطَب) والأشياء (عناصر الموقف المحسة وأوضاعها) التي هي موضوع الكلام[٢].

إنّ الحديث عن "سياق الحال" وتجليه بوصفه أصلاً من أصول النظر عند النحاة يدفعنا إلى إيراد بعض الأمثلة والشواهد الدالة – إضافة إلى ما سبق الخوض فيه في مجال الحديث عن منزلة المُتكلم والمُخاطَب فيما تقدم - ، ومن أمثلة الكتاب أننا نجد سيبويه يفاضل بين وجه إعرابي وآخر بما يكون في نفس المُتكلم ونيته، بقطع النظر عما يكون من دواعي التركيب، أن يكون في إعراب "دار" في بيت عمرو بن أبي ربيعة:

دارٌ لمروةَ إذ أهلي وأهلُهم بالكانِسِية نرعى اللهوَ والغزلا

"فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، والرفع يكون على ظاهر البيت بالابتداء، أما النصب فلتقدير ناصب أضمره المُتكلم مُستغنياً عن إظهاره، كأن يقصد: اذكر داراً لمروة[٣].

وإذا كان شيخ النحاة يدفعنا إلى طول التأمل والنظر في المقام لاستجلاء مقصدنا، فإن عالم العربيّة المبرز ابن جني يبسط لنا من تفرده في دقة المُلاحظة وبُعد النظر ما

---

١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٨٠، ٨١، وانظر الموسى، ناد، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه.
٢) الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ص٨٤، ٨٥.
٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٨٠.

يمكننا من تحقيق القول في ما نحن بصدده دونما كبير عناء!، فيشير إلى أن الأولين من المُتكلمين بالعربيّة "قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئين: أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها، من استخفافها شيئاً أو استثقاله، وتقبله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس"[١].

ويتجاوز ابن جني في تفطنه الوقوف إلى الأحوال الشاهدة ليعرض شيئاً من لوازمها من عناية المُتكلم وإقبال المُخاطَب، والحال التي عليها كل منهما، فيقرر بـ "أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يُخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه، استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنت؟ أرني وجهك! أقبل عليّ أحدثك! أما أنت حاضر يا هناه؟!، فإذا أقبل عليه وأصغى إليه، اندفع يُحدّثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مُغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه، لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه، وعلى ذلك قالوا: رب إشارة أبلغ من عبارة، وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة"[٢].

وينطلق القول بابن جني في هذا الباب، وكأنما قد امتلأ باستشعار أهمية حضور أركان الموقف الكلامي أجمعها، لتمد المنطوق اللفظي بياناً لا يكون كاملاً بإغفالها، فلا يقف في التنظير لهذا بل يحقق نظرته بالتمثيل، "ألا ترى إلى قوله:

تَقولُ - وصَكت وجْهَهَا بِيَمِينِها - أبَعْلي هذا بالرحَى المُتقاعِس!

---

١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٥.

٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٦.

فلو قال حاكياً عنها: أبعلي هذا بالرحى المُتقاعس، من غير أن يذكر صكّ الوجـه لأعلمنا بذلك أنها كانت مُتعجبة مُنكرة، لكنه لما حكى الحال فقال: "وصكت وجهها"، علـم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مُشاهد لهـا، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقـد قيـل لـيس المخبر كالمعاين، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: "وصكت وجهها"، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها وليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة به، ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيـده لـو حضرناها"[١].

إنّ ابن جني يصدر عن ثقة بالغة بما "للحال المشاهدة" مـن دور فـي التواصـل الخطابي بين أطراف الموقف الكلامي، فلا يتوقف عند ما سبق عرضه بل يسترسل فـي ذلك بشروحه وكأنه يُنظّر لفكرة مُتكاملة في وعيه: "ألا تستفيد بتلـك المـشاهدة وذلـك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتُـضطر إلـى قـصود العـرب وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالفٌ على غرض دلتـه عليـه إشـارة لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه غير متهم الرأي والنحيزة والعقل، فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا وكأنه حاضر معنا مُناجٍ لنا"[٢].

يقرر ابن جني بما لا يدع مجالاً للريب أن هذا الأصل اللغوي في مُقاربة الكـلام وإحكامه كان مُستدخلاً في بصيرة النحويين الفاحصة، التي توجه عنايتها عنـد التحليـل النحوي إلى كل ما يُلابس الكلام، ليس فقط في بعده الداخلي، وإنما بما يكتنفه من مؤثرات خارجية، لا يصح عندهم أن تغيب أو تُقصى.

وبهذا القدر من العناية يمضي علماء اللغة من تأخر منهم عن عهد الأوائل على ما كان عليه سلفهم، فنجد الإشارات ذاتها تتكرر وتتردد في كتبهم ومصنفاتهم بضرورة

---

١) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤٥، ٢٤٦.

٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٨.

مراعاة تحقيق الفائدة من عملية التواصل اللغوي، واستحضار أركان الموقف الكلامي في دراساتهم وتحليلاتهم.

عكف نحاة العربيّة في دراستهم للظاهرة اللغوية لاستنباط قواعـدهم مـن خـلال عملية استقراء لكلام العرب، أي أنهم استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء Performance الذي يتلقاه المُتلقّي، وكانوا يرمون من وضع قواعدهم إلى غايتين:

الأولى: إعانة المُتلقّي على تجنب الخطأ في فَهْم المعنى المستفاد مما يتلقاه.

والثانية: إعانة المُتكلم على الحذو على تلك القواعد في كل أداء يؤديه[١].

وبناء عليه نستطيع أن نقرّر أن بنية النحو العربي قامت علـى أسـاس نحـوي تركيبي، واتخذت من الأبعاد الأخرى ضوابط ومُوجّهات تُوجـه حركـة العناصـر فـي التركيب وتحكم عليها من حيث الاستقامة والقبول[٢].

وقد كان واضحاً في عمل النحاة عدم تعمدهم صَوْغ نظرية تصف طـريقتهم فـي الأداء، وصدورهم لا عن أصول مُصرّح بها كما هي الحال عند اللسانيين المُحدثين، ومع ذلك فإن عدم التصريح بالأصول والمبادئ النظرية في أعمال النحاة لا يعني خلـو تلـك الأعمال من أبعاد وتصورات انبنت عليها تحليلاتهم ودراساتهم، إذ لا يمكن أن يقوم النحو العربي بأبوابه وصوره المتنوعة وقوانينه المختلفة والعلائق التي تـربط بـين عناصـره المتعددة من دون مبادئ نظرية مخصوصة تصف المعطيات، وتحللها وتضعها في موقعها من بناء العربيّة، فطرائق الوصف والتحليل في أعمال النحـاة وغيـرهم مـن مفكـري الحضارة العربيّة تميل إلى التطبيق، وتتخذ من المثال المـستعمل دلـيلاً علـى الأصـل المستنتج الذي يُشكل ضابطاً يوجه النظر ويضبط الوصف، والناظر في أي كتاب من كتب النحاة يرى ذلك بوضوح، فالمثال يقف دالاً على كثير من أصولهم وضوابطهم، بل إنهم قد

---

١) حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الـشركة المـصرية العالميـة، ط١، ١٩٩٧م، ص٢١.

٢) النجار، لطيفة، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص١٨٨.

يكتفون به لتوضيح فكرة أساسية (مهمة) تنبني عليها مجموعة مـن القواعـد والأحكـام العامة[١].

١) النجار، لطيفة، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص١٧٥.

الفصل الثالث

الوظيفيّة والبراغماتيّة في الدّرس اللّساني الحديث

حظيت المعرفة الألسنيّة باهتمام الأمم والشعوب عبر كل الأزمان والأمكنة، ومـا تزال وستبقى تحتل المكان الأول، وتشغل الحيز الأعظم من الدراسات اللغوية التي تحيط بلغات العالم جميعاً، مكتسبة أهميتها من ارتباطها باللغة الإنسانية، تلك اللغة التي احتلـت مكاناً بارزاً في حياة الإنسان الفكرية، وفي مختلف مظاهر نشاطاته البشرية، ذلك أنـه لا يمكن تحقيق أو إتمام أي تواصل بين الأفراد والمجتمعات – مهمـا كـان بـدائياً – دون استعمالها.

ولقد أدركت البشرية منذ أقدم العصور التي سـجلها التـاريخ أنّ إقامـة جـسور الاتصال بين بني البشر، ونقل الثقافات، وتلاقح الحضارات بما يعود بالخير على الإنسان في كل زمان ومكان، لا يمكن أن يتم إلا عن طريق دراسة لغة الإنسان وفهم ما يُفكر فيه، فأظهرت عناية فائقة بالظاهرة اللغوية، واهتماماً واضحاً بالقضايا اللسانية، ولربما توفرت على موضوع اللغة أكثر من أي شيءٍ آخر، ولم تكن دراسة لغة البشر سهلة أبداً، فكثيراً ما عانى منها أهل العلم والفكر شغفاً منهم للوصول إلى شيء من حقيقتها، وكثيراً ما وقفوا أمامها حائرين، يحاولون فهمها وتفسيرها، كل بحسب تصوره ومنهجه، وضمن ما أتيح له من أدوات بحث ووسائل معرفة.

والحقيقة أنّ معضلة اللغة مردها إلى أنها ظاهرة معقدة، تحتاج إلى تضافر جهـود كثير من العلماء في ضروب شتّى من ضروب العلم والمعرفة، لفكّ شـفرتها، وتفـسير حقيقتها، من هنا توالت جهود البشرية على امتداد تاريخها العريض، واستمر عطاؤها من أجل خدمة هذا المجال المعرفيّ، وبقصد إثرائه، وتراكمت هذه المعارف يوماً بعد يـوم، حتى بلغت مرحلة جديدة من النضج والتطور مع إشراقة شمس العصر الحديث وإطلالـة القرن العشرين.

ولا ريب في أن الدراسة العلمية للظواهر والنظريات التي صيغت حولها على اختلاف مجالات العلوم والمعارف والاهتمامات تتطلّب إرسال النظر في تاريخها التطوري، وتسلسل السير فيها، فهذا إلى حد بعيد يُعين على فهم أسسها ومبرراتها، ويحمل على تبين موقعها من مثيلاتها من الأفكار التي سبقتها أو تلتها، وحتى تلك التي تُزامنها وتتقاطع معها طرداً أو عكساً، متّفقة معها أو مفترقة عنها.

ومعلومٌ أن العلوم والمعارف كثيراً ما تكون متداخلة ومترابطة, يُفضي بعضها إلى بعض على نحو يصعب معه وضع حدود فاصلة, إلا أن الوقوف على أهم مناطق التحول التي يبرز فيها انعطاف في الفكر هو ما يُعنى به علماء اللغة ويتم التنظير له.

ولما كانت الدراسات اللسانية منتمية إلى جملة العلوم التي سارت في مراحل متباينة زماناً ومكاناً وأثراً, ولم يكن من متطلبات هذا البحث أن يتتبع الدراسات اللسانية تأريخاً لها وتفصيلاً, فإننا نكتفي من ذلك بما هو متعلق بأبعاد عملية التلقي وعناصر العملية التخاطبية في الوظيفية (Functionalism), والبراغماتية (Pragmatics) في الدرس اللساني الحديث.

يرى الباحثون المحدثون أن الدراسات اللسانية المعاصرة، تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين[1]:

١- المجموعة الأولى (نظريات لسانية صورية): وتضمّ جميع النظريات اللسانية التي تعتبر اللغات الطبيعية أنساقاً مجردة، يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية.

٢- المجموعة الثانية (نظريات لسانية وظيفية أو تداولية): وتشمل النظريات اللسانية التي تعتمد كأحد مبادئها المنهجية المبدأ الآتي: "اللغات الطبيعية بنيات تحدد خصائصها (جزئياً على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية،

---

١) المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ١٩٨٥م، ص٨.

وظيفة التواصل, ويُشار إلى أنه من الصعب وضع حدٍ فاصل بين هاتين المجموعتين, ويكتفى من ذلك بما يخدم أبعاد نظرية التلقي وجوهرها الذي ينظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تواصلية.

يقرر بعض الدّارسين أن "علم اللغة الحديث إنما ينظر إلى عملية الاتصال اللغوي على أنها الوظيفة الأساسية الكبرى للغات البشر، وقد لوحظ أنها تتمثل في نقل الرسالة من مُرسِل هو (المُتكلم أو المُتحدث أو الباث) الذي يبتدئ العملية الكلامية ويُرسلها إلى آخـر مُستقبل لها، وهو (المُتلقي أو المُخاطَب أو السامِع)، من خلال قناة هي الهواء فـي حالـة الاتصال الشفهي، وتسمى أيضاً (الوسط أو الناقل)، وبشرط أن يكـون طرفـا الاتـصال (المُتكلم والمتلقي) مُتّفقين من قبل على نظام رمزي يسمى أيضاً الرامزة، ويتكـون هـذا النظام من علامات لغوية هي الألفاظ، وهي تتألف من عناصر لغويـة: الفونيمـات (أي الوحدات الصوتية)، والمورفيمات (أي الوحدات الصرفيّة)، ويتضمن هذا النظام بالإضافة إلى ذلك طائفة من القواعد المضبوطة، هي قواعد النحو، تحكم هذه العلامات والعناصـر وتنسق بينها، والعلامات اللغوية أي الألفاظ كيان ذو وجهين: الدال وهو الصورة السمعية أو الكتابية، والمدلول وهو التصور، وإذا استعملت هذه العلامات في جملة فهي تتيح بدالها ومدلولها إقامة عملية رجوع إلى العالم الخارجي من خلال سياق الجملة، وينشأ معنى أي كيان في نظام رمزي من علاقاته بالكيانات الأخرى، ومجموع هذه الكيانات ومـدلولاتها تؤلف نظاماً رمزياً يستخدم للاتصال، أي تؤلف لغة"[١].

وتبرز البراغماتية (Pragmatics) باعتبارها ممثلة للنظريات اللسانية التي تنظر إلى الظاهرة اللغوية في إطار وظيفتها الأساسية (وظيفة التواصل), وتعد أحد التطـورات الأخيرة لما كان يُدعى بـ (الدلالة والتداولية), والنظرية الوظيفيـة (Functionalism) المقترحة في إطار مدرسة هارفارد الأمريكية والنظريات الوظيفية الأوروبية.[٢]

---

١) حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٣، ١٤.

٢) المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص٩.

لقد توجهت النظريات اللسانية إلى الاهتمام بالظاهرة اللغوية مرتبطـة بمحيطهـا وأبعادها الثقافية والطبيعية, يقول فان ديك: " إن النظرية اللـسانية تهـتم بأنـساق اللغـة الطبيعية, أعني تراكيبها المتحققة أو الممكنة التحقق, وبتطورهـا التـاريخي, وبمختلـف أنشطتها الثقافية ووظيفتها المجتمعية وأسسها المعرفية, وفي العادة إنما تصاغ هذه الأنساق من حيث هي أنساق صياغة واضحة من قواعد متواضع عليها, من شأنها أن تحدد نـوع السلوك اللغوي كما يظهر هو ذاته في استعمال العبارة الكلامية اللفظية في كل موقف أو مقام تواصلي [١]، والنظر إلى النص وفق هذه الأنظار اللسانية يعني التفريق بين مستويين: سياق البنية وهو التركيب الداخلي للنص، وموقف يحيط بالنص تتفاعل فيه مجموعة مـن المرتكزات والتوقعات والمعارف، وهذه البيئة الشاسعة تسمى سياق الموقف[٢].

ويرى روبرت دي بوجراند (Robert - De Beaugrande) أنه لا يمكن النظـر إلى النص بمعزلٍ عن سياق بنيته ومحيطه, إذ يقول: " لا يمكن النظر إلى النص بزعم أنه مجرد صورة مكونة من الوحدات الصرفية أو الرموز، إن النص تجل لعمل إنساني ينوي به شخص أن ينتج نصاً ويوجه السامعين به إلى أن يبنوا عليـه علاقـات مـن أنـواع مختلفة"[٣].

لا يخفى أن اللغة في المنظور اللساني الحديث باتت تشكل مـشتركاً كبيـراً بـين مستخدميها، ليس على مستوى البنية الداخلية فحسب، حيث القواعد المتواضع عليها التي يشترك فيها أفراد جماعة لسانية معينة، ولكن كذلك من حيث إن اللغة اجتماعية الطـابع تتشكل من مواقف المتخاطبين وأحوالهم وثقافاتهم، وما يحيط بهم من أبعاد أخرى متعددة، ومن غاية علم اللسان وهدفه أن يعيد تركيب البناء النظري لنسق القواعد المخصوصة

---

١) ديك، فان، النص والسياق، تعريب عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ص١٧.

٢) دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، تعريب تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٩١.

٣) المرجع نفسه، ص٩٢، فالخطاب حدث تواصلي يلزم لكونه نصياً أن يتوافر له: السبك أو الربط النحوي، الحبك أو الالتحام أو التماسك الدلالي، القصد (أي هدف النص)، القبول أو المقبولية: وتتعلق بموقف المتلقي من قبول الـنص، الإخبارية أو الإعلام: أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه، المقامية: وتتعلق بمناسبة النص للموقف.

على مستوى البنية الداخلية، هذا البناء الذي يتضمن ضروب التعميم وإكمـال النمـوذج، ويقتضي صياغة من أعلى مستويات مراتب التحليل الدلالي، وتكـوين المقـولات مـن التراكيب النحوية، وتنظيم عناصرها المكونة من القواعد والقيود والضابطة والاحترازات الضرورية لوصف البنية المجردة لعبارات التخاطب والتداول واستعمال المتداولين لهـا، وأحد أغراض النحو التجريبية أن يصبح قادراً بل بإمكانه أن يعين على تحديد أي أنـواع العبارات تكون من وجهة نظر التواضع جائزة مقبولة، وأيها لا يكـون كـذلك بالنـسبة لمستخدمي اللغة فيما تقصده الجماعة من كلام التخاطب[١].

ويؤكد فان ديك (Van Dyke) على أهمّية حضور السياق في التحليل الكلامي، بقوله: " إن الجملة أو العبارة قد يكون تعين لها القبول من حيث الصفة النحوية - بما في ذلك تحقق البنية الفونولوجية والصرفية والتركيبية - إلا أن "النحو يقتضي أيضاً تخصيص البنية المرتبطة بالأشكال الصورية، وإن كان معنى العبارة المتلفظ بها ليس علـى وجـه الدقة جزءاً من تركيب العبارات، وإنما يتحدد معنى العبارة باستعمال المـتكلم للغـة"[٢], وعلى ذلك فإن تطور الدراسات اللسانية وصيرورتها نحو الوصول بها إلى الوظيفيـة أو التداولية هو تطور من البداهة بمكان، إذ جاء ملبياً لهدف الدراسات اللسانية وسعيها نحـو التعامل مع اللغة في تراكيبها المحدودة، والتي تنتج في الوقت نفسه عدداً لا متناهياً مـن الأشكال اللغوية الجديدة والمتناسبة مع السياقات والمواقف التي تستعمل فيها اللغة، و "إن هدف الدراسة اللغوية ضمن هذا الاتجاه ينحصر في صياغة النماذج الشكلية المعبرة عـن القدرات العقلية لمستعمل اللغة"[٣].

ولسنا نبتعد في حديثنا عن الدراسات اللسانية عن مفهوم النحو، وإنما نعنيـه مـن طرف ما، فـ "إذا تهيأ لنا أن نحمل مفهوم النحو على أوسع معانيه وأدقّها من الناحية

---

١) ديك، فان، النص والسياق، ص١٨.

٢) المرجع نفسه، ص١٨.

٣) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودروه في تحليل اللغة، ص٢٩.

المنهجية، بإدراجنا المكون التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية، وكذلك علم السيمانطيقا الكلي، كنا حينئذ قادرين أن نفسر كثيراً من الخصائص العامة للخطاب من خلال النحو ذاته"[١].

وقد جاءت البراغماتية (Pragmatics) متماشية مع طبيعة اللغة وحاجاتها "الديناميكية " الخاصة بوصفها طريقة في النظر اللساني الحديث، وعليه فإن البحث فيها يشارك فيه دارسون مختلفون، وتتلاقى فيه على وجه معين ميادين من المعرفة مختلفة، أهمها: علم اللغة الخالص، وفلسفة اللغة، والمنطق, والبلاغة, وعلم الاجتماع، وغير ذلك من العلوم المهتمة بالجزء الدلالي من اللغة[٢].

ويعرف رمزي بعلبكي البراغماتية اللغوية (Pragmatics) بأنّها: "أحد ثلاثة أقسام من علم السيما، يعنى بدراسة الرموز التي يستخدمها المُتكلم في عمليّة التواصل، والعوامل المُؤثرة في اختيار رموز معينة دون أخرى، والعلاقة بين الكلام وسياق حاله، وأثر العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب على الكلام"[٣]، ويعرف علم الدلالة (Semantics) أو علم المعاني، بأنّه: "فرع أساسي من فروع علم اللغة، وأحد ثلاثة أقسام من علم السيما، يعنى بدراسة المعنى وبدراسة العلاقة بين الرمز والمُسمّى"[٤].

وتنسب البراغماتية اللغوية إلى تشارلز موريس (Charles Morris) الذي كان له اهتمام بعلم الرموز اللغوية (Signs) من ثلاثة جوانب:

١. الجانب النحوي (Syntax): ويعنى بعلاقة الرموز اللغوية بعضها ببعض.

---

١) ديك، فان، النص والسياق، ص٢٥.

٢) شريف، محمد صلاح الدين، تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ص٩٥.

٣) بعلبكي، رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م، ص٣٩٠.

٤) نفسه، ص٤٤٥.

٢. الجانب الدلالي (Semantics): ويعنى بعلاقة الرموز اللغوية بالأشياء التي تـدل عليها.

٣. الجانب البراغماتي (Pragmatics): ويعنى بعلاقة الرمـوز اللغويـة بـالمتلقي، وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعيـة المرافقـة لاسـتعمال هـذه الرمـوز وتوظيفها.

ولعل أبرز خصائص البراغماتية اللغوية: العلاقة الوطيـدة بـين اللغـة والمقـام (Context of situation)، أي أن المعنى البراغماتي لعبارة ما يستخلص من مجموعـة عوامل المقام الذي قيلت فيه العبارة، وتشمل: المتكلم، والمُخاطَب، والمستمعين، والمكان، والزمان، والموضوع (Topic)، والأسلوب، والغاية التي يقصدها المتكلم، والنتائج العملية والسلوكية التي تحدثها العبارة في المُخاطب والمستمعين.

يقول ليونز: "إنّ من الصعوبة بمكان وضع حد فاصل بين الوظائف الوصفية للغة والوظائف الاجتماعية لها، ولا يمكن لنظرية سيمانتيكية مقنعة وشاملة أن تهمل المعـاني التعبيرية والاجتماعية التي تؤديها اللغة، وبهذا الفهم لا بد للسيمانتيكية من الاعتماد علـى فكرة المقام المناسب"[١]، فاللغات ليست مجرد أدوات لنقل المعلومات الوصـفية، بـل إنّ وظائفها تشمل المعاني التعبيرية والاجتماعية، وعلى ذلك تتولى البراغماتية اللغوية المعنى ضمن إطار المقام المحدد المعالم والمقاصد، ولا بد حينئذ من الإحاطة بالمقام الذي تقـال فيه العبارة، الأمر الذي يستدعي في كثير من الأحيان (الإحاطـة بالمرجعيّـة) الثقافيـة (Culture)، وعناصرها المادية والمعنوية والتاريخيـة والدينيـة والأدوار الاجتماعيـة المتوقعة بين الأفراد والجماعات، كما هي الحال في كثير من الأمثال العربية، إذ لا تُدرك معانيها إلا بمعرفة المقام الثقافي والحضاري والاجتماعي الذي قيلت فيه أصلاً، (كقولهم: على أهلها جنت براقش)، (قطعت جهيزة قول كل خطيب)، (يداك أوكتا وفوك نفخ) ...

---

١) ليونز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ص

إلخ، وكقولهم: "السلام عليكم": قد تؤخذ مأخذ التحية الإسلامية، أو مأخذ المخاطبة (وفقـاً للقرائن الانفعالية المصاحبة للنطق بها)، ولا يفهم قول الشاعر:

دَع المَكارِمَ لا تَرْحَل لِبُغيتِها واقعُد فإنك أنتَ الطاعِمُ الكاسِي

إلا بالإشارة إلى المقام الذي قيل فيه.

فالسياق إذن جزء مهم من المقام، ولـه أهميـة بالغـة فـي تحليـل الخطـاب (Discourse Analysis) المكون من مجموعة من الجمل المتراصّة والتي تشكل نصّاً.

وإذا كانت البنيوية والتوليدية مهتمةً بدراستها للأشكال (الدالة), فإن الدارسـين علـى الطريقة البراغماتية يجعلون وكدهم النظر إلى الأشكال (الدلالية), ويعتبرون المقـام فـي مقابل اهتمام الدراسات السابقة بالنظام اللغوي, وينظرون في القول بعد أن كـان النظـر اللغوي يبحث عن الجهاز المختفي وراء القول, ويتساءلون في علاقـة اللغـة بـالكلام, وجدوى التفريق بينهما, بعد أن كان اللغويون جازمين في إبعادهم إنجـاز الكـلام عـن الدراسة العلمية [١].

وتشترك البراغماتية (Pragmatics) مع غيرها من الدراسات اللغوية المهتمـة بدراسة اللغة في إطارها الاجتماعي العام, فاللغة ليست مجرد وسيلة لنقل الأفكار ووصف الأشياء وإنما هي ميدان ننجز فيه أعمالاً لا تنجز إلا في اللغـة وباللغـة[٢], ويعتقـد دي بوجراند أن اللسانيات المبنية على طابع الممارسة ستكشف أن قواعد اللغة فـي جملتهـا متغيرة طبقاً لمطالب المواقف الجارية, وبدلالات فعاليات النص التي تسعى إلى إيجاد

---

١) شريف، محمد صلاح الدين، ص٩٥.

٢) المرجع نفسه، ص ١٠٣ .

تأثيرات خاصة[١]، وهذا ما اعتقده أوستن قبلاً, فهو في نظريته الموسـومة بـ ـ (أفعـال الكلام) يرى في القول نوعاً خاصاً من أنواع الفعل حسب المعنى الخاص للقـول, وهـذه النظرية هي ما يعدونه نظرية الذرائعية (أو البراغماتية) الاجتماعية, وفيها يُتناول القـول باعتباره فعلاً ضمن إطار القوانين والأعراف الاجتماعية[٢] .

وتمثل الوظيفية (Functionalism) إحدى مدارس الفكر اللغوي المعاصر التـي تُعنى بكيفية استخدام اللغة وبالقيمة الاتصالية للغة، فاللغة في نظر هذا الاتجاه عبارة عـن وسيلة اتّصال, يستخدمها أفراد المجتمع للتوصل إلى أهداف وغايات، وجـوهر اهتمـام الوظيفية يتمثّل في: لماذا نستخدم اللغة؟.

يعرف رمزي بعلبكي في "معجم المصطلحات اللغويـة" علـم اللغـة الـوظيفي (Functional Linguistics) بأنه (أ) فرع من علم اللغة قوام منهجه التحليل الوظيفي، (ب) فرع من علم اللغة يدرس اللغة باعتبارها أداة للتواصل الاجتمـاعي، وينظـر فـي الوسائل التي يكتسب فيها المرء لغته، وفي كيفيّة استخدامه لُغتـه للتواصـل فـي بيئتـه الاجتماعية[٣].

"فإذا كان دور اللغة هو توفير أسباب التواصل، فإن دراسة اللغة ينبغي أن تراعي ذلك، وكل ما يضطلع بدور في التواصل ينتمي إلى اللغة، وكل ما ليس له مثل هذا الدور يعد خارجاً عنها، وبعبارة ثانية يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ العناصر اللغوية هي التـي تحمل شحنة إعلاميّة، أما التي لا يُمكن أن نعتبرها ذات شحنة إعلاميّة فـلا يعتـد بهـا اللغوي، والأولى وحدها هي التي لها وظيفة"، وعلى ذلك يربط الاتجاه الوظيفي بين النظام اللغوي وكيفية توظيف هذا النظام لأداء المعاني، ويتمثّل هذا الربط في مظاهر ثلاثة:

---

١) بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ص ٩٣ .

٢) ليونز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ص١٩٢-١٩٣ .

٣) بعلبكي، رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية، ص٢٠٤.

١. المظهر الأول: الخيارات المتعددة المتاحة للمتكلم والمتمثلة في الأبنية والتراكيب المختلفة الموجودة في لغته، فكل تركيب يؤدي وظيفة مختلفة لأنه يُمكن المـتكلم من تنظيم كتل المعلومات طبقاً لظروف الكلام.

٢. المظهر الثاني: وهو أنّ جذور اللغة تمتد إلى البنى الاجتماعية بكافة أشكالها، فلا يمكن فصل اللغة عن الثقافة، التراث، العادات والتقاليد، إنّ الظواهر الاجتماعية التي يرتبط بها الفرد بحكم انتمائه إلى مجتمع ما تفرض عليه سلوكاً لغوياً معيناً، ويظهر ذلك بوضوح في المواقف المختلفة، فالتحدث إلى رئيس العمل وإلى زميل في العمل أو خارجه لا يتخذ مجرد أشكال لغوية مختلفة وإنما نجد أن الأشـكال اللغوية مستمدة من الأعراف الاجتماعية، هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد أن الكلام يعكس الخلفية الاجتماعية والثقافية للفرد، فالبيئة الاجتماعية إذن تنعكس في التراكيب اللغوية التي نستعملها.

٣. المظهر الثالث: (تضافر العناصر): بمعنى أن عناصر اللغة مجتمعة تساهم فـي أداء الفكرة التي يريد المتكلم توصيلها، وعلى ذلك يربط الاتجاه الوظيفي اللغـة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر[١].

وتأتي الوظيفية (Functionalism) بمدارسها المتعددة والتـي يجمعهـا ضـابط تصوري واحد تجاه طبيعة اللغة باعتبارها وسيلة اتصال اجتماعية يستخدمها الفـرد لأداء وظائف مختلفة وللتأثير على الآخرين, متفقة في ذلك مع البراغماتية في اعتمادها علـى اللغة كأساس لممارسة الفعل على (المُتلقي) على اعتبار أن النص اللغوي في جملته إنمـا هو: نص في موقف[٢]، ومختلفة عن التحويليين الذين " يصدرون عن وجهة نظـر ذات امتداد مؤداها أن الظواهر اللغوية تنضبط, من حيث المبدأ, بشروط نحوية خالصة قابلـة للتشكيل على نحو محكم، وأنّ العوامل غير النحوية مما يلابس النحو ويتداخل وإياه كمثل

---

١) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص٧١-٧٢.

٢) فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ١٩٩٢م، ص٩٨.

عقيدة المتحدث إزاء العالم الذي يعيش فيه, والفروض القبليّة, وآثـار موقـف الخطـاب, واستراتيجيات الحِسّ وهكذا، لا تلعب إلا أدواراً فرعية في تشكيل المـستويات المتفاوتـة لأصولية الجملة, أو كونها مقبولة لدى أبناء اللغة " [١].

ومختلفة كذلك عن التحويليين في اعتقادهم " على نطاق واسع, أنّ التفـسير غيـر النحوي خطيئة لا يجوز لنا أن نقارفها إلا أن تفشل التشكيلات النحويـة المحكمـة؛ وأنّ العوامل غير النحوية مما لا يمكن تشكيله بإحكام قليلة الأهمية في نظريّـة النحـو, أمـا الوظيفيون فيجعلون وكدهم أن يُظهروا أن وجوهاً عريضة من الظواهر اللغوية تحكمهـا في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحوية، وأنّ ما يتبقى وراء ذلك، إذا اقتـصر بـه على التحويلات والشروط الممكن تشكيلها بإحكام, قليل الأهمية جداً [٢].

ويرى علماء اللغة أن أفضل رؤية للوظيفية[٣] أنها اتجاه معين في إطار البنائيـة، ويميزها الاعتقاد بأن البنية الفونولوجية والنحوية والدلالية للغات تحددها الوظائف التـي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها، وأشهر من يمثل الوظيفية أعضاء حلقة براغ التي ترجع أصولها إلى دائرة براغ اللغوية التي تأسست عام ١٩٢٦م، وكانت ذات تأثير خاص في علم اللغة الأوروبي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية[٤].

ولم يتخذ تحليل "المعنى" عند أتباع (مدرسة براغ) "منحى المنطـق الوضـعي أو المنحى التجريدي الذي يفصل المعنى عن الاستعمال اللغوي، وإنما اتخذ منحى وظيفيـاً، وهذا واضح في أن ما سموه بالمحتوى الدلالي (Semantic Content) يرتبط من جانب

---

١) الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ص٨٢.

٢) الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ص٨٢.

٣) وتوجد ضمن الاتجاه الوظيفي العام مدارس متعددة، تختلف في تناولها للمظاهر المدروسة من حيث (عمق التحليل) ومن حيث التركيز على التفاصيل المتعلقة بالظاهرة، إلا أنه يجمعها تصور واحد تجاه طبيعة اللغة، فاللغة وسيلة اتـصال اجتماعية يستعملها الأفراد لأداء وظائف مختلفة وللتأثير على الآخرين.

٤) ليونز، جون، اللغة وعلم اللغة، تعريب مصطفى التوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٩٨٧م، ص٦٢.

بمستويات لغوية أخرى: كالمستوى النحوي والمستوى الأسلوبي، ومن جانب آخر بحقائق العالم الخارجي، بما في ذلك مشاعرنا تجاه هذا العالم، فهناك حقيقة مهمة حـول عمليـة الاتصال اللغوي ينبغي أن ندركها، ألا وهي أن المتكلم حينما يُوجّه خطابه إلى المـستمع فإنه لا يريد فقط أن ينقل إليه بعض الحقائق، ولكنه يريد أيضاً أن ينقل إليه مشاعره تجاه الحقائق، إن العبارات المنطوقة تكون دائماً مغلفة بمشاعر الفرد، وذلك بحكم انتمائه إلـى بيئة اجتماعية تتموج فيها شتى المعطيات والمتغيرات، وقد فهم لغويو مدرسـة بـراغ أن ربط محتوى الكلمة بالحقائق الخارجية يمثل وظيفة اللغة في المجتمع"[١].

واللغة عند اتباع هذه المدرسة تُستخدم كوسيلة تعبيرية تأثيرية، وهي ليست شـيئاً مجرداً عن الواقع الذي توجد فيه، بل إن وظيفتها هي التفاعل مع هذا الواقع، والمنظـور الوظيفي للجملة ينظر إلى الجملة على أنها تتكون من شقين: الأول يسمى المسند والثـاني يسمى المسند إليه، ويأتي المسند في الغالب أولاً ثم يعقبه المسند إليه، هذا هـو الترتيـب المتبع حينما يكون نسق الجملة محايداً، والنسق المحايد هو الترتيـب المـألوف لأجـزاء الجملة في الاستعمال العادي، أي الاستعمال الذي يراد به مجرد الإخبار أو الإسناد، أمـا حينما يريد المتكلم أن يجذب انتباه السامع إلى عنصر معين في الجملـة، أو أنـه يريـد التركيز على عنصر معين لأنّه يمثل في نظره زبدة الحدث اللغوي أو جوهره، فإنه يلجـأ عندئذ إلى خرق هذا النسق الطبيعي كقولك جواباً لمن سألك: من أخبرك بذلك:

أخوك	أخبرنـ ـي بذلك
المسند	المسند إليه

فعند الوظيفيين أخوك مسند وأخبرني بذلك مسند إليه، والأصـل أخبرنـي بـذلك أخوك.

---

١) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص٧٥.

وعلى هذا فالمنظور الوظيفي للجملة هو أساس التحليل عندهم، وهو يعني ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء السياق الفعلي[١]، وهم يلتفتون إلى:

١. نسق الجملة: أي كيفية ترتيب الأجزاء فيها.

٢. السياق العام للحدث اللغوي.

٣. السياق الدلالي الخاص للجملة (البنية الدلالية).

ولغويّو براغ عموماً لم يكن لديهم ميل إلى التّقنين الجامد للمظاهر الوظيفية للغـة، ولم يحفلوا بجعل الدراسة اللغوية دراسة علمية، إذ كان اهتمامهم منصباً بوجه خاص إلى الكيفية التي تزود بها اللغة المتكلم بعدد من الأساليب والطرائق التعبيرية المناسبة لظروف اجتماعية مختلفة.

وتأتي المدرسة الوظيفية الإنجليزية التي يتزعمها عالم اللغة الإنجليـزي فيـرث (Firth) لتظهر شدة الارتباط بين اللغة ووظيفتها الاجتماعية, فقد اعتمد فيرث في بنـاء نظريته اللغوية على مفاهيم مالينوفسكي (Malinowski) مطوراً لها ومتوسعاً بها[٢].

وبيان ذلك، أن عالم الأنثروبولوجيا مالينوفسكي قارب اللغة من حيث هي إحـدى تمظهرات المجتمع في سلوك أفراده، وعليه فقد رأى أن معنى الجملة يتحدد في الـسياق المعين الذي ترد فيه، والسياق الذي قصده مالينوفسكي: هو البيئـة الطبيعيـة أو الواقـع الثقافي للمجتمع، ولأنه لم يكن لغوياً بالدرجة الأولى فلم يكن مالينوفسكي مهتماً بـصياغة نظرية لغوية، أما فيرث فقد اقتبس من مالينوفسكي فكرة أهمية دراسة اللغة فـي إطـار سياق معين، فجاءت نظريته اللغوية مبنية على أساس ارتباط اللغـة بـالفرد والمجتمـع، ولذلك فإن فكرة سياق الحال، والتي يعزوهـا بعـضهم فـي أساسـها للأنثروبولـوجي مالينوفكسي، أصبحت تعني عند "فيرث" دراسة اللغة كأداة اجتماعية، أي كأداة في

---

١) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودروه في تحليل اللغة، ص٧٦-٧٧.

٢) ينظر لطفي، مصطفى، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي "دراسة في علم اللغة الحديث"، معهد الإنمـاء العـربي، ١٩٨١م، ص٤٦-٥٣.

المجتمع يستعملها الأفراد بقصد تحقيق أهداف وأغراض معينة[١]، "وقد أكـدت "وظيفيـة لندن": أن اللغة ظاهرة إنسانية وأنها أهم نشاط سيميائي عند الإنسان، ومن هنا فـإن كـل نظرة تجزيئية لهذا النشاط تفقده طابعه الخاص وهو إنسانيته، وتعزله عن باقي الأنـشطة اليومية عند الإنسان، وهذه النظرة التجزيئية – التي يطبقها البنيويون الأمريكيون في رأي "فيرث" نظرة ناقصة لا تمكن من إعطاء صورة صحيحة عن اللغة[٢]، وقد بات معروفـاً لدى المتخصصين أن الوظيفة الأساسية للألسنية عند "فيرث" هي بيـان معنـى الحـدث اللغوي، فالمعنى عنده ليس العلاقة المتبادلة بين اللفظ وصورة الشيء الذهنية، بل المعنى تحدده وظيفة الحدث اللغوي من خلال خضوعه للتحليل تدريجياً على مستويات اللغة كافة (الصوتية والصرفية والنحوية) في ظل سياق الحال، وعلى ذلك يتعامل "فيرث" مع سياق الحال تعامله مع أي سياق لغوي آخر، هذا إن لم يكن السياق هو المظلة التي تحتضن هذه النظم وتتحكم فيها، وهو في نظره أداة من أدوات البحث اللغوي بالطريقة نفـسها التـي يستخدم بها النظام النحوي مثلاً، ولا يتصور "فيرث" علماً للدلالة دون الإحاطة بالـسياق، إذ يقول: إن التصور الأساسي في علم الدلالة يقوم على سياق الحال"[٣].

وتأتي المدرسة الفرنسية بزعامة "أندريه مارتنيه" لتحذو حذو (مدرسة براغ) في نظرتها الوظيفية للغة، فمفهوم الوظيفية عند مارتينيه يـرتبط باختيـار المـتكلم أدواتـه التعبيرية اختياراً واعياً، مما يكفل أن تتحدد وظيفـة أي جـزء مـن الكـلام (بالـشحنة الإخبارية) التي يكون في مقدور المتكلم أن يحملها ذلك الجزء، وبذلك تكون الوظيفة

---

١) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص٨٢.

٢) غلفان، مصطفى، نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي، حوليات كليـة الآداب والعلـوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، العدد ٣، ١٩٨٦م، ص٤٨.

٣) ليونز، جون، ما معنى نظرية المعنى عند فيرث، تعريب عبد الكريم مجاهد، آفاق عربية، كـانون الأول، ١٩٩٠م، ص٦٠، ٦١.

القيمة التمييزية من الناحية الدلالية العامة[١]، وينبني على هذا التصور للوظيفـة ارتبـاط مفهومها بمدى قدرة المتكلم على التوقع، مما يستلزم أن تكون (الشحنة الإخبارية) ضعيفة إذا كان توقع السامع كبيراً، وأن تكون قوية إذا كان توقعه ضعيفاً، وبذلك وسع مارتنيـه مفهوم الوظيفة وجعلها محكومة باعتبارات تتصل بوظيفة اللغة، كونها ظاهرة من ظواهر الاتصال والتخاطب[٢].

وخلاصة القول في الوظيفية والمدارس اللسانية المهتمة بالوجهة الاجتماعية للغة: أن اللغة مرتبطة بمحيطها الخارجي ارتباطاً وثيقاً بحيث يتعذر فهم مقاصدها منقطعةً عنه, ولا يمكن فصل النص اللغوي عن سياقه، فليس النص مجموعة من الجمل المتتابعـة أو الوحدات المجردة إنما هو توليفة من الجمل المترابطة بمتممات معينة [٣].

فالخطاب حدث تواصلي يلزم لكونه نصياً أن يتوافر له: السبك أو الربط النحوي، الحبك أو الالتحام أو التماسك الدلالي، القصد (أي هدف النص)، القبول أو المقبوليـة: وتتعلق بموقف المتلقي من قبول النص, الإخبارية أو الإعلام: أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه, المقامية: وتتعلق بمناسبة النص للموقف. والاكتفاء بما هو لغوي في مقاربة النصوص هو انغلاق يحول دون الوصول إلى المقاصد [٤]، بل إننا، قبل التفكير في قضية تحليل اللغة ونصوصها، نتبين أن بناء الجملة في أساسه يتطلب أن يقوم المـتكلم بتعليـق دلالات الألفاظ في عقله أولاً، وترتيبها بحسب معاني النحو وفقاً لقدرته اللغوية، ومن ثـم ينتج عن هذا نظمها وترتيبها في النطق، ووفق قدرة المتكلم هذه تتفاوت صحة التعليق أو فساده، والتي يترتب عليها من بعد وصف النظم بالجودة أو الرداءة، وقد تبين ما للنظم من معنى يتكون من اندماج المقاصد الإبلاغية والتواصلية مع الوظائف أو المعاني النحوية[٥].

---

١) يُنظر: الموسى، نادر، نظرية النحو العربي، ص ٨٣، موسى، عطا، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القـرن العشرين، ص٣٠٦، ٣٠٧. المسدي، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ص١٥١.

٢) المسدي، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص١٥١.

٣) ليونز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ص٢١٨.

٤) مفتاح، محمد، مجهول البيان، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٩٠م، ص١١٠.

٥) حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١١.

إن المعنى وفق ما يراه فيرث: هو مجموع معقد من العلاقات السياقية, أما السياق فيقصد به من جهة: جوار الكلمات في التلاصق الركني للجمل في الملفوظ أي ما يسبقها وما يلحقها من مفردات, وعادة يعتبر العامل النحوي في تركيب الكلام مظهراً سياقياً، ومن جهة أخرى: هو مجموع العوامل والظروف الاجتماعية التي تكتنف العملية التخاطبية[١]، ولابد من التوازي بين السياقات الداخلية والشكلية للقواعد وبين السياقات الخارجية للموقف، فالمعنى وفقاً لذلك: مجموع العلاقة بين اللغة المجردة وعالم التجربة[٢]، يتوصل إليه بتحليل الملفوظ من خلال إظهار سياقية الوقائع[٣]، فاستبعاد أثر السياق الاجتماعي على اللغة يجعل الكلام أمراً يكاد يكون مستحيلاً، لأن الرسائل المنطوقة تفصل خصيصاً بحسب احتياجات المتلقين, ولهذا فإن المتحدث يراعي أن يلائم وينسق بمهارة عالية بين خطابه ومتطلبات السياق أو الموقف الكلامي[٤]، وقد استمرت اللسانيات في تطورها معتمدة المفاهيم السابقة وذلك على يد أصحاب علم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics), إذ تنبهوا لما للغة من طبيعة اجتماعية وتعالق مع المحيط الخارجي, فأخذوا على عاتقهم النهوض بالصعوبات الكائنة في منهج التحليل اللغوي المعتبرة للسياق أو لمقام الكلام[٥].

لقد ساد هذا البعد الجديد في النظر اللساني مناهج الدرس اللغوي الحديث كالوظيفية (Functionalism), وعلم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics), والذرائعية (Pragmatics), والتي يطلق عليها مناهج التوسيع إذ انتظمها محور واحدٌ مشترك هو أنها " توسّع " في التحليل إلى ما وراء حدود النظر اللغوي الذاتي الخالص, وتعول على عناصر إضافية ومتغيرات خارجية تُلابس المادة اللغوية الخالصة, ويمكن لنا أن نقول إن

---

١) بن ذريل، عدنان، اللغة والدلالة "آراء ونظريات"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨١م، ص١٦٠.

٢) روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تعريب أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ١٩٩٧م، ص٣٤٩.

٣) بن ذريل، عدنان، اللغة والدلالة، ص١٦٦.

٤) هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تعريب محمود عبد الغني عياد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٢٥.

٥) خليل، حلمي، مقدمة لدراسة اللغة، دار القلم، دبي، ١٩٨٩م، ص٣١٩.

دي سوسير (De-Saussure) قد هجس بهذا المنزع قبلاً[١]؛ ذلك أنه " أقام تفرقة بين اللغويات الداخلية واللغويات الخارجية على اعتبار أن الأولى هي بمثابة دراسة (محايثة) للغة في حين أن الثانية هي عبارة عن دراسة للعلاقات القائمة بين اللغة من جهة وبين الدوائر المؤثرة عليها, كالحضارة, والتاريخ السياسي, وعلم النفس... إلخ من جهة أخرى"[٢].

إن معالجة العلاقة بين القول والمقام تسمح لنا بأن نقول وبكل تأكيد: إن الجوانب اللفظية والجوانب غير اللفظية تكون حاضرة في كل تواصل بين الأفراد، وما هو غير لفظي يتداخل باستمرار مع ما هو لفظي مما يجعل السلوك اللغوي سلوكاً معقداً، وفيه تظهر العناصر غير اللغوية أو الخارجة عن اللغة وكأنها عناصر أساسية في التواصل، لأنها تقدم للمتحاورين معلومات إضافية لا تقل أهمية عن المحتوى اللفظي للخطاب نفسه[٣].

وتتمثّل المبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي فيما يلي:

أولاً: وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي "وظيفة التواصل".

ثانياً: موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمُتكلم والمُخاطَب.

ثالثاً: النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة نظر تداولية.

رابعاً: يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية: أ. النفسية ب. التداولية ج. النمطية [٤].

---

١) الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ص٨١.

٢) إبراهيم، زكريا، مشكلة البنية، مكتبة مصر بالفجّالة، ١٩٧٦م، ص ٥٠ وما بعدها. وانظر: الموسى، ناد، نظرية النحو العربي، ص٨١.

٣) غلفان، مصطفى، الإشارات والمقام التواصلي، حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، العدد٢، ١٩٨٥م، ص٨٧، ٨٨.

٤) المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٦م، ص٩، ١٠.

واستناداً إلى المبادئ السابقة للنحو الوظيفي، ولتشكل " النظريـة " وفـق أنـساق اتخذت منظورات محددة ومخالفة للنسق المطرد في اللسانيات قبلاً، فإنها كذلك نظرت إلى الوظائف أو المعاني النحوية نظرتها الخاصة التي تخدم أسـسها، حتـى إنهـا جـاءت بمصطلحاتها وتسمياتها الخاصة لأبواب موجودة أصلاً في البناء النحـوي القـديم، فهـم يقسمون الوظائف في النحو الوظيفي إلى قسمين: وظائف تركيبيـة، وأخـرى تداوليـة، والأول منها ينتمي إليه وظيفتا الفاعل والمفعول، بينما ينتمي إلى القسم الثـاني وظـائف المبتدأ والمحور والبؤرة والذيل والمنادى، وهذا القسم يعنى بالنظر إلـى المقـام حـسب شروطه المعينة[١]، أي أنه يعنى باللغة بحسب دورها التداولي والتخاطبي فـي سـياقات المحادثة المختلفة, وتستند الحالات الإعرابية من المنظور الوظيفي إلى مكونات الجملـة بمقتضى وظيفتها الدلالية أو التركيبية أو التداولية بحيث تتفاعل الوظائف الثلاث في تحديد الحالات الإعرابية بالشكل الآتي:

١. إذا كان المكون حاملاً لوظيفة دلالية فقط تسند إليه الحالة الإعرابية (النـصب) أو الحالة الإعرابية (الجر) إذا كان مسبوقاً بحرف جر بمقتـضى وظيفتـه الدلاليـة نفسها.
٢. إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية تـسند إليـه الحالة الإعرابية (الرفع) إذا كان فاعلاً، أو الحالة الإعرابية (النـصب) إذا كـان مفعولاً بمقتضى وظيفته التركيبية، بمعنى أن الحالة الإعرابيـة التـي تقتـضيها الوظيفة التركيبية تخفي الحالة الإعرابية التي تستوجبها الوظيفة الدلالية[٢].

وإذا كان اللسانيون المُعاصرون في معظمهم ينطلقون في دراستهم للظاهرة اللغويّة من الكل (أو المركب) إلى الجزء (أو المفرد)، فإنّ التفكير اللساني العربي القديم يعتبر أن

---

١) المتوكل، أحمد، المنهج الوظيفي "ضمن قضايا المنهج في اللغة والأدب، دار توبقال للنشر، الدار البيـضاء، ١٩٨٧، ص٢٣.

٢) المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٦م، ص١٨.

الاتجاه المعاكس هو الأصح[١]، وليس ذكرنا لاختلاف المنهجين مـن غايتـه المفاضـلة بينهما، بل هو محاولة قراءة هذه الأعمال بغية توصيفها وتصنيفها، وعندما يذهب القـول إلى ذكر خلو الأعمال اللسانية القديمة من النظرية بمحدداتها الصارمة وضوابطها المقيدة، فإن ذلك لا يعني غياب أبعاد هذه النظريّة عن العمل اللغوي العربي القديم، بل الإبانة عن أن قضية التنظير لم تكن "هاجسهم الشاغل"، وما نود التأكيد عليه هو أن الإشارات الملحة في كتب النحو حول المسألة الواحدة، والتمثيل المتكرر على القضية نفسها، يكشف عـن وعي عميق يملأ أولئك النحويين في مقاربتهم لعملهم، وأن شيئاً من النظر المشترك الذي بات له تسميات مختلفة في المدارس والنظريات المحدثة، لم يكن بعيداً عن اللغوي القـديم في فِكْره وحدسه في تصنيفه وتقعيده.

وفي عودتنا إلى التراث النحوي لاستجلاء أبعاد نظرية التلقي واعتمادها أصلاً في عمل النحويين، نجد أنهم قد أولوها عناية تضبط مسائلهم كما هو الـشأن فـي العـصر الحديث، يُستدل على ذلك بالأمثلة المتكاثرة في مصنفات التراث النحوي، وبما هو كـائن في حدس نحاة العربية ومتعين في بصائرهم بما لم يسموا له أو يعنونوا, بـل جـاء فـي نظراتهم وأحكامهم متى استدعى المثال أو روعي الشاهد.

فسياق الحال بما هو مستقر في لسانيات المحدثين، يتكون مـن هـذه العناصـر المكونة للحال الكلامية[٢]، وهي كالآتي:

١. شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكـلام غيـر المتكلم والسامع – إن وجدوا- وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، ودورهم أيقتصر على الشهود أم يشاركون من آن لآن بالكلام، والنصوص الكلامية التـي تصدر عنهم.

---

١) الأخضر، بوجمعة، التفكير اللساني العربي القديم "تساؤلات حول إعادة القراءة"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٧م، ص٣٦.

٢) السعران، محمود، علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص٣١٠-٣١٢.

٢. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام.. إلخ، وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أياً كانت درجة تعلقه.

٣. أثر النص الكلامي في المشتركين كالإقناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك ... إلخ، وهكذا يتضح أن من أهم خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي.

وسياق الحال عند القدامى، - بما تعنيه هذه الأسس السالفة -، نمثل لها بفرادة النظر عند ابن جني، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى القول بأنه قد سبق "فيرث" إلى نظرية السياق الاجتماعي، وإن جاءت رؤيته مبعثرة تفتقر إلى التنظيم في إطار شامل مكتمل[١]، ويقرر بعضهم بأن أهم موضوع عرض له هذا النحوي النابه مما يتصل بدراسة "المعنى" هو ذلك الذي يطلق عليه المحدثون (سياق الحال) [٢].

لقد كان نحاة العربية شديدي الحرص على استحضار سياق الكلام والظروف المحيطة بالحدث الخطابي، وكأنهم يعون بشكل وافٍ ما تنص عليه نظرية سياق الحال الحديثة من أسس ومبادئ، من ذلك: "قولهم رفع عقيرته إذا رفع صوته، قال له أبو بكر: فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جداً، وإنما هو أن رجلاً قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته، أي رجله المعقورة، قال أبو بكر: فقال أبو إسحق: لست أدفع هذا"[٣].

---

١) مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، ص١٥٧.

٢) الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١٦٦.

٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٨.

فابن جني هنا يستحضر كلاماً عن شيوخ له، تنبهوا إلى التطور الحاصـل علـى المعنى المعجمي للكلمات، والتطور الدلالي الذي يلحقها، إما باتساع أو تضييق أو دلالـة جديدة، وهذا الذي يعرفه علماء اللغة في أبواب الاشتقاق، عند ملاحظتهم أن العقيرة لفظة تباعد جداً الألفاظ المتعلقة بالصوت في أصل الوضع، لهـذا ذهبـت بهـم الفطنـة إلـى استحضار "المشهد الكلامي" الذي استعملت فيه تلك الكلمة بدلالتها الجديدة، وقالوا مبررين عملهم: "لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ولـم ندر ما حديثها"[١]، ويستدلون لتقوية موقفهم بأن سيبويه نفسه كان له من الاستدلال بالشاهد الحالي ما يصرف به وجوه الكلام، "ولذلك قال سيبويه في نحو مـن هـذا: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل"[٢].

ينفي ابن جني أن يكون النحو سلطةً مُتعالية على الوقائع النصّية, فـالنحو حقيقـة "ديناميكية"، طالما ظل مُستجيباً لخيارات البحث والاستقراء، إذ إنّه يستمد قوانينه من ذلك الحراك والنظر مع البنى المحيطة, وهذا ملمحٌ ينم عن وعي حداثيّ، يقول ابن جني: "فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحق، ويونس، وعيسى بـن عمـر، والخليـل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقـت من علماء البلدين, وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له مـن أغراضـها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة، وذلك الحضور ما لاتؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات, فتُضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها, حتى لو حاف منهم حالفٌ على غرض دلتـه عليه إشارة, لا عبارة, لكان عند نفسه وعند جميع من يحضُر حاله صادقاً فيه, غير متهم الرأي والنحيزة والعقل"[٣].

---

١) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤٨.

٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤٨.

٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٨.

وقد أوردنا سابقاً حكاية ابن جني التي يرويها عن تلك المرأة المبتلاة بزوج متقاعس، وتعليقه على قول الشاعر:

تقول - وصكّت وجهها بيمينها - أبعلي هذا بالرحى المتقاعس !

قال: "ولو شاهدتا لكنت با أعرف، ولعظيم الحال في نفس تلك المرأة أبين"، الخصائص، ج١، ص٢٤٥، ٢٤٦.

وسُلطة النحاة ليست مُقدسة وضوابطهم ليست محددات نهائية, يقول ابن جني: " اعلـم أنّ اجتماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمك يـده ألا يخـالف المنـصوصَ, والمقتبس على المنصوص, فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّةً عليه, وذلك أنه لم يرد ما يُطاع أمره في قرآن ولا سنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: " أمتي لا تجتمع على ضلالة, وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة [١].

فالحدث اللغوي ينطوي على بعدين: بعدٍ ظاهر وكائن, وبُعـد مـضمر وكـامن, وكلاهما مُحتاج إلى الآخر, ولابدّ للنحو حتى يحقق شرطه المعرفي من اختبار مفاهيمـه, وذلك بمواجهتها مع النصوص[٢].

إن ابن جني في خصائصه يومئ بما يشبه النظرية المتكاملـة المعتنيـة بالمقـام الكلامي، أو الحال المشاهدة في التحليل اللغوي، فيحكي عن الإشارة أبلغ مـن العبـارة، ويحكي عن كلام الوجه والجسد الذي لا يتحصل في المنطوق، ولا يدركـه إلا المعـاين، "وإذا جاز أن نسمي الرأي والاعتقاد قولاً وإن لم يكن صوتاً، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز، ألا ترى أن الطير لها هدير والحوض له غطيط .. فأما قوله:

وقالت له العينان سمعاً وطاعةً، فإنه وإن لم يكن منها صوت، فإن الحال آذنت بأن لو كان لهما جارحة نطق لقالتا سمعاً وطاعة"[٣].

ويتكلم ابن جني باستفاضة عن تأدية الحضور معاني إضافية تبين المراد بـالكلام المجتزأ المتسمح في حذف اجتزائه أو السكوت عن تتمته، كما يهتم بالتفريق بين مستويات

---

١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٨٩ .

٢) يُنظر: نر، هادي، اللسانيات الاجتماعية والنظرية المعرفية، دار الأمل، إربد- الأردن، ١٩٩٨م .

٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٤٨.

أداء الكلام واختلافها تبعاً للأطراف التي تتبادل فعل الكلام، فليس خطاب الملـوك مـثلاً يوازي خطاب العامة، يقول في شيء من هذا: "وذلك أن أصغر الناس قدراً قد يخاطـب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه ولا إنكار عليه، وذلك نحو قـول التـابع الصغير للسيد الخطير: قد خاطبت ذلك الرجل، واشتريت تينك الفرسين، ونظـرت إلـى ذينك الغلامين، فيخاطب الصاحب الأكبر بالكاف وليس الكلام شعراً، فتحتمل لـه جـرأة الخطاب فيه، كقوله: لقينا بك الأسد، وسألنا منك البحر، وأنت السيد القادر، ونحو ذلـك، وعلة جواز ذلك أنه إنما لم تخاطب الملوك بأسمائها إعظاماً لها، إذ كان الاسم دليل المعنى وجارياً في أكثر الاستعمال مجراه، حتى دعا ذلك قوماً إلى أن زعمـوا أن الاسـم هـو المسمى، فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تجافوا وتجانفوا عن ابتذال أسمائهم التي هي شواهدهم وأدلة عليهم إلى الكناية بلفظ الغيبة، فقالوا: إن رأى الملك أدام الله علوه، ونسأله حرس الله ملكه، ونحو ذلك، وتحاموا: إن رأيتك، ونحن نسألك، لما ذكرناه"[١].

ويرى ابن جني أنّ الحدث اللغوي المعزول عن سياق التواصل قاصرٌ عن بلـوغ الدلالة والفائدة التي هي غاية الكلام ومقصوده وجماع أركانه وعناصره, ومن ذلك إشارته المهمة إلى ضرورة مُعاينة المتكلمين وما يترسّم على وجوههم من تعابير وعلامـات, إذ تصبح هذه البنية مطلباً ضروريّاً لتجلية الدلالة وإكمال الكلام, ففي هـذه الحالـة يـصبح الكلام مُحتاجاً إلى الإشارات القائمة بالقوة في وجوه المُتخاطبين, وكأنّها تتماتٌ وعناصـر مُكملة للكلام, إنها كلامٌ يجلي الكلام, يقول ابن جني في قول الشاعر:

والعين تنطقُ, والأفواه صامتـــةٌ ... حتى ترى من ضمير القلب تبيانا
العينُ تُبدي الذي في نفس صاحبها ... من العـــداوةِ أو ود إذا كانـــا

" أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس "[٢] .

---

١) المصدر نفسه، ج١، ص ١٨٨ .
٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٤٦ .

كما أنّ استحضار السياق الذي يجري فيه الحدث اللغوي يُمثل مُرتكـزاً لا يمكـن إغفاله في تجلية الدلالة اللسانية, ومن ذلك الزمان, والمكان, والظرف الذي تجـري فيـه الوقائع اللغوية, وقد أثبت ابن جني هذا التصور في قوله: " وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحبُ أن أُكلم إنساناً في الظلمة "[١].

إنّ المُتتبع لآثار النحويين العرب القدماء يجدهم يُراعون الأعراف الاجتماعية وهذا ظاهر في القياس النحوي، وقد عول النحويون على "المعنى" في عللهم النحويـة، ومنـه مثلاً: تعليل الرفع في قوله تعالى: إنّ الله بريء من المشركين ورسوله فجـاز رفـع المعطوف (رسولُه) والمعطوف عليه منصوب، لأن المعنى: الله بريء من المشركين، فلم تضف إلى هذه العبارة (إنّ) إلا معنى التوكيد.

وقد تنبهوا إلى مظاهر "هايمز"، فالقوّة والضعف في الظاهرة النحوية تعبير عن أي حد يكون الشيء ممكناً نحوياً، ومنه كذلك تناولهم للـضرورة، وإشـاراتهم إلـى القبـيح والحسن، وتنبهوا إلى المقام والسياق، وعللوا الظواهر بالدلالة على الحـال والاختـصار والمجاورة، وتنبهوا إلى المستويات النحوية والدلالية والصرفية والصوتية فـي الظـاهرة اللغوية، "ففي كتاب سيبويه نحو وصرف وأصوات وإشارات إلى الجوانب المعنوية"، وإذا كان الوظيفيون يصدرون عن "المعنى" في دراساتهم، فإن نحاة العربية لم يصدروا في كل نشاطهم النحوي إلا من أجل أن يستقيم لهم فهم المعنى.

ولعل ما أورده السيوطي في "الاقتراح"، وغيره من نحاة العربية، يمثّـل جوانـب وظيفية متعددة، فالنحو عندهم (صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالاتهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وجـودة المعنـى فيتوصـل بإحداهما إلى الأخرى)، والكلام (ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو إشارة أو ما نطق

---

١) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤٧.

به لسان الحال)، والفائدة (لا تُجنى من الكلمة الواحدة، إنما تُجني مـن الجمـل ومـدارج القول)، مما يكشف عن وعي عميق بأهمّيّة البعد الاجتماعي للغـة، وبعناصـر العمليـة التخاطبية، وبأطراف عملية التلقي الثلاثة: المنتج، والنص، والمتلقي، ومنهم من صـرح بأهمية دور المتلقي في إنتاج النص وفَهْمِه وتنزيله المنزلة الأولى في عمليـة الاتـصال اللغوي، أكد ذلك السهيلي في نتائج الفِكر، إذ قال: (لولا المكلم المُخاطَب ما احتـيج إلـى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارة أو إشارة، فعمدة الكلام الذي هو اللفظ إنمـا هـو المكلم المُخاطَب)، وغير ذلك كثير مما يمكن أن يُنظر إليه باعتباره أصلاً جـديراً بـأن يضاف إلى أصول نظرية النحو العربي، وإذا أردنا المتابعة فإن مظاهر وظيفيّـة كثيـرة تجلت عند النحاة القدماء.

إن النظر إلى وظيفة اللغة الإيصالية ليس تصوراً جديداً، فقد عبر عنـه العـرب القدماء، وإذا كان الوظيفيون يعرّفون اللغة بأنها: "أداة تواصل تحال بواسـطتها التجربـة البشرية تحليلاً يختلف من مجموعة إلى أخرى عن طريق وحـدات ذات دلالـة وشـكل صوتي"؛ فإن ابن جني عرف اللغة من قبل بأنها: "أصوات يُعبـر بهـا كـل قـوم عـن أغراضهم".

إن المعاني النحوية التي تحدث عنها عبد القاهر الجرجاني في قوله: "توخي معاني النحو فيما بين الكلم والبلاغة (النظم) هي الوظائف النحوية أو مـا يُعـرف بالوظـائف التركيبية، كما وجدنا البلاغيين تنبهوا إلى سياق الحال والمقام من خـلال حـديثهم عـن الفصاحة والغريب ووضع لكل مقام ما يُناسبه من المقال.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة "نظرية التلقي عند نحاة العربية"، وقد خلصت إلى النتائج التالية:

أ. لا شك في أن نحاة العربية جهدوا في ضبط لغتهم وتقعيدها، ووصـف الظـاهرة النحوية وتقرير قواعدها، وذلك بملاحظة الشكل النحـوي، وعلاقـات العناصـر اللغوية باعتبار هيئاتها الشكلية ومواقعها واقترانها وافتراقها (وما نظرية العامل إلا من أمثلة هذا المنحى)، ومما لا شك فيه كذلك أنهم اعتدوا "المعنى" ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل وعمل المُعرب (متحدثين عن الجهات التي يدخل الاعتـراض على المُعرب من جهتها)، كما أنهم – على نحو ما بدا في تحليلاتهم – صدروا عن وعي عميق بأهمية البعد الاجتماعي للغة، وعناصر العملية التخاطبية، وأطـراف عملية التلقي الثلاثة: المنتج (المُتكلّم)، والنص (مادة الكلام)، والمُتلقي (الـسامِع أو المُخاطَب)، فالنحو عندهم (صناعة علمية ينظر أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالاتهم لتعرف النسبة بين صـيغة الـنظم وجـودة المعنـى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى)، والكلام "ما تحصل به الفائدة، سواء أكان لفظاً أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال"، والمفيد "هو الدال على معنى يحسن الـسكوت عليه"، والفائدة "لا تجنى من الكلمة الواحدة، إنما تجنى من الجمل ومدارج القول"، بل إنّ منهم من صرح بأهمية دور المُتلقي في إنتاج النص وفهمه، وتنزيله المنزلة الأولى في عملية الاتصال اللغوي، أكد ذلك السهيلي إذ قال: "لولا المُكلم المُخاطَب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارة أو إشارة، فعمدة الكلام الـذي هو اللفظ إنما هو المُكلم المُخاطَب".

ب. إنّ فَهْم اللغة – بوصفها وسيلة للتواصل – يشكل أصلاً من الأصول المهمة لنظرية التلقي؛ فالعربية كغيرها من اللغات – منظومة أو بنية ائتلافية تواضـعت عليهـا مجموعة إنسانية تلبية لحاجات اجتماعية اقتضت ضرورة التفاهم وتوثيق الروابط

بين أفراد المجتمع الواحد (مع مراعاة التفاوت في مـستويات الخطـاب)، فأبنـاء العربية يستظلون بعرف لغوي واحد يحقق لهم هذه الغايـة (الوظيفـة التواصـلية والتفاهم)، والعربية أيضاً كغيرها من اللغات- انماز لها هيكل من الأحكام التي تقيد انضباطها وتبين عن صورتها، وقد جهد علماؤها على تحمل هذه المهمة، فأخـذوا على عاتقهم منذ فترة مبكرة في تاريخ العربية النهوض بالتقعيـد للغـة وضـبط مسائلها ليس مخافة اللحن من أبنائها والوافدين عليها – كما هو مستهلك فحسب – بل استشعاراً لقيمة علمية حقيقية، ووعياً لضرورة ملحة ابتدأت منذ اللحظة التـي نظروا فيها إلى "اللغة" علماً يجدر دراسته في ذاته ولذاته.

ج. وقد تجاوز النحاة في رسم معالم النظام النحوي للعربية حدود النص الذاتية ومـادة العبارة الكلامية الخالصة إلى محـيط الحـدث الكلامـي أو الـسياق الخـارجي والمتغيرات التي تكتنف مادة الكلام، واعتُبر ذلك أصلاً في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها، والباحث في التراث النحوي العربي لا تخطئه البصيرة في المثول أمام نصوص يتعذر تقصيها كثرة واستفاضة، تكشف عن وعي مُستبطن لأبعاد نظريـة التلقي، فالنحو العربي لم يحرم من النظر الاجتماعي في دراسة "اللغة" والتقعيد لها، وتداخلات الضوابط اللغوية وغير اللغوية في نصوص النحـاة وتحلـيلاتهم بـشكل يخرج اللغة من إطارها الذاتي المجرد ويضفي على النحو صبغة من الحيوية تُسهم بدور فعال في رسم تصور دقيق لفهم "طبيعة اللغة" وأبعادها المتنوعـة وتجلياتهـا المختلفة، وهذا التداخل لا يعني اضطراباً في المنهج ولا خطأ في التصور بقدر ما يعكس فهماً صحيحاً للغة في بعديها: الذاتي الداخلي، والوظيفي الخارجي.

د. ومما يجدر ذكره أن علماء البلاغة العربية التقطوا ما عند النحويين من إشـارات تتصل بالبعد الاجتماعي للغة، وجعلوها أساساً لعلم مستقل من علوم البلاغة هو علم المعاني، ومعروف أن علم المعاني يمثل الصورة العليا للنحو العربي، ننتقل فيه من الجزئيات ومن التراكيب الجامدة بحد ذاتها إلى المقام والقرائن والسياق وما يحيط

بالحدث الكلامي من ظروف، وما يُسقطه المتلقي على الحدث الكلامي من فَهْم وتفسير.

٥. وعلى الرغم من أن نحاة العربية لم يظهر أن من همهم صوغ نظرية لسانية يعتمدونها في مقاربة اللغة ووصفها وضبط قواعدها، إلا أن مشابه عديدة قريبة الحدس والفَهْم إلى الأنظار اللسانية في "الاتجاه الوظيفي والبراغماتي" ظهرت في مصنفاتهم، بل إن منهم من وضحت لديه الرؤية لتكون أشبه "بنظرية متكاملة مستبطنة" في حسّ العالم المرهف، نُمثل على ذلك بسيبويه الذي وصف بعض الباحثين جهوده ونظراته فيما يتعلق بطرفي العملية التخاطبية: المُتكلم والمُخاطَب، وكيفية إنجاح التواصل بينهما بأنها "عين المعرفة المشتركة التي نصّ عليها التداوليون"، وكذلك ابن جني، الذي حقق من الفرادة في النظر، ما دفع ببعض المُحدثين إلى القول بأنه قد سبق "فيرث" إلى نظرية السياق الاجتماعي.

مصادر الدراسة ومراجعها

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إبراهيم، زكريا (١٩٧٦م). **مشكلة البنية**، الفجالة: مكتبة مصر.

ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح (ت ٦٣٧هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، (حققه وعلق عليه محمد عويضة)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

أحمد، يحيى (١٩٨٩م). الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، **مجلة عالم الفكر**، المجلد ٢٠، (العدد ٣)، الكويت.

الأخضر، بوجمعة (١٩٨٧م). **التفكير اللساني العربي القديم "تساؤلات حول إعادة القراءة"**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

إدريس، مقبول (٢٠٠٤م) . البعد التداولي عند سيبويه، **مجلة عالم الفكر**، المجلد ٣٣، (العدد١).

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، **شرح الكافية**، (تحقيق يوسف حسن عمر)، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، **أسرار العربية**، (تحقيق فخر الدين قدارة)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.

ـــــ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

بشر، كمال (١٩٨٠م). **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، ط٣، القاهرة: مكتبة الشباب.

ـــــ (١٩٩٧م). **علم اللغة الاجتماعي**، القاهرة: دار غريب.

بعلبكي، رمزي منير (١٩٩٠م). **معجم المصطلحات اللغوية**، بيروت: دار العلم للملايين.

التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (ت ٤٠٠هـ)، **الإمتاع والمؤانسة**، (تصحيح أحمد أمين وأحمد الزين)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، **البيان والتبيين**، (تحقيق عبد الـسلام هارون)، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

ـ ـ ـ ـ ـ، **الحيوان**، ط٢، (تحقيق عبد السلام هارون)، بيروت، ١٩٩٦م.

الجاسم، محمود حسن (د.ت). **أسباب التعدد في التحليل النحوي**، جامعـة حلـب، كليـة الآداب.

الجبر، خالد عبد الرؤوف (٢٠٠٢م). **نظرية التلقي عند العرب "دراسة في التراث النقدي والبلاغة"**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، **أسرار البلاغي**، (تحقيـق محمد الفاضلي)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.

ـ ـ ـ ـ ـ، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، ط١، (تحقيق محمد رضوان الدايـة وفـايز الداية)، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.

ـ ـ ـ ـ ـ، **الرسالة الشافية في الإعجاز**، (تحقيق عبد القادر حسين)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧م.

أبو جناح، صاحب (١٩٩٨م). **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، ط١، عمان: دار الفكر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، ط٢، (تحقيق محمد علي النجار)، المكتبة العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٥٢م.

ـ ـ ـ ـ ـ، **سر صناعة الإعراب**، (تحقيق حسن هنداوي)، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

جونستون (١٩٨٣م). **دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية**، تعريب أحمد محمـد الضبيب، الرياض: الدار العربية للموسوعات.

حاطوم، أحمد، **اللغة ليست عقلاً "من خلال اللسان العربي"**، (د.ت). بيروت: دار الفكـر اللبناني.

حسان، تمام (١٩٨٢م). **الأصول "دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغـوي العربـي"**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ـ ـ ـ ـ ـ (١٩٥٨م). **اللغة بين المعيارية والوصفيّة**، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

ـ ـ ـ ـ ـ (د.ت). **اللغة العربية معناها ومبناها**، الدار البيضاء: دار الثقافة.

حسين، عبد القادر (١٩٧٥م). **أثر النحاة في البحث البلاغي**، القاهرة: دار نهضة مصر.

حمودة، طاهر سليمان (١٩٩٩م). **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الإسكندرية: الـدار الجامعية.

حميدة، مصطفى (١٩٩٧م). **نظام الارتباط والربط في تركيـب الجملـة العربيـة**، ط١، لونجمان: الشركة المصرية العالمية للنشر.

أبو حيان النحوي الأندلسي، **البحر المحيط**، (بعناية صدقي محمـد خليـل)، دار الفكـر، ١٩٩٢م.

ابن حيدر، فخر الدين أبو طاهر البغدادي (ت ٥١٧هـ)، **قانون البلاغة في نقـد النثـر والشعر**، (تحقيق محسن فياض عجيل)، مؤسسة الرسالة، بغداد، ١٩٨١م.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت٨٠٨هـ)، **مقدمة ابن خلـدون**، (تحقيق علي عبد الواحد وافي)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٢م.

خليل، إبراهيم (١٩٩٠م). **السياق وأثره في الدرس اللغوي "دراسة في ضوء علم اللغـة الحديث"**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

خليل، حلمي (١٩٨٩م). **مقدمة لدراسة اللغة**، دبي: دار القلم.

الخولي، محمد علي (١٩٨٢م). **معجم علم اللغة النظري**، بيروت: مكتبة لبنان.

ديك، فان، **النص والسياق**، تعريب عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق.

الدينوري، أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، **أدب الكاتب**، (تحقيق محمـد الدالي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

ـ ـ ـ ـ ـ، **تأويل مشكل القرآن**، (تحقيق وشرح السيد أحمد صقر)، القاهرة، ١٩٧٣م.

ـ ـ ـ ـ ـ، **تلقين المُتعلم من النحو**، ط١، (تحقيق عبد الكريم مجاهد)، الوكالة العربيـة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣م.

دي، بوجراند، روبرت (١٩٩٨م). **النص والخطاب والإجراء**، تعريـب تمـام حـسان، القاهرة: عالم الكتب.

بن ذريل، عدنان (١٩٨١م). **اللغة والدلالة "آراء ونظريات"**، دمشق: منـشورات اتحـاد الكتاب العربي.

الراجحي، عبده، **فقه اللغة في الكتب العربية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ـ ـ ـ ـ ـ (١٩٧٩م). **النحو العربي والدرس الحديث**، بيروت: دار النهضة العربية.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، **نهاية الإيجاز في درايـة الإعجـاز**، (تحقيق وتقديم إبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو علي)، دار الفكر، عمان، ١٩٨٥م.

ـ ـ ـ ـ ـ ـ، **المحصول في علم الأصول**، تعليق محمد عبد القـادر عطـا، دار الكتـب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

راضي، عبد الحكيم (١٩٨٠م). **نظرية اللغة في النقد العربي**، مكتبة الخانجي: القاهرة.

روبنز (١٩٩٧م). **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، تعريب أحمد عـوض، الكويـت: المجلس الوطني للثقافة والآداب.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ)، ط٢، **طبقات النحـويين واللغـويين**، (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.

الزجاجي، أبو القاسم بن إسحق، (ت ٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، (تحقيق مـازن المبارك)، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٤٣٧هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

زكريا، ميشال (١٩٨٣م). **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغـة العربيـة**، ط١، بيروت: المؤسسة الجامعية.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، **أساس البلاغة**، مكتبـة لبنان: بيروت، ١٩٩٦م.

ـ ـ ـ ـ ـ ـ، **الكشاف**، (بعناية عبد الرزاق المهـدي)، دار إحيـاء التـراث، بيـروت، ١٩٩٧م.

الزملكاني، كمال الدين أبو المكارم عبد الواحد، (ت ٥٦١هـ)، **التبيان في علـم البيـان المطلع على إعجاز القرآن**، (تحقيق أحمد مطلوب)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤م.

أبو زيد، نصر حامد (١٩٩٥م). **النص السلطة الحقيقة،** الدار البيضاء: المركز الثقـافي العربي.

الساقي، فاضل (١٩٧٧م). **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة،** القاهرة: مكتبة الخانجي.

السجلماسي، أبو محمد القاسم الأنصاري، **المنزع البديع في تجنـيس أسـاليب البـديع،** (تحقيق علال الغازي)، مكتبة المعارف، المغرب، ١٩٨٠م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو،** ط٢، (تحقيق عبد الحيسن الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

السعران، محمود(د.ت)، **علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"**، بيروت: دار النهضة العربية.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٦٤هـ)، **مفتاح العلوم،** (ضبطه وشـرحه نعيم زرزور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن سعيد الحلبي (ت ٤٦١هـ)، **سـر الفـصاحة،** (صححه عبد المتعال الصعيدي)، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٩٥٣م.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، (ت ٥٨٦هـ)، **نتائج الفكـر فـي النحو،** (تحقيق محمد إبراهيم البنا)، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٠٨هـ)، **الكتـــاب،** (تحقيـق عبـد السلام هارون).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت ٩١١هـ)، **الإتقان فـي علـوم القـرآن،** ط٢، بهامشه إعجاز القرآن للباقلاني، المطبعة الأزهرية، ١٩٢٥م.

ـــــ، **الأشباه والنظائر في النحو،** ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.

الشنتمري، الأعلم، (ت ٤٧٦هـ)، **النكت في شرح كتاب سـيبويه،** (تحقيق حيدر أبـاد)، مطبعة دار المعارف النظامية، ١٩٨٢م.

الشلتاوي، موسى (١٩٩١م). **دور السياق في التحليل اللغـوي عنـد سـيبويه،** رسـالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، **نهاية الإقدام في علم الكلام**، (محرر الفرد جيوم)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٠م.

الصحاري، سلمة بن مسلم العوتبي، **الإبانة في اللغة العربية**، (تحقيق عبد الكريم خليفة وزملائه)، سلطنة عُمان، (د.ت).

صمود، حمادي (١٩٨١م). **التفكير البلاغي عند العرب "أسسه وتطوره إلى القرن السادس"**، تونس، منشورات الجامعة.

ضومط، جبر (١٨٩٦م). **الخواطر الحسان في المعاني والبيان**، القاهرة: مطبعة الهلال.

ضيف، شوقي (١٩٦٨م). **المدارسة النحوية**، القاهرة: دار المعارف.

طحان، ريمون (١٩٧٢م). **الألسنية العربية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي (ت ٣٥١هـ)، **مراتب النحويين**، (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم)، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٤م.

عاشور، المنصف (د.ت). **بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية**، ط١، منشورات كلية الآداب بمنوبة.

ـــــ (١٩٩٢م). **نظرية العامل ودراسة التركيب "ضمن صناعة المعنى وتأويل النص"**، منشورات كلية الآداب بمنوبة.

عبد الرحمن، طه (١٩٩٨م). **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

عبد الغفار، السيد أحمد (١٩٨١م). **التصور اللغوي عند الأصوليين**، شركة مكتبات جدة: عكاظ.

عبد اللطيف، محمد حماسة (١٩٩٦م). **بناء الجملة العربية**، ط١، دار الشروق: القاهرة.

ـــــ (٢٠٠٠م). **النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي"**، القاهرة: دار الشروق.

ـــــ (٢٠٠٦م). **لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"**، القاهرة: دار غريب.

عبد المطلب، محمد (١٩٩٧م). **البلاغة العربية قراءة أخرى**، بيروت: مكتبة لبنان.

عبده، عبد العزيز (١٩٨٢م). **المعنى والإعراب عند النحـويين ونظريـة العامـل**، ط١، طرابلس، ليبيا: منشورات الكتاب.
العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ ـ)، **كتـاب الـصناعتين "الكتابـة والشعر"**، ط٢، (تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٢م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمداني (ت٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفيـة ابـن مالك**، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٩٢٢م.

العلوي، أحمد (١٩٧٨م). أسس منهج البحث في اللغويات العربية، **مجلـة كليـة الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد١، فاس.

ـ ـ ـ ـ ـ (١٩٨٧م). **الطبيعة والتمثال "مسائل عن الإسلام والمعرفة"**، الشركة المغربية.

العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩هـ)، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقـائق الإعجاز**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.

العناتي، وليد (٢٠٠١م). **التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية**، عمان: وزارة الثقافة.

عيد، محمد (١٩٨٧م). **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، القاهرة: عالم الكتب.

ـ ـ ـ ـ ـ ـ (١٩٨١م). **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، القـاهرة: عالم الكتب.

غلفان، مصطفى (١٩٨٥م). **الإشارات والمقام التواصلي**، حوليات كلية الآداب والعلـوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٢، الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني.

أبو الغنم، ليلى (٢٠٠٣). **أثر تعدد اللهجات العربية في النحو العربي**، رسالة ماجـستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها**، (علق عليه ووضع حواشيه أحمد حـسن بـسج)، دار الكتـب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

فضل، صلاح (١٩٩٢م). **بلاغة الخطاب وعلم النص**، المجلس الوطني للثقافة والآداب.

القرطاجني، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، (تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ت).

القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٧٣٩هـ)، **شرح التلخيص في علوم البلاغة**، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب، بيروت، ١٩٠٤م.

ـــــ، **الإيضاح**، (تحقيق السيد الجميلي)، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٨م.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن (ت ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

القيرواني، ابن رشيق (ت ٣٥٩هـ)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م.

القيسي، أبو محمد مكي القيرواني (ت ٤٣٧هـ)، **مُشكل إعراب القرآن**، (تحقيق وتعليق ياسين محمد السواس)، دار اليمامة، دمشق، ٢٠٠٠م.

ابن كيكلدي، العلائي أبو سعيد صلاح الدين (ت ٧٦١هـ)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، (تحقيق حسن موسى الشاعر)، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م.

ليونز، جون (١٩٨٧م). **اللغة وعلم اللغة**، تعريب مصطفى التوني، القاهرة: دار النهضة العربية.

ـــــ (١٩٩٠م). ما معنى نظرية المعنى عند فيرث، **آفاق عربية**، تعريب عبد الكريم مجاهد.

ـــــ (١٩٨٥م). **نظرية تشومسكي اللغوية**، تعريب حلمي خليل، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ـــــ (١٩٨٧م). **اللغة والمعنى والسياق**، ط١، تعريب عباس صادق الوهاب، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

لطفي، مصطفى (١٩٨١م). **اللغة العربية في إطارها الاجتماعي "دراسة في علم اللغة الحديث"**، معهد الإنماء العربي.

ابن مالك، جمال الدين محمد الطائي (ت ٦٧٢هـ)، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، (تحقيق محمد عطا وطارق السيد)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

ـ ـ ـ ـ ـ ـ، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، (تحقيق فؤاد عبـد الباقي)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، **الكامل في اللغة والأدب**، (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاتة)، دار نهضة، مصر، (د.ت).

ـ ـ ـ ـ ـ ـ، **المقتضب**، (تحقيق عبد الخالق عظيمة).

المبارك، مازن (١٩٨٥م). **معجم المصطلحات اللسانية**، بيروت: دار الفكر اللبناني.

المتوكل، أحمد (١٩٨٦م). **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ط١، الدار البيضاء: دار الثقافة.

ـ ـ ـ ـ ـ ـ (١٩٨٥م). **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، المغرب: دار الثقافة.

ـ ـ ـ ـ ـ ـ (١٩٨٧م). **المنهج الوظيفي "ضمن قضايا المنهج في اللغة والآداب"**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

مجاهد، عبد الكريم (١٩٨٥م). **الدلالة اللغوية عند العرب**، ط١، عمان: دار الضياء.

المخزومي، مهدي (١٩٨٥م). **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

المسدي، عبد السلام (١٩٨٤م). **اللسانيات وأسسها المعرفية**، تـونس: الـدار التونـسية للنشر.

ـ ـ ـ ـ ـ (١٩٨١م). **التفكير اللساني في الحضارة العربيـة**، تـونس: الـدار العربيـة للكتاب.

مصطفى، إبراهيم (١٩٣٧م). **إحياء النحو**، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة.

ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ)، **الرد على النحـاة**، (تحقيق شوقي ضيف)، دار الفكر العربي، القاهرة.

مفتاح، محمد (١٩٩٠م). **مجهول البيان**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، **لـسان العـرب**، دار صادر، بيروت.

موسى، عطا (١٩٩٢م). **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الموسى، نهاد (١٩٨٦م). الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، **الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة اللسانيات، (العدد ٦).

ـــــــ (٢٠٠٣م). **الصورة والصيرورة "بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي"**، عمان: دار الشروق.

ـــــــ (١٩٨٠م). **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ـــــــ (١٩٧٤م). الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، **مجلة حضارة الإسلام**، دمشق.

النجار، لطيفة (١٩٩٥م). **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

النعمان، طارق (١٩٩٤م). **اللفظ والمعنى بين الأيدلوجيا والتأسيس المعرفي للعلم**، القاهرة: سينا للنشر.

نهر، هادي (١٩٩٨م). **اللسانيات الاجتماعية والنظرية المعرفية**، إربد: دار الأمل.

هدسون (١٩٨٩م). **علم اللغة الاجتماعي**، تعريب محمود عبد الغني عياد، القاهرة: عالم الكتب.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، (تحقيق خير طعمة حلبي)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٩م.

ـــــــ، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

ـــــــ، **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط١، (تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله)، وسعيد الأفغاني، دار الفكر: بيروت، ١٩٩٨م.

ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصّل**، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، (د.ت).

ARAB GRAMMARIANS' THEORY OF RECEPTION

By
Laila Abu Al Ghanam

Supervisor
Dr. Jafar Nayef Ababneh

ABSTRACT

This study aims at investigating the aspects of the "reception theory" as demonstrated in the Arabic syntactic heritage, as well as investigating the theory's features and general assumptions in the light of the well-established syntactic framework. The study also attempts at finding the similarities between the "reception theory" adopted by Arabic linguists and the novel trends in the field of linguistics including discourse analysis, functional linguistics and pragmatics.

This study assumes that Arabic syntacticians, while constructing the syntactic framework for the Arabic language, have taken into consideration the functional aspects of language as well as the elements of conversation and the three elements of the reciprocal process: the speaker and the hearer.

The study also assumes that the syntacticians, in forming the syntactic framework, have escaped the limitations of the text and the lexicon to the overall situational factors surrounding the text (contextualization of the text).this is considered to be a key concept in the structural formation of grammar. The realization of language as a means of communication is also a key concept in the framework of the "reception theory".

The methodology of the study included the analysis of a number of texts available in the Arabic syntactic heritage moving in a chronological order from the oldest to the most recent texts, comparing them so as to extract an aspect of the Arabic syntactic tradition that has, so far, been marginalized, and to prove the importance of the relating abstract grammar to the functional aspect of language in the light of the reception theory.

The study has concluded that the analysis of the Arabic syntactic heritage proved these syntacticians to have a thorough understanding of the reception theory's assumptions. The syntactic framework established for the Arabic language took into consideration the social function of language. Both linguistic and paralinguistic factors affected the treatment of texts by Arabic syntacticians who were able to escape the limitations of language as a rigid system to the functional aspects of language as a system for communication. This understanding helps capturing the essence of language as a system.

Despite the fact that Arabic syntacticians have not attempted at constructing a linguistic theory to analyze, describe and fix the syntactic structures of the Arabic language, in the light of social aspects of language. They have shown an indispensable resemblance to the well-established theories of functional linguistics and pragmatics. A number of these syntacticians, nevertheless, have been able to assemble a full-fledged theory of grammar encompassing the concepts of the reception theory. An example is Sibawieh who demonstrated a deep understanding of the components of conversation: the speaker and the hearer. Other linguists have been said to have overcome Firth in the pursuit of the concept of social interaction.